الدوافع الغرّاء لكتابة المحدثين روايات الثقات والضعفاء

إعداد الدكتور

محمد مأمون عبد الحي يوسف

مدرس الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

جامعة الأزهر

الدوافع الغرَّاء لكتابة المحدثين روايات الثقات والضعفاء

محمد مأمون عبد الحي يوسف.
قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: Mohammedleala316.el@azhar.edu.eg

الملخص:

اعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على عدة مناهج علمية، كالمنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج الوصفي الاستنباطي، والمنهج التوثيقي التاريخي، من أجل الوصول إلى رؤية شاملة وعامة، فقام بالبحث في كل ما يتعلق بجزئيات هذا الموضوع، وعرض المعلومات عرضا مرتبًا، مع توثيق وتحليل كلام الأئمة وتوجيهه، واستنباط ما يسهم في تجديد علم الحديث الشريف، وحسن فهمه، والدفاع عن السنة، وعن أئمة الحديث؛ فكانت هذه المباحث الثلاثة، وتوصل الباحث إلى الأسباب الحقيقية لرواية المحدثين عن الثقات والضعفاء، وأنها تدل على علمهم وشدة احتياطهم وسعة الأفق العلمي لديهم. وأوصي الباحث بالتوسع في دراسة كتب المحدثين الكبار، وعمل البحوث المتخصصة التي تتناول مذاهبهم وتوضيحها، والدفاع عنهم، ودراسة مسألة الاستعمال، وعمل دراسة أخرى موسعة في استفادة المحدثين من أحاديث الضعفاء على اختلاف مراتبهم. كُتبت السنة النبوية منذ عصر سيدنا رسول الله ﷺ بأمره، والأحاديث التي أمرت بكتابتها أقوى من تلك التي نهت عنها، واستجاب الصحابة – رضوان الله عنهم– لهذا الأمر النبوي بالكتابة والتبليغ عنه، فمن ثم كتبت السنة شيئًا فشيئًا حتى تم تدوينها الرسمي بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى، وقام العلماء بكتابة المصنفات المتعددة للحفاظ على السنة النبوية الشريفة

الكلمات المفتاحية: دوافع، كتابة، المحدثين، الثقات، الضعفاء.

The Clear Motives for Modern Writers and the Transmissions of Authorities and Unassured Ahadith

Mohamed Maamoun Abdel Hay Yusuf.
Department of Modernization and Science, Faculty of Religion and Da'wah, Al-Azhar University, Mansoura, Arab Republic of Egypt
Email: Mohammedleala316.el@azhar.edu.eg

Abstract:
The researcher in writing this research relied on several scientific methods, such as the analytical induction method, the extractive descriptive method, and the historical documentation method to reach a comprehensive and general vision he looked at everything about the parts of this topic, and to the information on a tidy display. To document and analyze the speech and the attitudes of Imams, and to devise what contributes to the renewal of the science of Hadith Al-Sharif, its good understanding, the defense of Sunnah, and the Imams of Al-Hadith. They are the three chapters, the researcher came up with the real reasons for the new writers' transmission of authorities and unassured Ahadith which demonstrate their knowledge, reserves, and scientific level. It is recommended that the study of adult moderators' books, holding specialized researches to clarify their doctrines, to defend them, to study the issue of use, and the work of another expanded study on the use of the unassured Ahadith by the moderators of different ranks.

Keywords: Motives, Writing, Modern writers, Authorities, Unassured Ahadith.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، عدد ما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله خاتم الأنبياء والمرسلين، صلَّى الله تعالى عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد...

فإن الله تعالى قد تفضل على هذه الأمة فأوجد فيها المحدثين، ووفقهم وسدد خطاهم وأعانهم على خدمة الدين، فقاموا لله تعالى وهجروا الأوطان، والتقوا بالرواة وسمعوهم وكتبوا أحاديثهم بالبنان، وذاكروهم واختبروهم وتحملوا غربة الأوطان؛ ليتحقق الحفظ الإلهي للسنة المشرفة، وتُحفظ القلوب والأديان بكتابتهم للأحاديث المباركة، وتُصان السنن من التلاعب بها على أيدي الكذابين، وتُحفظ من خلط الضعفاء والمتهمين.

ولولا هذه الكتابة لأحاديث الرواة الثقات والضعفاء، وما بُني عليها بعد من التمييز والاعتبار والمعرفة والالتقاء، لتلاعب الكاذبون بالسُنّة، واختلط المعروف بالضعاف من الحديث والنكرة، وخلق الله تعالى لهذا الشأن أناسًا رفعوا مناره، وشيدوا بنيانه وأساسه وأعلوا بنيانه، أعني المحدثين سادات الورى، وورثة النبي الأعظم المصطفى. قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى:
"وَأَمَّا الْمُحَقِّقُونَ فِيهِ الْمُتَخَصِّصُونَ بِهِ فَهُمُ الْأَئِمَّةُ الْعُلَمَاءُ، وَالسَّادَةُ الْفُهَمَاءُ، أَهْلُ الْفَضْلِ وَالْفَضِيلَةِ وَالْمَرْتَبَةِ الرَّفِيعَةِ، حَفِظُوا عَلَى الْأُمَّةِ أَحْكَامَ الرَّسُولِ، وَأَخْبَرُوا عَنْ أَنْبَاءِ التَّنْزِيلِ، وَأَثْبَتُوا نَاسِخَهُ وَمَنْسُوخَهُ، وَمَيَّزُوا مُحْكَمَهُ وَمُتَشَابِهَهُ، وَدَوَّنُوا أَقْوَالَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَفْعَالَهُ، وَضَبَطُوا عَلَى اخْتِلَافِ الْأُمُورِ أَحْوَالَهُ، فِي يَقَظَتِهِ وَمَنَامِهِ، وَقُعُودِهِ وَقِيَامِهِ، وَمَلْبَسِهِ وَمَرْكَبِهِ، وَمَأْكَلِهِ وَمَشْرَبِهِ، حَتَّى الْقُلَامَةِ مِنْ ظُفْرِهِ مَا كَانَ يَصْنَعُ بِهَا، وَالنُّخَاعَةِ مِنْ فِيهِ كَيْفَ كَانَ يَلْفِظُهَا، وَقَوْلِهِ عِنْدَ كُلِّ فِعْلٍ يُحْدِثُهُ، وَكَذَا كُلُّ مَوْقِفٍ يَشْهَدُهُ، تَعْظِيمًا لِقَدْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعْرِفَةً بِشَرَفِ مَا ذُكِرَ عَنْهُ، وَعُزِيَ إِلَيْهِ، وَحَفِظُوا مَنَاقِبَ صَحَابَتِهِ، وَمَآثِرَ عَشِيرَتِهِ، وَجَاءُوا بِسِيَرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَقَامَاتِ

الْأَوْلِيَاءِ، وَاخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ، وَلَوْلَا عِنَايَةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ بِضَبْطِ السُّنَنِ وَجَمْعِهَا وَاسْتِنْبَاطِهَا مِنْ مَعَادِنِهَا وَالنَّظَرِ فِي طُرُقِهَا، لَبَطَلَتِ الشَّرِيعَةُ، وَتَعَطَّلَتْ أَحْكَامُهَا، إِذْ كَانَتْ مَسْتَخْرَجَةً مِنَ الْآثَارِ الْمَحْفُوظَةِ، وَمُسْتَفَادَةً مِنَ السُّنَنِ الْمَنْقُولَةِ... وَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، وَبَلَّغَهُ إِلَى هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، أَنْ يَبْذُلَ مَجْهُودَهُ فِي تَتَبُّعِ آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَّتِهِ، وَطَلَبِهَا مِنْ مَظَانِّهَا، وَحَمْلِهَا عَنْ أَهْلِهَا، وَالتَّفَقُّهِ بِهَا وَالنَّظَرِ فِي أَحْكَامِهَا، وَالْبَحْثِ عَنْ مَعَانِيهَا وَالتَّأَدُّبِ بِآدَابِهَا، وَيَصْدِفَ عَمَّا يَقِلُّ نَفْعُهُ وَتَبْعُدُ فَائِدَتُهُ، مِنْ طَلَبِ الشَّوَاذِّ وَالْمُنْكَرَاتِ، وَتَتَبُّعِ الْأَبَاطِيلِ وَالْمَوْضُوعَاتِ، وَيُوَفِّيَ الْحَدِيثَ حَقَّهُ مِنَ الدِّرَاسَةِ وَالْحِفْظِ وَالتَّهْذِيبِ وَالضَّبْطِ، وَيَتَمَيَّزَ بِمَا تَقْتَضِيهِ حَالُهُ، وَيَعُودُ عَلَيْهِ زَيْنُهُ وَجَمَالُه"[1]. ولهذه الأمور قام كبار المحدثين بالمهمة، وكتبوا أحاديث الثقات والضعفاء حفاظًا على السنة.

وهذه الكتابة والرواية عن الضعفاء لها أسبابها الوجيهة، وأركانها ودعائمها القوية المتينة، تدل على نبوغهم وذكائهم، ودقتهم وشدة احتياطهم، فليس فيها مما يُعتذر عنه، كما فهمه بعض المشتغلين بالحديث في هذا العصر.

🕮 أسباب اختيار موضوع البحث:

دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها:-

١- تسليط الضوء على شيء قليل من الجهد الكبير الذي بذله علماء الحديث على مر القرون في الحفاظ على السنة النبوية، من خلال حرصهم على كتابتها، وجمعها، وتدوينها، وتسجيل أحاديث الثقات والضعفاء وغيرهم، والرواية عنهم ضمن ضوابط وحدود معينة، ولهذا أثره في الدفاع عن السنة المكرمة، وبيان حقيقة الحفظ الذي تم لها.

٢- معرفة أسباب ودوافع كتابة المحدثين لأحاديث الرواة الثقات والحفاظ، ولماذا تعبوا وبذلوا هذه الجهود المضنية للالتقاء بهم والسماع منهم ومذاكرتهم؟ وبيان أن هذه الكتابة هي التي تم الاعتبار والتمييز والمقارنة بها بعد ذلك لغيرهم من الرواة، وهي التي قامت عليها علوم الحديث المتنوعة والتواريخ.

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٥، ٦).

٣- التركيز على الدوافع والأسباب والمسوغات التي دفعت أئمة الحديث إلى الكتابة عن الرواة الضعفاء، وأن هذا شيء لا يعتذر عنه ولا يعاب، بل هو دليل على احتياط شديد، وأمانة عظيمة، ودقة متناهية، وتناغم لعلوم ضمتها صدورهم، مع الكشف عن بعض هذه الأسباب التي تسهم في تجديد علم الحديث كالاعتبار، والاستعمال، وغير ذلك، مما يسهم في الدفاع عن المحدثين، وبيان حقائق مذاهبهم الحديثية ومناهجهم. ولما كنت بصدد عمل بحوث الترقية، فقد يسر الله تعالى لإعداد بحث أسميته ب "الدوافع[١] الغرّاء[٢] لكتابة المحدثين روايات الثقات والضعفاء"، وأرجو من الله تعالى التوفيق والسداد!

☜ **الدراسات السابقة حول الموضوع:-** وقفت على بحث له تعلق بموضوعي في المبحث الثالث منه(٣)، للدكتور/ محمد عبد الله حيّاني، واسمه "مسوغات المحدثين في الرواية عن الضعفاء"، وقد ذكر – حفظه الله – جملة من الأسباب الوجيهة، وبذل جهدًا كبيرا مشكورًا، "للرد على المستشرقين الذين حاولوا – من غير جدوى- فتح ثغرات على المحدثين، وخاصة من جهة روايتهم عن الضعفاء، وإيضاحًا لمن تأثر بهم من المثقفين من أبناء جلدتنا"(٤). والبحث على صغر حجمه لم يتعرض لبعض هذه الأسباب الكبار التي ينبني عليها سر هذا الأمر في الحقيقة، كما أنه يجعل رواية المحدثين عن الضعفاء – في بعض كلامه- من باب الاضطرار لمسوغات علمية، وسيظهر لقارئ البحث أن هذا الكلام ليس حقيقيًّا، وأنه مما لا يُعتذر عنه، بل هو دليل علم ودقة واحتياط للسنة المشرفة.

---

١ – دوافع جمع دافع: أي حافِزٌ وسببٌ، أمرٌ مُوجِبٌ "ما الدَّوافع وراء ارتكاب هذه الجريمة؟"، بدافع كذا: بسببه. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٧٥٣).

٢ – غراء: لها معان، منها: (نبت طيِّب الرائحة). و(مؤنَّث أغرُّ: ما لها بياض في الجبهة، جريدة غرَّاءُ: معتبرة، محترمة، مشهورة – مدينة غرَّاءُ: جميلة). و (مشهورة – ليلة غرَّاءُ).. المصدر السابق (٢/ ١٦٠٦)، بتصرف.

٣ – وأما المبحث الأول فقد ألفت فيه كتب كثيرة، ذكرت بعضها في هامشه، وأما المبحث الثاني فلم أقف على مصنف فيه.

٤ – مسوغات المحدثين في الرواية عن الضعفاء ص ٣، كلية التربية- قسم الدراسات الإسلامية- جامعة الملك فيصل- الأحساء.

المنهج الذي يقوم عليه البحث: يقوم هذا البحث على عدة مناهج بحثية منها: المنهج التحليلي الاستقرائي[1]، والمنهج الوصفى الاستنباطى، والمنهج التوثيقى التاريخي، فأما المنهج التحليلي **فهو** المنهج الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها... وحجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. وأما المنهج الاستقرائى فهو منهج يقوم على التتبع لأمور جزئية مستعينًا على ذلك بالملاحظة والتجربة وافتراض الفروض لاستنتاج أحكام عامة. وهو نوعان: تام، وناقص. وأما المنهج الوصفي الاستنباطي فهو عملية تُقدَّم بها المادة العلمية كما هي، يقوم على استقراء المواد العلمية التي تخدم قضية ما وعرضها عرضا مرتبا ترتيبًا منهجيًّا، وأما **المنهج التوثيقى** فهو عبارة عن طريقة بحث تهدف إلى تقديم حقائق التراث: جمعا أو تحقيقا أو تأريخا وأما **المنهج التاريخي فهو الذي** يعتمد على التوثيق والتفسير للحقائق التاريخية... على أن يُخضع الباحث ما حصل عليه من بيانات وأدلة تاريخية للتحليل النقدي للتعرف على أصالتها وصدقها[2].

الصعوبات التي واجهت الباحث:١- المصاعب التي يواجهها الباحث في محاولة الوقوف على أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة حول الموضوع، مما يتطلب جهدًا كبيرًا وزمنًا طويلا؛ للقراءة المتعمقة، ثم تحليل لهذه المعلومات المستخرجة، ومقارنتها بغيرها، والجمع بين المشكل، وتمييز المصحّف، وإصلاح أخطاء الكتب، والتتبع الدقيق لكلام المحدثين، والتوفيق بين الآراء والمناهج الحديثية، والوقوف على حقيقة ومقصد كل إمام من كلامه.

٢- ضم هذه المعلومات الكثيرة – والمختلفة أحيانًا- وبلورتها في سياق يتماشى مع النهج الحقيقي المتداول بين المحدثين في هذا الوقت، وشهود الدوافع والأسباب الحقيقية لكتابة أحاديث الرواة - خاصة الضعفاء- منهم، وتقديم أقرب صورة

(١) ينظر: مقال منهج البحث في الدراسات الشرعية، للأستاذ الدكتور/ رشيد كهوس على موقعه https://www.aboulyossr.com/news185.html، والفصل الثاني ص ٥٧ من كتاب "منهج البحث في الدراسات الاسلامية تأليفا وتحقيقا" لفاروق حمادة.

٢ - المراجع السابقة.

متكاملة للحقيقة، مما يستدعي قراءة عميقة لكتب الرجال والعلل والمصطلح، وتركيز عال.

وقَدْ اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ الموضوع ومَنْهَجُ الدِّرَاسَةِ أَنْ يَأْتِيَ البَحْثُ في مُقَدِّمَةٍ، وثلاثة مباحث، وخَاتِمَةٍ، وبَيَانُهَا فيما يلي:

المُقَدِّمَة: وتشتمل على النقاط التالية:

١ – أهمية تدوين وكتابة أحاديث الثقات والضعفاء، وجهود المحدثين واعتناؤهم بالسُّنَّة النبوية المطهرة.

٢ – أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة حوله، والمنهج الذي يقوم عليه، والصعوبات التي واجهت الباحث.

المبحث الأول: تاريخ كتابة وتدوين السنة المطهرة.

المبحث الثاني: كتابة المحدثين أحاديث الثقات، وفيه مطلبان، وهما:

- المطلب الأول: اشتراط المحدثين الأصل الصحيح (الرواة الثقات) لقبول الحديث وتصحيحه.
- المطلب الثاني: دوافع كتابتهم عن الثقات.

المبحث الثالث: كتابة المحدثين أحاديث الضعفاء وروايتها، وفيه مطلبان، وهما:

- المطلب الأول: الأدلة على كتابة المحدثين لأحاديث الضعفاء وروايتها.
- المطلب الثاني: دوافع كتابتهم وروايتهم عن الضعفاء.

الخاتمة:–

وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها، وما اقترحته فيما يخص جوانب البحث، ثم ألحقت في آخر البحث فهرسًا لأهم المصادر والمراجع، وآخر للموضوعات؛ لتيسير الوصول إلى ما في البحث من معلومات على الباحثين والدارسين.

طريقة الباحث في البحث:–

أتعرض في هذه الدراسة لتاريخ حقبة كتابة وتدوين السنة النبوية المشرفة، والكشف عن أهم الأسباب والدوافع التي كتب من أجلها أئمة الحديث أحاديث الرواة جميعًا – ثقاتهم وضعفائهم–، بما يسهم في بيان الحقيقة، والذب عن السنة المطهرة، والدفاع عن المحدثين ومناهجهم الحديثية.

- أكتب النص حسب القواعد الإملائية المتعارف عليها.
- أعزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- أخرج الأحاديث التي يتطلب البحث تخريجها من مظانها، مع بيان درجتها حين أرى المقام يقتضي ذلك.
- أترجم للرواة الذين يحتاج البحث إليهم بعدة طرق، أستعمل منها ما يناسب الموضوع.
- أعرّف بالأنساب والبلدان التي أرى حاجة البحث إلى التعريف بها.
- أكتفي بذكر أسماء الكتب وتفاصيلها كاملة في فهرس المصادر والمراجع التي رجعت إليها منعًا للتكرار.

والله الموفق والمستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد، وعلى أهله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، وجميع المحدثين والصالحين!

★★★★★★★★★★

المبحث الأول: تاريخ كتابة وتدوين السنة المطهرة.

السنة[1] النبوية (التوقيفية) وحي من الله إلى نبيه محمد ﷺ، وهي أصل من أصول الدين، وركن في بنائه القويم، يجب اتباعها وتحرم مخالفتها، على ذلك أجمع المسلمون، وتضافرت الآيات على وجه لا يدع مجالا للشك، فمن أنكر ذلك فقد نابذ الأدلة القطعية، واتبع غير سبيل المؤمنين(٢).

قال الله تعالى: {**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**}(٣). وقال جل جلاله: {**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**}(٤). وقال سبحانه: {**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**}(٥).

---

١ – السُّنَّة لغة: السِّيرَةُ، حَسَنَةً كَانَتْ أَو قَبِيحَةً. لسان العرب (١٣/ ٢٢٥). وقال ابن فارس: (سَنَّ): السِّينُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ، وَهُوَ جَرَيَانُ الشَّيْءِ وإطراده فِي سُهُولَةٍ. مقاييس اللغة (٣/ ٦٠). واصطلاحًا: يختلف معناها في اصطلاح المتشرعين حسب اختلاف فنونهم وأغراضهم، فهي عند الأصوليين غيرها عند المحَدِّثين والفقهاء، ولذلك نرى مدلول معناها من خلال أبحاثهم. فهي في اصطلاح المحَدِّثِينَ: كل ما أُثِرَ عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صِفة خَلقية أو خُلُقيَّة، أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة كتحَنُّثِهِ في غار حراء، أو بعدها. والسُنَّة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي. وهي في اصطلاح علماء أصول الفقه: كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن الكريم، من قول، أو فعل، أو تقرير، مما يصلح أنْ يكون دليلاً لحكم شرعي... وهي في اصطلاح الفقهاء: كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب، فهي الطريقة المتبعة في الدين من غير افتراض ولا وجوب. وقد تطلق السُنَّة عند الفقهاء في مقابلة البدعة... وأعني بالسُنَّة في بحثي هذا ما أراده المحَدِّثُونَ، وهي ما يرادف الحديث عند جمهورهم. وإنْ كان بعضهم يُفَرِّقُ بينهما. فيرى الحديث ما ينقل عن النبي – عَلَيْهِ الصَلاَةُ وَالسَّلاَمُ–، والسُنَّة ما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول. السنة قبل التدوين (١/ ١٥، ١٦، ١٨، ١٩) بتصرف بسيط، وينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٥)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٤١).

٢ – الحديث والمحدثون (ص: ٢٠) للأستاذ الدكتور/ محمد أبو زهو.

٣– [سورة الحشر: جزء من الآية رقم ٧].

٤– [سورة النساء: جزء من الآية رقم ٨٠].

٥–[سورة النساء: الآية رقم ٦٥].

وقد كُتبت السنة زمن سيدنا رسول الله ﷺ، واختلف الصحابة وكذلك التابعون في أمر كتابة الحديث من عدمه، واختلافهما هذا ليس من باب التعارض والتضاد، بل هو في حقيقته تآلف وتعاضد، فكلاهما يحرص على السنة ويحتاط لها.

ووردت بعض الأحاديث التي تنهى عن كتابة الحديث الشريف، أقواها ما رواه الإمام مسلم – رحمه الله تعالى– في صحيحه بإسناده إلى أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه– أن سيدي رسول الله ﷺ قال: لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ[1].

قال الإمام النووي – رحمه الله تعالى– ملخصًا هذه المسألة: (قَالَ الْقَاضِي: كَانَ بَيْنَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ، فَكَرِهَهَا كَثِيرُونَ مِنْهُمْ وَأَجَازَهَا أَكْثَرُهُمْ)، ثُمَّ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِهَا، وَزَالَ ذَلِكَ الْخِلَافُ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي النَّهْيِ، فَقِيلَ: هُوَ فِي حَقِّ مَنْ يُوْثَقُ بِحِفْظِهِ وَيُخَافُ اتِّكَالِهِ عَلَى الْكِتَابَةِ إِذَا كتب، ويحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بِحِفْظِهِ، كَحَدِيث "اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ"[2]، وَحَدِيثِ صَحِيفَةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[3]، وَحَدِيثِ كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ الَّذِي فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ وَالدِّيَاتُ[4]، وَحَدِيثِ

---

١ – أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، بَابُ التَّثَبُّتِ فِي الْحَدِيثِ وَحُكْمِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ، (٤/ ٢٢٩٨)، رقم الحديث ٣٠٠٤. قال الحافظ ابن حجر: "وَمِنْهُمْ مَنْ أَعَلَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ: الصَّوَابُ وَقْفُهُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ، قَالَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ". فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٨).

٢ – أخرجه البخاري في عدة مواطن من صحيحه، وهي: كتاب العلم، بَابُ كِتَابَةِ العِلْمِ (١/ ٣٣) رقم الحديث ١١٢، وكتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة (٣/ ١٢٥) رقم ٢٤٣٤، وكتاب الديات، باب من قتل فهو بخير النظرين (٩/ ٥) رقم ٦٨٨٠، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، بَابُ تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا وَخَلَاهَا وَشَجَرِهَا وَلُقَطَتِهَا، إِلَّا لِمُنْشِدٍ عَلَى الدَّوَامِ (٢/ ٩٨٨) رقم ١٣٥٥ روايتان.

٣ – أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه منها: كتاب العلم، باب كتابة العلم (١/ ٣٣) رقم ١١١ بإسناده إلى أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: " لاَ، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ.قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَلاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ "

٤ – أخرجه مالك في الموطأ، كتاب العقول، باب ذكر العقول (٥/ ١٢٤٣) رقم الحديث ٣١٣٩، والنسائي في سننه، كتاب القسامة، ذِكْرِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي الْعُقُولِ، وَاخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لَهُ (٨/ ٥٧– ٥٨) أرقام ٤٨٥٣، ٤٨٥٤. وقال ابن عبد البر رحمه =

كِتَابِ الصَّدَقَةِ وَنُصُبِ الزَّكَاةِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ - رضي الله عنه- أَنَسًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ[1]، وحديث أبي هريرة أن ابن عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ "كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ"[2] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَقِيلَ: إِنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ مَنْسُوخٌ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَكَانَ النَّهْيُ حِينَ خيف اختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذَلِكَ أَذِنَ فِي الْكِتَابَةِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا نَهَى عَنْ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ مَعَ الْقُرْآنِ فِي صَحِيفَةٍ واحدة لئلا يختلط فيشتبه على القارئ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَم[3][4]. **وأضاف الحافظ ابن حجر "أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِوَقْتِ نُزُولِ الْقُرْآنِ خَشْيَةَ الْتِبَاسِهِ بِغَيْرِهِ وَالْإِذْنَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ... وَمِنْهُمْ** مَنْ أَعَلَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ: الصَّوَابُ وَقْفُهُ عَلَى أَبِي سَعِيد، قَالَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ. قَالَ الْعُلَمَاءُ: كَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كِتَابَةَ الْحَدِيثِ، وَاسْتَحَبُّوا أَنْ يُؤْخَذَ عَنْهُمْ حِفْظًا كَمَا أَخَذُوا حِفْظًا، لَكِنْ لَمَّا قَصُرَتِ الْهِمَمُ وَخَشِيَ الْأَئِمَّةُ ضَيَاعَ الْعلم دونوه، وَأول من دون الحَدِيث ابن شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ بِأَمْرِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثُمَّ كَثُرَ التَّدْوِينُ، ثُمَّ التَّصْنِيفُ، وَحَصَلَ بِذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ"(٥).

☜ كما كتبت بعض الصحف في عهد رسول الله ﷺ فمن بعده زمن الصحابة(٦) والتابعين(٧)، منها: صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما،

=الله: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد روي مسندا من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه، لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة... وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء، وما فيه فمتفق عليه إلا قليلا، وبالله التوفيق ". انتهى باختصار من" التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (١٧/ ٣٣٨- ٣٣٩).

١ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، بَابُ زَكَاةِ الغَنَمِ (٢/ ١١٨) رقم ١٤٥٤.

٢ - المصدر السابق، كتاب العلم، باب كتابة العلم (١/ ٣٤) رقم ١١٣.

٣ - شرح النووي على مسلم (١٨/ ١٢٩- ١٣٠).

٤ - كما أمر سيدنا رسول الله ﷺ بكتابة بعض الرسائل، يخاطب بها الملوك في عصره.

(٥) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٨).

(٦) وقد ذكر الدكتور/ محمد عجاج الخطيب بعض أسماء هذه الكتب التي نسبت إلى بعض الصحابة – رضي الله عنهم-، وذلك في الفَصْل الثَّانِي "مَا دُوِّنَ فِي صَدْرِ الإِسْلاَمِ". ينظر: السنة قبل التدوين (١/ ٣٤٣).

(٧) قال ابن رجب: والذي كان يكتب في زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفًا مرتبًا مبوبًا، وإنما كان يكتب للحفظ والمراجعة فقط، ثم إنه في زمن تابعي التابعين صنفت التصانيف،=

والصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وصحيفة همام بن منبه التي روى أحاديثها عن الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه، ووجد المكثرون السبع في الرواية من الصحابة رضي الله عنهم، والذين تجاوزت أحاديثهم ألف حديث(١).

☜ فلما انتقل سيدي رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وجاء الخلفاء الراشدون بعده،سلكوا منهجًا دقيقًا في كتابة الأحاديث وروايتها واحتاطوا؛ لئلا يتخذ المنافقون من شيوع الحديث عنه – صلى الله عليه وسلم- ذريعة للتزيد وسلمًا لتزييف الحديث، ولئلا تزل بالمكثرين أقدامهم فيسقطوا في هوة الخطأ والنسيان فيكذبوا عليه ﷺ من حيث لا يشعرون، كما كرهوا أن يشتغل الناس برواية الحديث وينصرفوا عن القرآن الكريم، فأنفقوا من السنة بقدر ما يعن لهم من مسائل الفتوى والقضاء، وكان أبو بكر – رضي الله عنه- على كثرة سماعه من رسول الله ﷺ يقلل من رواية الحديث، وكذا عمران بن حصين، وأبو عبيدة ابن الجراح، والعباس بن عبد المطلب، وسعيد بن زيد، وأبي بن عمارة رضي الله عنهم جميعًا، وبعضهم لم يرو إلا حديثًا واحدًا(٢).

☜ وكان أبو بكر – رضي الله عنه- أول من احتاط في قبول الأخبار(٣). ومراجعة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- بعض الصحابة، ليس بسبب الظن أو التهمة أو التشديد عليهم رضوان الله عليهم، وإنما هو للحفاظ على الحديث الشريف، ولئلا يتساهل الناس في الرواية(٤)، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، ومما يدل

= وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي ﷺ ، وبعضهم جمع كلام الصحابة. شرح علل الترمذي (١/ ٣٤١).

(١) ينظر تفصيل ذلك في كتاب "نظرات في تاريخ السنة" من ص ٧٢ إلى ص ٧٦، والحديث والمحدثون ص ٦٧- ٦٨.

(٢) يراجع كتاب نظرات في تاريخ السنة، للأستاذ الدكتور/ توفيق أحمد سالمان ص ٩٣- ٩٤ بتصرف بسيط.

(٣) تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (١/ ٩).

(٤) أو يشغل القراء الناس بها عن القرآن الكريم، روى ابن أبي حاتم بإسناده في مقدمة الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) قَالَ قَرَظَةُ بْنُ كَعْبٍ الأَنْصَارِيُّ: أَرَدْنَا الْكُوفَةَ، فَشَيَّعَنَا عُمَرُ إِلَى صِرَارٍ ، فَتَوَضَّأَ فَغَسَلَ مَرَّتَيْنِ، وَقَالَ: تَدْرُونَ لِمَ شَيَّعْتُكُمْ؟ فَقُلْنَا: نَعَمْ. نَحْنُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أَبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ – رضي الله عنه– قال: كُنَّا فِي مَجْلِسٍ عِنْدَ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، فَأَتَى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ مُغْضَبًا حَتَّى وَقَفَ، فَقَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللهَ هَلْ سَمِعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ، وَإِلَّا فَارْجِعْ» قَالَ أُبَيٌّ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَمْسِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، ثُمَّ جِئْتُهُ الْيَوْمَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَأَخْبَرْتُهُ، أَنِّي جِئْتُ أَمْسِ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا، ثُمَّ انْصَرَفْتُ. قَالَ: قَدْ سَمِعْنَاكَ وَنَحْنُ حِينَئِذٍ عَلَى شُغْلٍ، فَلَوْ مَا اسْتَأْذَنْتَ حَتَّى يُؤْذَنَ لَكَ قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: فَوَاللهِ، لَأُوجِعَنَّ ظَهْرَكَ وَبَطْنَكَ، أَوْ لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا، فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: فَوَاللهِ، لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَحْدَثُنَا سِنًّا، قُمْ، يَا أَبَا سَعِيدٍ، فَقُمْتُ حَتَّى أَتَيْتُ عُمَرَ، فَقُلْتُ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا(١).

☜ وبهذا؛ كان المنهج العام للصحابة والخلفاء الراشدين منهم – رضي الله عنهم– هو التثبت والاحتياط، وأتى بعدهم التابعون الأجلاء فاحتاطوا، خاصة لما اشتهرت آراؤهم الشخصية، وخافوا أن يدونها الطلاب مع الحديث، فيلتبس بغيره. وحرص أصحاب الحديث على حضور مجالس الرواية، وحفظ ما يسمعونه، ومذاكرته، روى الخطيب بإسناده عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: "كُنَّا نَكُونُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَيُحَدِّثُنَا، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ تَذَاكَرْنَا حَدِيثَهُ، قَالَ: فَكَانَ أَبُو الزُّبَيْرِ أَحْفَظَنَا لِلْحَدِيثِ"(٢). وبإسناده إلى مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، قَالَ: «رَأَيْتُ أَبَا يَحْيَى الْأَعْرَجَ وَكَانَ عَالِمًا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، اجْتَمَعَ هُوَ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ فَتَذَاكَرَا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ»(٣).

☜ وارتحل المحدثون وانتقلوا من بلادهم إلي الأمصار المتعددة؛ ليسمعوا من شيوخها الحديث، قال الإمام البخاري في صحيحه: وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ إِلَى

=فَقَالَ: إِنَّكُمْ تَأْتُونَ أَهْلَ قَرْيَةٍ لَهُمْ دَوِيٌّ بِالْقُرْآنِ كَدَوِيِّ النَّحْلِ، فَلا تَصُدُّوهُمْ بِالأَحَادِيثِ فَتَشْغَلُوهُمْ، جَرِّدُوا الْقُرْآنَ، وَأَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، امْضُوا وأنا شريككم.

(١) هذا لفظ مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب الاستئذان (٣/ ١٦٩٤) رقم ٢١٥٣، وهو في صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، بَابُ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِئْذَانِ ثَلَاثًا (٨/ ٥٤) رقم ٦٢٤٥.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١/ ٢٣٧) رقم ٤٦٩.

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٧٣) رقم ١٨٣١.

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُنَيْسٍ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ(١). وصنف الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) كتاب "الرحلة في طلب الحديث". ☜ ثم بدأت مرحلة تدوين السنة الفعلي(٢) في القرن الثاني الهجري، حين أصدر الخليفة عمر بن عبد العزيز – رحمه الله تعالى(٣) أمرًا لعماله على الأمصار قائلا لهم: «انْظُرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاجْمَعُوهُ وَاحْفَظُوهُ؛ فَإِنِّي أَخَافُ دُرُوسَ الْعِلْمِ، وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ» (٤). كما كتب إلى العلماء أيضًا، وقد أخرج البخاري معلقًا قال:" كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ: انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاكْتُبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَ العُلَمَاءِ، وَلاَ تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وسلم: «وَلْتُفْشُوا العِلْمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لاَ يَعْلَمُ، فَإِنَّ العِلْمَ لاَ يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا" (٥). وكتب أيضًا إلى الإمام محمد بن شهاب الزهري – رحمه الله تعالى– يأمره بكتابة السنن،

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، بَابُ الخُرُوجِ فِي طَلَبِ العِلْمِ (١/ ٢٦).
(٢) الدِّيوانُ: مُجْتَمع الصُّحُفِ. لسان العرب (١٣/ ١٦٦). أي: جمع ما تفرق من الصحف في ديوان واحد. وأما كتابه الشيء فهو خطه. ينظر: المصدر السابق (١/ ٦٩٨). وبهذا يظهر الفرق بين التدوين والكتابة، وأن الكتابة تسبقه.
(٣) رجح الدكتور/ محمد عجاج الخطيب أن يكون عبد العزيز بن مروان والد عمر بن عبد العزيز هو أول من بدأ التدوين الفعلي للسنة حين كان أميرًا على مصر، حيث كَتَبَ إِلَى كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الحَضْرَمِيِّ، – وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ بِحِمْصَ سَبْعِينَ بَدْرِيًّا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ "فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهِ بِمَا سَمِعَ مِنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ إِلاَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنَّهُ عِنْدَنَا". وكان هذا الطلب أثناء إمارته على مصر سَنَةَ (٦٥ – ٨٥ هجرية)، كثير بن مرة توفي بين سَنَةَ (٧٠ و ٨٠) للهجرة، فلو فرضنا أنه توفي سَنَةَ (٧٥ هـ) فمعنى هذا أن طلب الأمير كان قبل هذه السَّنَةِ، والراجح عندي أن طلب الأمير عبد العزيز، كان في السنين الأولى من إمارته، لما عرف عنه من حب للعلم وأهله، وتفان في خدمة الدين. إلا أن المصادر لم تخبرنا هل امتثل كثير بن مرة للأمير أم لا؟ قال: "ونقول الآن بعد هذا الخبر: إذا ثبتت استجابة كثير بن مرة لطلب أمير مصر، فيعني هذا أن بعض الحديث النبوي قد دُوِّنَ رَسْمِيًّا في منتصف العقد الهجري الثامن قبل انقضاء القرن الأول. وعلى أية حال، فإن اهتمام أمير مصر بحديث رسول الله – عَلَيْهِ الصَلاَةُ وَالسَّلاَمُ – وتدوينه يزيدنا ثقة بأن= =التدوين قد سار جَنْبًا إِلَى جَنْبٍ مع الحفظ، ولم يتأخر قط إلى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، فيكون شرف المساهمة في تدوين الحديث، قد كلل الوالد الأمير والابن الخليفة البار، ويكون لهما جَمِيعًا شرف العمل لحفظ الحديث وتدوينه رَسْمِيًّا". السنة قبل التدوين (١/ ٣٧٣– ٣٧٥). وينظر: الطبقات الكبرى ط دار صادر (٧/ ٤٤٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٩) رقم ٦٧٣.
(٤) تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (١/ ٣٦٦).
(٥) صحيح البخاري، كتاب العلم، بَاب: كَيْفَ يُقْبَضُ العِلْم (١/ ٣١).

روى ابن عبد البر بإسناده إلى الزهري يُحَدِّثُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «أَمَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِجَمْعِ السُّنَنِ فَكَتَبْنَاهَا دَفْتَرًا دَفْتَرًا، فَبَعَثَ إِلَى كُلِّ أَرْضٍ لَهُ عَلَيْهَا سُلْطَانٌ دَفْتَرًا»(١). وامتثل العلماء في البلدان، وبدأ التدوين ينتشر في البلدان، فكان من أول من دون في مكة: ابن جريج، وسفيان بن عيينة. وفي المدينة المنورة: مالك ابن أنس، ومحمد ابن إسحاق، وغيرهما. وفي البصرة: حماد بن سلمة، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما. وفي الكوفة: سفيان الثوري، ووكيع بن الجراح، وجماعة. وفي اليمن: معمر بن راشد، وغيره. وفي الشام: الأوزاعي، وغيره. وفي مصر: عبد الله بن وهب. وفي خراسان ومرو: عبد الله بن المبارك... إلخ. ووجدت المصنفات الحديثية: كمسند الطيالسي، والشافعي... والموطئات: كموطأ مالك. وهذه الكتب يمتزج فيها المرفوع بالموقوف والمقطوع(٢). ☜ ثم كان القرن الثالث الهجري، ووجدت المصنفات

(١) جامع بيان العلم وفضله، بَابُ ذِكْرِ الرُّخْصَةِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ (١/ ٣٣١) رقم ٤٣٨.

(٢) قال الدكتور/ محمد عجاج الخطيب رحمه الله تعالى: وشاع التدوين في النصف الأول من القرن الهجري الثاني بين العلماء، حتى أصبح من النادر ألا نرى لأحدهم تصنيفًا أو جامعًا فيه بعض الأبواب في الحديث... وممن شارك في التصنيف أو وجد عنده كتب في تلك الحقبة يحيى بن أبي كثير (١٢٩ هـ). معاصر الإمام الزهري. وكان عند محمد بن سوقة= =(١٣٥ هـ) كتاب، وكان عند زيد بن أسلم (١٣٦ هـ) كتاب في التفسير، لعل فيه كثيرًا من حديث رسول الله ﷺ. وكان عند موسى بن عقبة (– ١٤١ هـ) أحاديث لنافع مولى ابن عمر مكتوبة في صحيفة. وكان للأشعث بن عبد الملك الحمراني (١٤٢ هـ) كتاب انتقل إلى سليمان صاحب البصري. وقد كتب عقيل ابن خالد بن عقيل (١٤٢ هـ) حديثًا كثيرًا عن الزهري، وكان أعلم الناس بحديثه. وكان ليحيى بن سعيد الأنصاري (١٤٣ هـ) كتاب انتقل إلى حماد بن زيد. وكتب عوف بن أبي جميلة العبدي (١٤٦ هـ) أطراف الحديث عن الحسن البصري عن النبي ﷺ ، وكانت هذه الأطراف بعد ذلك عند يحيى بن سعيد القطان (١٢٠ – ١٩٨ هـ). وكان عند جعفر الصادق بن محمد الباقر (٨٠ – ١٤٨ هـ) رسائل وأحاديث ونسخ، وكان من ثقات المحدثين، وكان ليونس بن يزيد بن أبي النجاد (١٥٢ هـ) كتاب شهد له ابن المبارك بالصحة، وكان لعبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي (١٦٠ هـ) كُتُبٌ أتى بها شعبة من بغداد، وكان لزائدة بن قدامة (١٦١ هـ) كُتُبٌ عرضها على سفيان الثوري، وقد كان زائدة نظيرًا لشعبة بن الحجاج، وكان لسفيان الثوري (٩٧ – ١٦١ هـ) كتب كثيرة منها في الحديث: " الجامع الكبير " و" الجامع الصغير ". وقال ابن المبارك: «إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانِ (١٦٣ هـ) وَالسُكَّرِي – يَعْنِي أَبَا حَمْزَةَ – (١٦٧ هـ) صَحِيحَا الكُتُبِ». وكان لشعبة بن الحجاج (١٦٠ هـ) كتاب " الغرائب في الحديث "، وكان لعبد العزيز بن عبد الله الماجشون (١٦٤ هـ) كتب مصنفة رواها عنه ابن وهب، وكان لعبد الله= = ابن عبد الله ابن أويس (١٦٩ هـ) – ابن عم مالك وصهره على أخته – كتب انتهت إلى ابنه إسماعيل، وأوصى سليمان بن بلال (١٧٢ هـ) بكتبه إلى عبد العزيز بن أبي حازم.

الكثيرة التي تشتمل على الصحيح وغيره، كسنن: أبي داود، والترمذي، وموطأ مالك. ومنها ما يختص بالصحيح فقط كالصحيحين. ثم كان القرن الرابع من الهجرة النبوية الشريفة، فانحصر غرض المصنفين في جمع ما تفرق في كتب الأولين، أو اختصارها بحذف الأسانيد، أو القيام بشيء من التهذيب والترتيب إلى غير ذلك(١). ومن أشهر المصنفين في هذا القرن: الإمام الطبراني في معاجمه الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير وغيرها. والدارقطني في السنن وغيرها، وابن حبان في صحيحه "التقاسيم والأنواع". وكتب الأطراف، وغيرها. وجاء أصحاب القرن الرابع الهجري فمن بعدهم، وصنفوا وكتبوا ورووا – كذلك- ما تحملوه من الأحاديث والآثار والأخبار، فوجدت كتبًا كثيرة، كمستدرك الحاكم، وتاريخ جرجان، وتاريخ بغداد، وتاريخ دمشق، وكتب البيهقي، والبغوي، وابن الجوزي(٢)(٣)...

ومن الجدير بالذكر أنه كان لعلي بن لهيعة (١٧٤ هـ) محدث الديار المصرية كتب كثيرة، احترقت سَنَةَ (١٦٩ هـ) وكانت كتبه صحيحة، ولابن لهيعة صحيفة في الحديث تعتبر من أقدم مجموعات الحديث، وهي موجودة ضمن مجموعة أوراق البردي (بهيدلبرج)، وكان الليث بن سعد (٩٤ – ١٧٥ هـ) شيخ الديار المصرية وعالمها تصانيف كثيرة. ولدينا كثير من أخبار المصنفات والمصنفين إلا أن المقام يضيق بذكرها ويكفي دليلاً على كثرة هذه المصنفات في نهاية القرن الثاني، أن علي بن عبد الله المديني (١٦١ – ٢٣٤ هـ) صنف في مختلف أبواب الحديث ورجاله وغريبه وشاذه وعلله نَيِّفًا ومائة مصنف، ذكر منها محمد بن صالح الهاشمي نَيِّفًا وخمسة وعشرين مصنفًا، وكل كتاب في عدة أجزاء بلغ بعضها ثلاثين جُزْءًا. هكذا ساهم علماء المسلمين في حفظ الحديث في صدورهم وفي كتبهم. السنة قبل التدوين من ص ٣٥٧ إلى ص ٣٦٠.

(١) واعتمدوا على التدوين والجمع والتصنيف أكثر من الرواية الشفهية الإسنادية التي كانت في القرون قبلهم.

(٢) اعتمدت أصالة في هذه المبحث على كتاب الأستاذ الدكتور/ سالمان أحمد توفيق المسمى ب "نظرات في تاريخ السنة"، مع شيء من الاختصار، والتصرف، والزيادة لما يستدعيه المقام، والحذف... ليكون البحث جامعًا، متدرجًا في بيان المباحث الرئيسية، ومن أراد الرجوع إلى مزيد من الكتب، فليرجع إلى هوامش البحث، فقد أشرت هناك إلى أهمها، وهي تقوم بالمراد إن شاء الله تعالى.

(٣) قال ابن جماعة: لَيْسَ الْمَقْصُود بالسند فِي عصرنا إِثْبَات الحَدِيث الْمَرْوِيّ وتصحيحه، إِذْ لَيْسَ يَخْلُو فِيهِ سَنَد عَمَّن لَا يضْبط حفظه أَو كِتَابه ضبطا لَا يعْتَمد عَلَيْهِ فِيهِ، بل الْمَقْصُود بَقَاء سلسلة الْإِسْنَاد الْمَخْصُوص بِهَذِهِ الْأمة فِيمَا نعلم، وَقد كفانا السّلف مؤونة ذَلِك، فاتصال أصل صَحِيح بِسَنَد صَحِيح إِلَى مُصَنفه كَاف وَإِن فقد الإتقان فِي كلهم أَو بَعضهم. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٣٤).

المبحث الثاني: كتابة المحدثين أحاديث الثقات

وفيه مطلبان، وهما:

المطلب الأول: اشتراط المحدثين الأصل الصحيح (الرواة الثقات) لقبول الحديث وتصحيحه.

📖 أَجْمَعَ جَمَاهِيرُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، ضَابِطًا لِمَا يَرْوِيهِ، وَتَفْصِيلُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، بَالِغًا، عَاقِلًا، سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الْفِسْقِ وَخَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ، مُتَيَقِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ. وَإِنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى اشْتُرِطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِيَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(١). وتُشتَرَطُ العدالةُ في الراوي، كالشاهد، ويمتازُ الثقةُ بالضبطِ والإتقان، فإن انضافَ إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ، فهو حافظٌ. والحُفَّاظُ طبقات(٢). قال عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمهما الله تعالى: حدثنا الربيع ابن سليمان في كتاب الرسالة قال: قال الشافعي: لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، فإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظًا إن حدث من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئًا من أن يكون مدلسًا يحدث عمن لقى ما لم يسمع منه، فيحدث عن النبي ﷺ بما يحدث عنه الثقات خلافه، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولا إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت(٣).

(١) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٠٤- ١٠٥).
(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٦٧- ٦٨).
(٣) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٩- ٣٠). وينظر الرسالة للشافعي ١/٣٧١.

☜ **ومما يدل على اشتراط هذا الأصل الصحيح (أي: وجود الرواة الثقات) لصحة الحديث وقبوله:** ١- آيات قرآنية كريمة، وأحاديث نبوية شريفة، وأقوال للمحدثين: فمن الآيات القرآنية:

١- قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}(١).

٢- وقوله تعالى: {مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ}(٢).

٣- وقوله جل جلاله: {وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ}(٣).

قال الإمام مسلم – رحمه الله– في مقدمة صحيحه بعد سياقه للآيات الكريمات: "فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الْآيِ أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ، وَالْخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَعْظَمِ مَعَانِيهِمَا، إِذْ كَانَ خَبَرُ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ، وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى نَفْيِ رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْأَخْبَارِ كَنَحْوِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَبَرِ الْفَاسِقِ"(٤).

٥- ومن الأحاديث: قال سيدي رسول الله ﷺ "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"(٥). وهو يبين أهمية ضبط الحديث ضبطًا جيّدًا خوفًا من الكذب أو الخطأ عليه ﷺ.

٦- حديث أبي هريرة – رضي الله عنه– في الصحيحين، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ

(١) [سورة الحجرات: ٦].
(٢) [سورة البقرة: جزء من آية رقم ٢٨٢].
(٣) [سورة الطلاق: جزء من آية رقم ٢].
(٤) (١/ ٨).
(٥) أخرجه البخاري في عدة مواطن من صحيحه منها: ما رواه عن أبي هريرة – رضي الله عنه– كتاب العلم، بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (١/ ٣٣) رقم ١١٠، ومسلم كذلك في عدة مواطن في صحيحه، منها: ما في مقدمة صحيحه، بَاب فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١/ ١٠) رقم ٣.

إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ القِيَامَةِ»[1]. وهذا الحديث يدل على كثرة أتباع النبي ﷺ ، وأن دينه واضح ظاهر، فكيف يخفى ما صح عنه وثبت ولا يعرفه إلا الضعفاء؟! وأين كان الثقات حتى لا يتحمل الحديث إلا الضعفاء فقط؟!

٧- ومن أقوال المحدثين: روى ابن أبي حاتم[2] في مقدمة كتابه الجرح والتعديل "باب بيان صفة من يحتمل الرواية في الأحكام والسنن عنه" بعض الآثار التي تشترط ثقة الرواة، منها: قال ابن عباس رضي الله عنهما: إِذَا حدثنا ثِقَةٌ عَنْ عَلِيٍّ فُتْيَا لَمْ نُعِدْهُ. وقال سليمان بن موسى: لقيت طاوسًا، فقلت: إن رجلا حدثني بكيت وكيت، قال: إن كان مليا فخذ منه – أي ثقة في دينه[3]. وقال سعد بن إبراهيم: لا يحمل الحديث إلا عن ثقة. وقال الأوزاعي: خذ دينك عمن تثق به وترضى به. وقال سفيان الثوري: إذا حدثك ثقة عن غير ثقة فلا تأخذ، وإذا حدثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ، وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذه [4]. ونُقل على ذلك الإجماع كما مر آنفًا.

☜ وقام الجهابذة النقاد بمهمة كتابة أحاديث الرواة، وتمييز المحفوظ من غيره، ومعرفة الثقات من الضعفاء، حسبة لله تعالى، ونصيحة لدينه وللمسلمين، وذبًّا عن شريعة سيدي رسول الله ﷺ واحتياطًا للدين، وليس ذلك من باب الغيبة المحرمة، أو

---

١ – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، بَابٌ: كَيْفَ نَزَلَ الوَحْيُ، وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ (٦/ ١٨٢) رقم ٤٩٨١، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ حُكْمِ عَمَلِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَه (١/ ١١٣) رقم ١٩٤.

٢ – ابن أبي حاتم هو: أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي. سمع من: أبي سعيد الأشج، والحسن بن عرفة، وغيرهما. روى عنه: حمد بن عبد الله الأصبهاني، وعلي بن محمد القصار، وغيرهما. قال أبو يعلى الخليلي: أخذ أبو محمد علم أبيه، وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال، وقال أبو الوليد الباجي: ابن أبي حاتم ثقة حافظ، وقال ابن الأهدل: هو صاحب الجرح والتعديل والعلل، والمبوب على أبواب الفقه، وغيرها. توفي سنة سبع وعشرين وثلاث مائة. التقييد صـ ٣٣١،المنتظم ٥/ ١٠٧،تاريخ الإسلام ٢٤/ ٢٠٦،العبر٢/ ٢٧، تذكرة الحفاظ ٣/ ٣٤، سير أعلام النبلاء١٣/ ٢٦٣، وينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٨/ ١٣٦، مرآة الجنان ٢/ ٢٨٩، طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٢٤، طبقات الحفاظ صـ ٣٤٦،طبقات المفسرين صـ ٥٢،شذرات الذهب ٢/ ٣٠٨.

(٣) (٢/ ٢٧).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٩).

التشهي والوقوع في الأعراض. وقد كَانَ شُعْبَةُ[1] يَقُولُ: «تَعَالَوْا حَتَّى نَغْتَابَ فِي اللَّهِ»، وقال عَفَّانَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُلَيَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: فُلَانٌ لَيْسَ مِمَّنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ، قال: فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: قَدِ اغْتَبْتَ الرَّجُلَ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَيْسَتْ هَذِهِ بِغَيْبَةٍ، إِنَّمَا هَذَا حُكْمٌ، قَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ: «صَدَّقَكَ الرَّجُلُ». يَعْنِي الَّذِي قَالَ هَذَا حُكْمٌ[2]. وكان شعبة يتكلم في هذا حسبة[3].

❧ و(أول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: ١– الشعبي. ٢– وابن سيرين[4]، ونحوهما، حفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين، وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان: قلة متبعيهم من الضعفاء إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثرهم من غير الصحابة، بل عامتهم ثقات صادقون يعون ما يروون، وهم كبار التابعين، يوجد يهم الواحد بعد الواحد فيه مقال: كالحارث الأعور، وعاصم بن ضمرة، ونحوهما، نعم فيهم عدة من رؤوس اهل البدع من الخوارج والشيعة والقدرية نسال الله العافية، كعبد الرحمن بن ملجم، والمختار بن أبي عبيد الكذاب، ومعبد الجهني. ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم، ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم أو لبدعة فيهم، كعطية العوفي، وفرقد السبخي، وجابر الجعفي، وأبي هارون العبدي، فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف[5]...

---

١ – شعبة: ابنُ الحَجَّاج بن الوَرْد العَتَكِي، أبو بِسْطَام. روى عن: سماك بن حرب ويحيى بن سعيد الأَنْصَارِي وطائفة، وعنه: الأصمعى ويزيد بن هارون وعدة ، وروى له الجماعة. قال عبد الرحمن بن مَهْدِي: كان الثَّوْرِي يقول شُعْبَة أمير المؤمنين في الحديث، وثقه ابن سعد، وأبو حاتم، وقال ابن حجر: ثقة حافظ متقن وكان عابدًا من السابعة مات سنة ستين (أي ومائة). والخلاصة فيه: ثقة حافظ. الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٠، معرفة الثقات ١/ ٤٥٦، الجرح والتعديل ٤/ ٣٦٩ . ٣٧٠، الثقات ٦/ ٤٤٦ ، تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٥ . ٢٦٥، تهذيب الكمال ١٢/ ٤٧٩ . ٤٩٥، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢ . ٢٢٨، الكاشف ١/ ٤٨٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٧ . ٣٠٢، تقريب التهذيب ص ٢٦٦.

(٢) رواهما العقيلي في مقدمة الضعفاء الكبير بأسانيده (١/ ١١).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم بإسناده إلى عبد الرحمن بن مهدي (٢/ ٢١).

(٤) قال علي بن المديني: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، ولا نعرف أحدا أول منه محمد بن سيرين، ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن. شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٥).

(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (من ص ١٧٢ إلى ص ١٧٥).

٢- أنهم الميزان الذي يقاس عليه مجموع الرواة، وهم الأصل الذي يثبت الحديث بوجوده، فليس من حد الضعيف — مثلا- أن لا يصيب، وإنما يتميز خطؤه من صوابه بموافقته أو مخالفته للثقات، فما وافق فيه الثقات فهو دليل إصابته، وذلك بعد النظر والتفتيش، ومعرفة كونه محفوظًا من عدمه، وما خالف فيه الثقات فهو مما أخطأ فيه، وبهذا يصير الحديث صحيحًا أو ضعيفًا.

إذًا؛ فلا بد من وجود أصل ثابت صحيح للرواية حتى يحتجوا بها، وقد تواترت كلمات وأفعال نقاد المحدثين وأهل النظر منهم على إثبات هذه الحقيقة، وأنه من كان ضعيفًا فلا تقبل روايته التي انفرد بها، بل لابد من موافقته للثقات، فمتى وافقهم وأصاب في روايته ولم تكن خطأ؛ أدخل الشيخان روايته في الصحيحين مجازًا، وذلك بعد مراجعتهما لقواعد التمييز وإجرائها عليه، ويكون مع ذلك مستأنسًا به لا أصلا؛ ولهذا أخرجا أحاديث بعض الرواة الضعفاء أو المتكلم فيهم مجازًا - أي في الشواهد والمتابعات- في وجود الأصول الصحيحة، ولم يخرجوها احتجاجًا؛ لأن الضعيف إذا تفرد أو خالف لن يصحح حديثه، وإنما كان صوابًا لموافقته للثقات، فليس الإسناد بذاته صحيحًا بل هو ضعيف استقلالا، وإنما صح مجازًا لمتابعة الثقات له. فالحاصل أن أول خطوة يفعلها الشيخان أن يتبينا موافقة الراوي الضعيف للثقات، ثم بعد ذلك ينظران: هل هناك مانع يمنع من رواية هذا الحديث على هذا الوجه المحفوظ وبهذا الشكل؟ ومن هذه الموانع: أن يكون هذا الحديث بعينه لم يسمعه من شيخه؛ لأن الشيخ كان يحج آنذاك، أو كان التلميذ وقت تحديث الشيخ بهذا الحديث بعيدًا عن مدينته... فإذا لم توجد الموانع والدلالات على الخطأ، فالأصل إصابة الراوي لمتابعته الثقات، ونحتاج في إثبات الخطأ إلى دليل.

٣- أن الاحتجاج لا يكون إلا بالصحيح، فلا يحتج الإنسان على غيره في المناظرة وغيرها إلا بالحديث الصحيح، وأما الحديث الضعيف فلا يحتج به أبدًا، وقد قام على هذا إجماع المحدثين، كما قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "أَهْل الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجِبُ قَبُولُهُ إِلَّا مِنَ الْعَاقِلِ الصَّدُوقِ الْمَأْمُونِ عَلَى مَا يُخْبِرُ بِهِ[1].

---

١ - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٣٨).

٤- صنيع المحدثين الذي يؤكد على اشتراط المحدثين النقاد لهذا الأصل (أي: رواية الثقات)، والاحتجاج بها، وقد تتابعت على إثبات هذه الحقيقة أقوالهم وأحكامهم، فمن ذلك:

١- قال ابن أبي حاتم رحمهما الله: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يُحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحُجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا""(١).

٢- وقال الإمام النووي رحمه الله: "وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئًا يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك(٢)، واعتمادهم عليه فليس بصواب، بل قبيح جدًّا، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه

١ - المراسيل لابن أبي حاتم، جزء ١، صفحة ٧.

٢ - وقد ضع الإمام ابن جرير الطبري لنفسه منهجًا خاصًّا في تمييز الأخبار يخالف فيه طريقة من يُعتمد على كلامه في تمييز الأخبار، بل إنه يصرح فيما ينقده من الأخبار بأن طريقته تخالف طريقة النقاد، وأن كثيرًا من الأحاديث التي يصححها على طريقته يجب أن تكون غير صحيحة على مذهب غيره، وله أصول خالف فيها كبار المحدثين. وقد يصرح الطبري أحيانًا بمقصوده بمذهب غيره. "وقال الطبري: حدثنا حُميد بن مسعدة السامي قال، حدثنا حـب بن ميمون، عن خالد - يعني الحذاء - عن عكرمة، عن ابن عباس قال: رأى النبي ﷺ رجلًا يصلي يسجد ولا يضع أنفه على الأرض، فقال: «ضع أنفك يسجد معك». وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح لعلل: إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج من حديث خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه. والثانية: أنه من رواية عكرمة، وقد ذكرت قولهم في عكرمة فيما مضى من كتابنا هذا.= =والثالثة أن راويه عن عكرمة خالد وكان شعبة يغمص عليه. والرابعة: أنه خبر قد رواه عن عكرمة غير خالد فأرسله عن ابن عباس، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ وخالفه أيضًا في اللفظ والمعنى. والخامسة: أنه قد رواه أيضًا بعضهم عن عكرمة فأرسله ولم يجعل بينه وبين النبي ﷺ أحدًا، وخالفه في اللفظ والمعنى. «تهذيب الآثار»، مسند ابن عباس، جزء ١، صفحة ١٨٨، ١٨٧.

بالتفتيش عنه إن كان عارفًا أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفًا، والله أعلم"[١].

٣- وقال ابن تيمية رحمه الله: "ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه"[٢].

٤- وقال الإمام أبو داود السجستاني[٣]: "فَإِنَّهُ لَا يحْتَج بِحَدِيث غَرِيب وَلَو كَانَ من رِوَايَة مَالك وَيحيى بن سعيد والثقات من أَئِمَّة الْعلم، وَلَو احْتج رجل بِحَدِيث غَرِيب وجدت من يطعن فِيهِ، وَلَا يحْتَج بِالْحَدِيثِ الَّذِي قد احْتج بِهِ إِذا كَانَ الحَدِيث غَرِيبا شاذا، فَأَما الحَدِيث الْمَشْهُور الْمُتَّصِل الصَّحِيح فَلَيْسَ يقدر أَن يردهُ عَلَيْك أحد"[٤]. وهذا يعني أن الحديث الذي يرويه الراوي الضعيف يقدر أن يرده عليك كل أحد.

٥- وقال ابن معين رحمه الله (٢٣٣ هـ): "قال لي إسماعيل بن عُليَّة يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث. فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟! قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة. فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه، حتى دخل دار بشر بن معروف - أو قال: دار البختري- وأنا معه"(٥). والناس هنا هم مجموع الثقات بلا شك، لا الضعفاء، ولا المتروكين، ولا الكذابين.

٦- وورد عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (٢٤١ هـ) ما يدل على ذلك، فمن ذلك قوله في رواية المروزي: "كنت لا أكتب حديثه - يعني جابرًا الجعفي[٦] - ثم

١- شرح النووي على صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ١٢٦.
٢ - مجموع الفتاوى، جزء ١، صفحة ٢٥١.
٣ - السِّجِسْتَاني: بكسرتين وسكون، إلى سِجِسْتَان، وهي اليوم القسم الجنوبي والشرقي من أفغانستان. لب اللباب ص ١٣٣، أطلس الحديث النبوي صـ ٢١٣.
٤ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: ٢٩).
٥ - سؤالات ابن محرز" (٣٩/٢) .
(٦)- هو جَابِر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجُعْفِي، أبو عبد الله، ويقال غير ذلك. روى عن: الشعبي، وأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، وجماعة، وعنه: شُعْبَة، وهُشَيْم بن بشير، وعدة. قال شُعْبَة بن الحَجَّاج: كان إذا قال حدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس، وقال وَكِيع: مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أن جابرًا ثقة، وقال أبو زُرْعَة: لين، وقال =

كتبته أعتبر به. فقال له مهنا: لم تكتب عن أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف؟ قال: أعرفه، والوجه في الرواية عن الضعفاء أن فيه فائدة، وهو أن يكون الحديث قد روي من طريق صحيح، فيكون برواية الضعيف ترجيحًا، أو ينفرد الضعيف بالرواية، فيعلم ضعفه؛ لأنه لم يرد إلا من الطريق الضعيف فلا يقبل"[(١)] . إذن؛ فالضعيف لا يقبل تفرده بالحديث، لأنه لم يوافق الثقات، وتفرده – خاصة– عن الشيوخ المكثرين دلالة خطأ ونكارة.

٧– صرح الإمام مسلم (٢٦١ هـ) باشتراطه لهذا الأصل، فقال رحمه الله: "وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِه"[(٢)]. وكلام الإمام مسلم واضح في وجوب عرض حديث الراوي على أهل الحفظ والرضا، والنظر إلى موافقته أو مخالفته لهم، وعلى حسب ذلك يحكم على حديثه بما يناسبه، ويتبين المقبول منه والمستعمل من المهجور المنكر.

٨– ورد عن الإمام أبي حاتم الرازي[(٣)] (٢٧٧، أو ٢٧٩ هـ) وابنه عبد الرحمن بعض الأقوال التي تدل على ذلك، فمنها:

=أبو داود: ليس عندي بالقوي في حديثه، وقال النَسَائِي: متروك، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال الذهبي: من أكبر علماء الشيعة وثقه شُعْبَة فشذ وتركه الحفاظ، وقال ابن حجر: ضعفه الجمهور ووصفه الثَّوْرِي والعِجْلِي وابن سعد بالتدليس، وقال جرير بن عبد الحميد: لا أستحل أن أروي عنه كان يؤمن بالرجعة، وقال ابن سعد: كان يدلس وكان ضعيفًا جدًا، وقال أبو حنيفة: ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجُعْفِي ما أتيته بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث لم يظهرها، وقال ابن مَعِين: كان كذّابًا، وقال الجُوزَجَانِي: كذاب،. مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل سنة اثنتين وثلاثين. الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٥، الضعفاء الصغير ١/ ٢٥، أحوال الرجال ١/ ٥٠، معرفة الثقات ١/ ٢٦٤، الضعفاء للنسائي ١/ ٢٨، الجرح والتعديل ٢/ ٤٩٧، المجروحين ١/ ٢٠٨ . ٢٠٩، تهذيب الكمال ٤/ ٤٦٥ . ٤٧٢، الكاشف ١/ ٢٨٨، ميزان الاعتدال ٢/ ١٠٣ . ١٠٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١ . ٤٤، تقريب التهذيب ص ١٣٧.

(١)– العدة في أصول الفقه، جزء ٣، صفحة ٩٤٢ – ٩٤٤.

٢ – مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧).

٣ – الرازي: بفتح الراء والزاي المكسورة بعد الألف، هذه النسبة إلى الري، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبال وألحقوا الزاي في النسبة تخفيفا. الأنساب ٣/ ٢٣.

☜ أ- قال ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم أبي صالح الخراساني: "روى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المديني، روى عنه صالح بن بشر بن سلمة الطبراني. حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عنه، فقال: شيخ مجهول، والحديث الذي رواه صحيح"[1].

قلت: لا يعرف الإمام أبو حاتم هذا الراوي، بيد أنه عرف صحة حديثه؛ لثبوته عنده من وجه آخر من حديث الثقات. ومتى ثبت الخطأ عند أهل النظر من المحدثين توسعوا في التعبير عنه بألفاظ مختلفة، واستعملوا فيها المجاز.

☜ ب- وقال ابن أبي حاتم رحمه الله: (تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم) [2].

٩- كما تعددت عبارات الحفاظ النقدية التي يشترطون فيها الأصل الصحيح (الثقات)، وقد أكثروا منها خاصة في كتب الضعفاء والعلل، فمن ذلك: قال الحافظ العقيلي في ترجمة عَبْد الْوَاحِدِ بْن قَيْسٍ: وَمِنْ حَدِيثِهِ: مَا حَدَّثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ دَاوُدَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْصِلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْسَةُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي رَمَضَانَ هَدَّةٌ تُوقِظُ النَّائِمَ وَتُقْعِدُ الْقَائِمَ وَتُخْرِجُ الْعَوَاتِقَ مِنْ خُدُورِهَا، وَفِي شَوَّالٍ هَمْهَمَةٌ، وَفِي ذِي الْقَعْدَةِ تَمَيَّزُ الْقَبَائِلُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَفِي ذِي الْحِجَّةِ تُرَاقُ الدِّمَاءُ، وَفِي الْمُحْرِمِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ عِنْدَ انْقِطَاعِ مُلْكِ هَؤُلَاءِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَلُونَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ» لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ ثِقَةٍ، وَلَا مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ [3]. فتأمل قوله:" لَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ ثِقَةٍ، وَلَا مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ"!

١ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٩).
٢ - المصدر السابق (١/ ٣٤٩- ٣٥٠-٣٥١).
٣ - الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٥٢) رقم الترجمة ١٠١٢.

☜ومن عباراته النقدية التي تدل على اشتراط الأصل الصحيح، وهي موجودة بكثرة في كتابه الضعفاء – وفي كتب الأئمة– قوله: ليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسناد يصح، لا يتابع على حديثه من وجه يثبت، لا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيد، الأسانيد في هذا الباب لينة، لا يتابعه عليه ثقة، ليس لهذا المتن عن (فلان) إسناد صحيح، لا يصح في هذا المتن شيء، هذا المتن ثابت عن النبي ﷺ بغير هذا الإسناد، ليس في هذا الباب شيء صحيح يثبت... إلى غير ذلك من العبارات.

١٠– تعددت أقوال الإمام ابن حبان رحمه الله (٣٥٤ هـ) التي يشترط فيها موافقة الثقات، ومن هذه الأقوال: قال رحمه الله: ١– عبيد الله بن عبد الله الْعَتكِي[١]، أَبُو الْمُنِيب، من أهل مرو، يروي عَن عبد الله بن بُرَيْدَة، روى عَنهُ أهل بَلَده، ينْفَرد عَن الثِّقَات بالأشياء المقلوبات، يجب مجانبة مَا يتفرد بِهِ، وَالِاعْتِبَار بِمَا يُوَافق الثِّقَات دون الِاحْتِجَاج بِهِ(٢).

٢– مُوسَى بن أبي كثير الْأَنْصَارِيّ[٣]، كنيته أَبُو الصَّباح، يروي عَن مُجَاهِد وَابْن الْمسيب وَكَعب، روى عَنهُ الثَّوْريّ وَابْن سِنَان الشَّيْبَانِيّ، وَكَانَ قدريًّا، يروي عَن الْمَشَاهِير الْأَشْيَاء الْمَنَاكِير، فَلَمَّا كثر ذَلِك فِي رِوَايَته بَطل الِاحْتِجَاج بِهِ إِلَّا فِيمَا وَافق الثِّقَات كالمستأنس بِهِ[٤].

٣– حَزَوَّر أَبُو غَالب، من أهل الْبَصْرَة... روى عَنهُ ابن عُيَيْنَة والحمادان، مُنكر الْحَدِيث عَلَى قلته لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِلَّا فِيمَا يُوَافق الثِّقَات[٥].

ففي هذه الأقوال الواردة عن ابن حبان – رحمه الله– ما يدل على اشتراطه موافقة الرواة للثقات، وأنهم يقاسون بهم لكونهم الميزان، وأن درجة الرواة في الضبط والحفظ إنما توضع على قدر موافقتهم أو مخالفتهم لهم، وأن الرواة الضعفاء وإن وافقوا الثقات

---

١ – العَتَكِي: بفتحتين إلى العَتِيك بطن من الأَزْد. لب اللباب ص ١٧٦.
٢ – المجروحين لابن حبان (٢/ ٦٤) ترجمة رقم ٦١٠.
٣ – الأَنْصَارِي: بفتح الألف وسكون النون وفتح الصاد المهملة وفي آخرها الراء، نسبة إلى الأنصار وهم جماعة من أهل المدينة من الصحابة من أولاد الأوس والخزرج، قيل لهم الأنصار لنصرتهم رسول الله □. اللباب ١/ ٨٩.
٤ – المصدر السابق (٢/ ٢٤٠) ترجمة رقم ٩١٣.
٥ – المجروحين لابن حبان (١/ ٢٦٧) ترجمة رقم ٢٧١.

لا يصيروا في مرتبة الاحتجاج، وإنما يستأنس بحديثهم ويعتبر به؛ لأنه لا يحتج إلا برواية الثقة كما سبق بيانه.

٥- ثبت عندنا حسًّا وتطبيقًا وقوع الخطأ والنكارة من الضعفاء – وأنهم قد يتواطئون على الخطأ- وإن كان احتمال صوابهم موجودًا، وتمييز الخطأ من الصواب يكون من خلال موافقتهم للثقات أو مخالفتهم، فما وافق الضعيف فيه الثقات فهو دليل إصابته، وما خالفهم فهو دليل خطأه، والدليل إذا تطرَّقَ إليه الاحتمال؛ سقط به الاستدلال، واحتمالية كون الضعيف الذي الأصل فيه الخطأ إصابته دون تقديم دليل على ذلك لا يعتد بها، لأنها مجرد احتمالية وفرضية غير مبرهنة، ولا تقبل الفرضيات غير المدلل على صحتها. وتفرد الضعيف برواية ما دون الثقات شاهد على مخالفته؛ لأن الحديث قد يرويه الثقتان والثلاثة ويتفقون على إسناد ومتنه، ومع ذلك يخالفهم من هم أكثر منهم وأقوى في الحفظ أو العدد فيحكم على روايتهم بالشذوذ للمخالفة، ويكون ما اتفقوا عليه خطأ. ويمسي هذا التفرد من الضعفاء – خاصة- بالأصول الجديدة، أو بالرواية عن حافظ كبير، الأصل فيه النكارة والخطأ، وفيه نوع مخالفة، فأين كان الثقات وأصحاب الراوي حتى ينفرد به الضعفاء فقط؟! قال الإمام مسلم رحمه الله: "لِأَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ، فَإِذَا وُجِدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ، فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ، وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحُفَّاظِ الْمُتْقِنِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ، أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثَهُمَا عَلَى الِاتِّفَاقِ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ، فَيَرْوِي عَنْهُمَا، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدَ مِنَ الْحَدِيثِ مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِمَا، وَلَيْسَ مِمَّنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عِنْدَهُمْ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَبُولُ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ، وَاللهُ أَعْلَمُ"[1].

إذن؛ فتفرد الثقة عن حافظ كبير له أصحاب كثيرون متقنون لحديثه غير مقبول، فكيف بتفرد الضعيف وهو لا يساوي ثقة؟! إن تفرد الضعفاء هنا نوع من المخالفة في الحقيقة، والضعيف لا يحتمل التفرد أصلا، فكيف بانضمام المخالفة إليه؟! وحتى

١ – المجروحين لابن حبان نفس الجزء والصفحة السابقين.

نرفع خطأ الضعيف ينبغي أن يوافق ثقة، فموافقته للأصول الصحيحة للثقات دليل إصابته، أما إذا لم يوجد أصل صحيح للحديث، ثم يقال: أصاب الضعيف، فما معنى هذا؟ معناه أن الأصل في حديث الضعيف الصحة، وهذا لا يقول به كبار المحدثين، فالأصل في حديث الضعيف الخطأ حتى تثبت إصابته، والثقة بالعكس.

٦- يقوم علم الحديث على نفي الاحتمالات العقلية الواردة على الروايات بالخطأ، وروايات الضعفاء تتطرقها احتمالات الخطأ بلا شك، فيجب على الباحث أن يعطي الرواية حقها من النقد الخاص، وأن ينفي عنها جميع احتمالات الوهم والضعف الشديد التي تطرقها، فينظر في رواتها، هل فيهم كذاب، أو متهم بالكذب، أو ضعيف جدًّا، ليطرح روايته ولا يعتد بها؟ وقد يكون الراوي مغفلاً يهم ويخطئ، فينظر: هل دخل عليه في هذه الرواية بذاتها حديث في حديث، أو إسناد في إسناد، أو أسقط لغفلته أو تدليسه كذابًا أو ضعيفًا جدًّا، أو انقلب عليه راو براو آخر، أم غير ذلك؟ إن الرواية حينئذ تكون منكرة ثبت خطؤها، والمنكر أبدًا منكر، أو تكون الروايات كلها مما تعود إلى رواية واحدة عن كذاب أو ضعيف جدًّا. والضعفاء لا يكتفون برواية الثقات، بل يروى بعضهم عن بعض، وأكثرهم لا يُجيد الحفظ والضبط، وغير متخصص برواية الحديث، ولا متفقه فيه، ومنهم من يروى الحديث بالإجازة دون سماع، أو من صحيفة منقولة أو مشتراة، أو يروى الحديث بالمعنى فيصيب تارة ويخطئ أخرى، وكثير منهم يرى الاحتجاج بالمرسل في أي موضع كان إرساله، ويُدلس عن الضعفاء، علاوة على وجود الكذابين الذين يضعون الأحاديث حسبة لله تعالى، أو انتصارًا لمذهب فقهي، أو عقدي، او غير ذلك من أسباب الوضع. وقد يقع الوهم من الرواة في أقوال الصحابة والتابعين فينسبون الحديث بالخطأ إلى رسول الله ﷺ ، وهل نحن عدمنا الثقات حتى نحتاج إلى هؤلاء الضعفاء؟!

إن كل هذه الاحتمالات العقلية النقدية الواردة على رواية الضعفاء تدل دلالة قاطعة على عدم جواز الاحتجاج برواية الضعيف، ولا يمكن أن يصحح الحديث مع وجود كل هذه الاحتمالات؟! والدليل متى تطرقه الاحتمال؛ سقط به الاستدلال! ولا بد أن ينبني علم الحديث الدرائي على أساس متين وبناء قوي متفق عليه عند جميع العقلاء، وهم الثقات الحفاظ.

٧- الأصل في قبول الحديث ونسبته إلى النبي ﷺ هو الاحتياط، والاحتجاج بالضعيف مما يخرم هذا الاحتياط، قال عبد الرحمن بن مهدي: خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث. يعني لا يستعمل حسن الظن في قبول الرواية عمن ليس بمرضى[١]. كما أنه مما يهز الثقة بعدة مباحث في علم المصطلح.

٨ - أن الاحتجاج بالراوي الضعيف ليس من صنيع جمهور المحدثين، فالناقد منهم لا تخدعه ظواهر الأسانيد، لأنها قد تكون خطأ ووهمًا لا وجود لها في الواقع، وليس كل إسناد يوضع عندهم في الاعتبار، بل لابد من التحقق من كونه محفوظًا لا خطأ، وهم بما منحهم الله تعالى به من علم وحفظ وفهم وسبر يعرفون محفوظات كل راوي وأحاديثه، ويميزونها من أحاديث غيره، والأسانيد عندهم لها طرق ومسالك ونظام يدركونه جيدًا.

٩- لا تكون الأمور الحق خفية؛ فهذا الدين يسر، وما كان حقًّا يسره الله ويسر معرفته، ولا يكون بهذا الغموض، ولا يتفرد به الضعفاء، بل يشتهر ويرويه الثقات، وإلا للزم منه أن الله قد أحوجنا إلى الضعفاء لنستكمل بهم أحكام شريعة الإسلام التي فاتت الثقات، وهذا مخالف لقول الله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[٢].

١٠- كان من منهج بعض المحدثين رد الأحاديث الغريبة التي يتفرد بها الراوي، ولو كان من أئمة الحديث الكبار: كالقطان، وابن المبارك - وهما إمامان ثقتان كبيران- فكيف بالضعيف وهو لا يساوي إمامًا حافظًا ولا ثقة؟ قال الإمام أبو داود السجستاني: "فَإِنَّهُ لَا يحْتَج بِحَدِيث غَرِيب وَلَو كَانَ من رِوَايَة مَالك وَيحيى بن سعيد والثقات من أَئِمَّة الْعلم، وَلَو احْتج رجل بِحَدِيث غَرِيب وجدت من يطعن فِيهِ، وَلَا يحْتَج بِالْحَدِيثِ الَّذِي قد احْتج بِهِ إِذا كَانَ الحَدِيث غَرِيبا شاذا، فَأَما الحَدِيث الْمَشْهُور الْمُتَّصِل الصَّحِيح فَلَيْسَ يقدر أَن يردهُ عَلَيْك أحد"[٣]. فهذا المنهج الذي ذكره الإمام أبو داود - رحمه الله- منهج غير معتمد عند جمهور نقاد المحدثين، لأن

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٥).
٢ - [سورة الحجر: ٩].
٣ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: ٢٩).

الشهرة عندهم ليست شرطًا للاحتجاج بالحديث، ومن نظر في الصحيحين علم ذلك. فكيف يحتج بالراوي الضعيف؟!

📖 المطلب الثاني: دوافع كتابتهم عن الرواة الثقات:-

كتب المحدثون أحاديث الرواة بشكل عام- الثقات والضعفاء- وحرصوا على ذلك أيما حرص، وأولوا اهتمامًا خاصًّا بكتابة ورواية أحاديث الثقات؛ لأنه الوسيلة إلى حفظ السنن وفهمها وتبليغها للناس، وحفظًا لدين الله تعالى، وذبًّا عن شريعته...فكانت رحلاتهم في طلب الحديث الشريف، ومخالطة الرواة، واختبارهم، والمذاكرة، والتصنيف... ومن هذه الأسباب:

١- كتابة أحاديثهم للاحتجاج والتدين بها، وهذا خاص بالرواة الثقات: يُروى عن سفيان الثَّوْرِيّ أنه قال: "إِنِّي لَأَكْتُبُ الْحَدِيثَ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ: فَمِنْهُ مَا أَتَدَيَّنُ بِهِ، وَمِنْهُ مَا أَعْتَبِرُ بِهِ، وَمِنْهُ مَا أَكْتُبُهُ لَأَعْرِفَهُ"(١). ولاشك أن المحدث يدين الله تعالى بما صح عن سيدنا رسول الله ﷺ ؛ لأن الأمر باتباع السنة متواتر في الكتاب والسنة، وهو أصل الدين. قال مَيْمُون بْن مِهْرَانَ، فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ}(٢) قَالَ: قَالَ: «الرَّدُّ إِلَى اللَّهِ إِلَى كِتَابِهِ، وَالرَّدُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا كَانَ حَيًّا، فَإِذَا قُبِضَ فَإِلَى سُنَّتِهِ»(٣).

٢- الكتابة للنظر فيمن تدور عليه الأسانيد: قال الإمام ابن المديني رحمه الله: نَظَرْتُ فَإِذَا الْإِسْنَادُ يَدُورُ عَلَى سِتَّةٍ: فَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ:١- ابْنُ شِهَابٍ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بْنِ عبد اللَّهِ بْنِ شِهَابٍ، وَيُكَنَّى أَبَا بَكْرٍ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ. وَلِأَهْلِ مَكَّةَ: ٢- عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ مَوْلَى جُمَحٍ، وَيُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَمِائَة. وَلِأَهْلِ الْبَصْرَةِ: ٣- قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْخَطَّابِ، مَاتَ سنة سبع عشرَة وَمِائَة. ٤- وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَيُكَنَّى أَبَا نَصْرٍ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ بِالْيَمَامَةِ. وَلِأَهْلِ الْكُوفَةِ: ٥- أَبُو إِسْحَاقَ، وَاسْمُهُ عَمْرُو بن

---

١ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٩٣).
(٢) [سورة النساء: جزء من آية رقم ٥٩].
(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٧٧) رقم ٢٣٢٨.

عبد الله بن عبيد، وَمَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَة.٦- وَسُلَيْمَانُ ابْنُ مِهْرَانَ، مَوْلَى بَنِي كَاهِلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، وَيُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، كَانَ جَمِيلًا. ٢- ثُمَّ صَار علم هَؤُلَاءِ السِّت إِلَى أَصْحَابِ الْأَصْنَافِ مِمَّنْ صَنَّفَ. فَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ١-مَالِكُ بْنُ أَنَسِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيُّ، عِدَادُهُ فِي بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، وَمَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ، وَسَمِعَ مِنِ ابْنِ شِهَابٍ. ٢- وَمُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، مَوْلَى بَنِي مَخْرَمَةَ، وَيُكَنَّى أَبَا بَكْرٍ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ، وَسَمِعَ مِنِ ابْنِ شِهَابٍ وَالْأَعْمَشَ. وَمِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: ٣- عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بن جريج، مَوْلًى لِقُرَيْشٍ، وَيُكَنَّى أَبَا الْوَلِيدِ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَة. ٤- وَسُفْيَانَ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ مَيْمُونَ، مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُزَاحِمٍ، أَخُو الضَّحَّاكِ ابْنِ مُزَاحِمٍ الْهِلَالِيِّ، وَيُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ. سُفْيَانُ لَقِيَ ابْنَ شِهَابٍ وَعَمْرَو بْنَ دِينَارٍ وَأَبَا إِسْحَاقَ وَالْأَعْمَشَ. وَمِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: ٥-سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، مَوْلَى بَنِي عَدِيِّ بْنِ يَشْكُرَ، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ مِهْرَانَ، وَيُكَنَّى أَبَا النَّضْرِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ أَوْ تسع وَخمسين وَمِائَة. ٦- وَحَمَّاد بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَحْسَبُهُ مَوْلًى لبني سُلَيْمَان، وَيُكَنَّى أَبَا سَلَمَةَ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَان وَسِتِّينَ وَمِائَة. ٧- وَأَبُو عَوَانَةَ، وَاسْمُهُ الْوَضَّاحُ مَوْلَى يَزِيدَ بْنِ عَطَاءٍ الْوَاسِطِيِّ، مَاتَ سَنَةَ خمس وَسبعين وَمِائَة. ٨- وَشعْبَة بْنُ الْحَجَّاجِ أَبُو بِسْطَامٍ مَوْلَى الأشافر مَاتَ سنة سِتِّينَ وَمِائَة.٩- وَمعمر بْنُ رَاشِدٍ، وَيُكَنَّى أَبَا عُرْوَةَ مولى الْحداني، وَمَاتَ بِالْيَمَنِ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، سَمِعَ مِنِ ابْنِ شِهَابٍ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَقَتَادَةَ، وَمِنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَمِنْ أَبِي إِسْحَاقَ. وَمِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: ١٠- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ، وَيُكَنَّى أَبَا عَبْدِ اللَّه، وَمَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَة. وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ: ١١- عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، وَيُكَنَّى أَبَا عَمْرٍو، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ. وَمِنْ أَهْلِ وَاسِطٍ: ١٢- هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، مَوْلَى بَنِي سُلَيْمٍ، وَيُكَنَّى أَبَا مُعَاوِيَةَ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ الْهَرَوِيُّ، ثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرِ الْقَاسِم بن دِينَار، مولى خُزَيْمَة بن خازم أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُحَدِّثِينَ يُكَنَّى أَبَا مُعَاوِيَةَ. ٣- ثُمَّ انْتَهَى عِلْمُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَعِلْمُ الِاثْنَيْ عَشَرِ إِلَى سِتَّةٍ إِلَى: ١- يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَيُكَنَّى أَبَا سَعِيدٍ، وَهُوَ مَوْلًى لِبَنِي تَيْمٍ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ فِي صَفَرٍ.٢ - وَيَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا بن أبي زَائِدَة، ويكنى أَبَا سَعِيدٍ مَوْلًى لِهَمَدَانَ، مَاتَ سنة اثْنَتَيْنِ وثَمَانِيَة وَمِائَةٍ. ٣- وَوَكِيع بْنِ الْجَرَّاحِ بْنِ مُلَيْحِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ فَرَسٍ، وَيُكَنَّى أَبَا سُفْيَانَ، مَاتَ سَنَةَ تسع وَتِسْعين وَمِائَة. ٤- إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَهُوَ حَنْظَلِيٌّ، وَيُكَنَّى أَبَا عَبْدِ

الرَّحْمَنِ، وَمَات سنة إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَة بِهِيتَ. ٥- وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الْأَسَدِيِّ، وَيُكَنَّى أَبَا سَعِيدٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ. ٦- وَيَحْيَى بْنِ آدَمَ، وَيُكَنَّى أَبَا زَكَرِيَّا، وَهُوَ مَوْلَى خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الله ابْن أُسَيْدٍ بِالظَّنِّ مِنِّي، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاث ومِائَتَيْنِ[1].

٣- الكتابة لتمييز أهل السنة عن أهل البدع، والرواية عنهم: قَالَ محمد بن سيرين رحمه الله: "كَانُوا لَا يسْأَلُون عَن الْإِسْنَاد، فَلَمَّا وَقعت الْفِتْنَة قَالُوا: سموا لنا رجالكم، فَينْظر إِلَى أهل السّنة فَيُؤْخَذ حَدِيثهمْ، وَإِلَى أهل الْبدع فَلَا يُؤْخَذ حَدِيثهمْ"[2]. وخلاصة مسألة البدعة تتلخص في أن "المبتدع إن كفر ببدعته، فلا إشكال في رد روايته. وإذا لم يكفر، فإن استحل الكذب رُدت أيضاً، وإن لم يستحل الكذب، فهل يقبل أو لا؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية؟ في ذلك نزاع قديم وحديث. والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره، وقد حكي عن نص الشافعي، وقد حكى ابن حبان عليه الاتفاق، فقال: لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافاً. قال ابن الصلاح: وهذا أعدل الأقوال وأولاها. والقول بالمنع مطلقاً بعيد، مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، ففي الصحيحين من حديثهم في الشواهد والأصول كثير. والله اعلم. "قلت": وقد قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم. فلم يفرق الشافعي في هذا النص بين الداعية وغيره، ثم ما الفرق في المعنى بينهما؟ وهذا البخاري قد خرج لعمران بن حطان الخارجي مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة! والله أعلم[3]. ولهذا الاختلاف في المبتدع الثقة كانت كتابة أحاديثه مهمة.

٤- كتابة أحديث الثقات وغيرهم لمعرفة أصولها: روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى أحمد بن حنبل قال: عبد الله بن وهب، صحيح الحديث يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته! قيل له: أليس كان يسئ

(١) العلل لابن المديني (ص: من ص ٣٦ إلى ٤٠).
(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥٥٩)، ومقدمة الجرح والتعديل ٢-٢٨).
٣ - الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ٩٩- ١٠٠).

الاخذ؟ قال: قد كان يسئ الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحًا. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر، فلا أعلم أني رأيت حديثا له لا أصل له، وهو ثقة(١).

٥- النظر فيها لتحديد درجة الراوي ورتبته ثقة أو ضعفًا: قال ابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل بن محمد بن يوسف الثقفي: من بيت جبرين قدم عليهم الرملة فروى عن رواد بن الجراح، وحبيب بن ريق كاتب مالك، والفريابي، وعمرو بن أبي سلمة، وكتب إلى بجزء، فنظرت في حديثه، فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق(٢). فلو لم تكن أحاديثه مكتوبة، ما أدرك كونه ثقة من عدمه.

٦- الكتابة للنظر في أحاديث الراوي، وهل يوافق غيره أم لا؟ وهل هناك مناكير في رواياته؟ روى ابن أبي حاتم بإسناده "قال عفان: كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام، نظرنا في كتبه، فوجدناه يوافق همامًا في كثير مما كان يحيى ينكره عليه، فكف يحيى بعد عنه"(٣). وقال أبو حاتم في ترجمة حاتم بن عبيد الله: نظرت في حديثه فلم أر في حديثه مناكير(٤).

٧- الكتابة لمعرفة الأحاديث التي خالف فيها الثقة المحدثين الكبار، أو خالف فيها الناس: قال عبد الرحمن بن مهدي: كان أحمد بن حنبل عندي، فقال: نظرنا فيما يخالفكم فيه وكيع، أو فيما يخالف وكيع الناس، فإذا هي نيف وستون حرفا(٥).

٨- الكتابة لمعرفة الأحاديث التي تفرد بها الراوي أو الحافظ عن غيره: قال ابن أبي شيبة رحمه الله: "سمعت عليًّا يَقُول: نَظرنَا؛ فَإِذا يحيى بن سعيد يروي عَن سعيد ابن الْمسيب مَا لَيْسَ يرْوى أحد مثلهَا، ونظرنا؛ فإذا الزُّهْرِيّ يروي عَن سعيد

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٨٩- ١٩٠) رقم الترجمة ٨٧٩ بتصرف بسيط.
(٢) المصدر السابق (٢/ ١٩٥) ترجمة رقم ٦٦٣.

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٨).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٢٦٠- ٣٦١). ترجمة رقم ١١٦٣.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في مقدمة المصدر السابق بإسناده (١/ ٢٩٧).

بن الْمسيب شَيْئا لم يروه أحد، ونظرنا؛ فإذا قتادة يروي عَن سعيد بن الْمسيب شَيْئا لم يروه أحد"(١).

٩- نظر الناقد في أحاديث كتاب الراوي بناء على طلبه؛ لتصحيحه وتصفيته له من الأحاديث غير المحفوظة: قال أحمد بن حنبل رحمه الله: "لما أَرَادَ الْخفاف أَن يُحَدِّثهُمْ بِحَدِيث هِشَام الدستوَائي؛ أَعْطَانِي كِتَابه، فَقَالَ لي: أنظر فِيهِ، فَنَظَرت فِيهِ، فَضربت على أَحَادِيث مِنْهَا فَحَدثهُمْ، فَكَانَ صَحِيح الحَدِيث"(٢).

١٠- **نظر الناقد في كتب أصحاب الراوي؛ لمعرفة الثقات عنه:** قال مروان بن محمد: نظرنا في كتب أصحاب الأوزاعي، فما رأيت أحدًا أصح حديثا عن الأوزاعي من عمر بن عبد الواحد(٣).

١١- كتابة الرواة كتبهم وأحاديث شيوخهم، وعرضها على الحفاظ لتصحيحها: قال حسن بن عياش كما روى ابن أبي حاتم: كنا نأتي سفيان بالعشى سماه فيقول: هذا من حديثه وليس هذا من حديثه(٤). وقال جريرُ بن عبد الحميد: «كنتُ إذا سمعتُ الحديثَ جِئْتُ به إلى المغيرة، فعرضْتُهُ عليه؛ فما قال لي: أَلْقِهِ، أَلْقَيْتُهُ»(٥). وقال قَبِيصة ابن عُقْبة: «رأيتُ زائدةَ يَعْرِضُ كُتُبَهُ على سُفْيان الثَّوْري، ثم التفَتَ إلى رجل في المِجْلِس فقال: ما لك لا تَعْرِضُ كتبَك على الجَهابِذَةِ كما نَعْرِض؟!»(٦).

وقد يظهر خطأ ما في روايات المحدث، فينبه الناقد الحافظ تلاميذ الرواي لإخباره، فيتراجع الراوي: قال زائدة: كنا نأتي الأعمش ثم نأتي سفيان فنعرض عليه ما سمعنا فيقول: لبعضنا ليس هذا بشيء، فنقول: إنا سمعناه من الأعمش الآن،

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٨٣).
(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٥٥).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٢٢) ترجمة عمر بن عبد الواحد بن قيس الدمشقي رقم ٦٦٦.
(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٠).
(٥) مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم بإسناده (١/ ٢٢).
(٦) المصدر السابق بإسناده (١/ ٢٢).

فيقول: اذهبوا إليه فأخبروه، فنذهب إليه فنقول له، فيقول: صدق سفيان، فنمحاه[١].

١٢- طلب الناقد من أصحابه الحفاظ الإتيان بكتبهم وعرضها عليه لتصحيحها: روى ابن أبي حاتم بإسناده أن يحيى بن سعيد القطان قال: قال لي سفيان: هات كتبك، اعرضها على. قال أبو محمد: لمعرفته بالعلم والناقلة للأخبار[٢].

وقد يُظهر الحافظ الخطأ لصاحبه الحافظ دون طلب منه، إذا أخطأ أمامه: قال عبد الرحمن بن مهديّ: كنتُ عند أبي عَوانةَ فَحدَّثَ بحديثِ الأعمش، فقلتُ: ليس هذا من حديثك، فقال: لا تفعل يا أبا سعيد، هو عندي مكتوب، قلت: فهاته، قال: يا سلامة هاتِ الدَّرْج فأخرجه فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه، فقال: صدقتَ يا أبا سعيد، صدقتَ يا أبا سعيد، ومَنْ أينَ أُتيتُ بهِ؟ قلتُ: ذُوكِّرتَ بهِ وأنت شابٌ فعَلَقَ بِقَلبك فظننتَ أنَّك سمعتَهُ " [٣].

١٣- كتابة الرواة أحاديثهم، وعرضها على شيوخهم وأصحابهم من النقاد لتمييزها: روى ابن أبي حاتم بإسناده عن الأوزاعي، قال: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة فما عرفوا أخذنا وما تركوا تركنا] [٤].

١٤- الكتابة لإزالة احتمال الخطأ أو الريبة في حديث الثقة الذي تفرد بالحديث، وترجيح أحد أوجه الثقات عند الاختلاف عليهم في بعض الطرق: قال الإمام أحمد في رواية المروزي: كنت لا أكتب حديثه - يعني جابرًا الجعفي - ثم كتبته أعتبر به. فقال له مهنا: لم تكتب عن أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف؟ قال: أعرفه. والوجه في الرواية عن الضعفاء أن فيه فائدة، وهو أن يكون الحديث قد

(١) رواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل بإسناده (٢/ ٢٠).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٠).
(٣) المجروحين لابن حبان (ج١/ص٥٤).
(٤) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢١).

روي من طريق صحيح، فيكون برواية الضعيف ترجيحًا، أو ينفرد الضعيف بالرواية، فيعلم ضعفه؛ لأنه لم يرد إلا من الطريق الضعيف فلا يقبل(١).

☜ ولرفع احتمال خطأ الراوي بكثرة المتابعات أوجه عديدة منها:

أ- تمييز رواية المختلط؛ بأن نجد بجمع الطرق متابعة لراو أخذ من المختلط قديمًا قبل اختلاطه.

ب- تمييز رواية المدلسين ومعرفة صوابها، بأن نجد تصريحًا محفوظًا بالسماع في بعض الطرق، أو متابعة من راو لا يحمل عن شيخه ما دلسّه كشعبة بن الحجاج عن قتادة بن دعامة.

ت- إذا كان الراوي ثقة لكنه يغلط ويهم في بعض الأوقات، أو الأماكن، أو عن بعض الشيوخ... فمتابعة الراوي الثقة وكذلك الضعيف له مما تنفعه بعد النظر والتفتيش، وتؤكد أنه لم يغلط في هذا الحديث، وهذا بعد النظر والتفتيش.

ث- وجود الاختلاف في المتن كالزيادة في متن ما، أو في الإسناد، فالمتابعة حينئذ لها أهميتها في الترجيح وفي الحكم، وقد يذكر العلماء متابعة لراو ظُنّ تفرده بزيادة ما؛ لرفع احتمال الخطأ عنه؛ حيث لم يتفرد بها بدليل المتابعة.

ج- الترجيح في حالات التعارض: كتعارض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف، أو حالات الاختلاف كالاختلاف في المتن.

ح- إزالة احتمال عدم لقيا شيخه أو سماعه بوجود طريق محفوظ فيه إثبات ذلك.

خ- رفع احتمال خطأ الثقة بمتابعة الضعيف له، أو بمتابعة الثقة له، فالاستفادة من حديث الراوي الضعيف في الترجيح إذا وافق الحديث الصحيح؛ مما يفعله الإمام أحمد، ويفعله الإمام أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه عبد الرحمن في علله.

١٥- الكتابة لحفظ الحديث وروايته من حفظه لا من الكتاب: قال ابن سعد في ترجمة عَمْرو بْن دِينَارٍ: قَالَ سُفْيَانُ: وَقِيلَ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: إِنَّ سُفْيَانَ يَكْتُبُ.

(١) العدة في أصول الفقه، جزء ٣، صفحة ٩٤٢ - ٩٤٤.

فَاضْطَجَعَ وَبَكَى، وَقَالَ: أُحَرِّجُ عَلَى مَنْ يَكْتُبُ عَنِّي. قَالَ سُفْيَانُ: فَمَا كَتَبْتُ عَنْهُ شيئا. كنا نحفظ(١).

١٦- كتابة الأحاديث لمن يرى أفضلية التحديث من كتاب: بعض الجهابذة كان يفضل التحديث من الكتاب، روى ابن أبي حاتم بإسناده عن علي ابن المديني، قال: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة[٢]، وبعضهم يجوز الرواية من الكتاب لمن لم يرزق الحفظ، أو خوفًا على نفسه من الغلط، أو لكونه ضابطًا لكتابه لا حفظه، قال الحافظ ابن رجب: ومن هذا النوع (يعني: من لا يحدث من كتابه فيهم في حديثه) أيضًا: قوم ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانًا فيغلطون، ويحدثون أحيانًا من كتابهم فيضبطون[٣]، قال عبد الله بن الزبير الحميدي كما روى ابن أبي حاتم بإسناده: من اقتصر على ما في كتابه فحدث به ولم يزد فيه ولا ينقص منه ما يغير معناه، ورجع عما يخالف فيه بوقوف منه عن ذلك الحديث أو عن الاسم الذي خولف فيه من الإسناد ولم يغيره، فلا يطرح حديثه، ولا يكون ضارًّا ذلك له في حديثه، إذا لم يرزق من الحفظ والمعرفة بالحديث ما رزق غيره، إذا اقتصر على كتابه ولم يقبل التلقين[٤]. وإن كان بعض الجهابذة يشترط على الراوي التحديث من حفظه؛ خوفًا من أن يزيد عليه أحد في كتبه ما ليس منها، وقد سئل الإمام مالك رحمه الله تعالى: أيؤخذ ممن لا يحفظ ويأتي بكتب فيقول قد سمعتها وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل[٥]. أو يكون له وراق سوء، يدخل في كتبه ما ليس منها، كوراق سفيان بن وكيع.

١٧- تمييز الروايات الصحيحة من الضعيفة، والألفاظ الصحيحة من الشاذة، مما ينبني عليه معرفة فقه الحديث، والاستنباط الصحيح منه، وتفسير الحديث تفسيرًا مستقيمًا رواية ودراية، والنظر في علله: قال الإمام أحمد: «الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٩) ترجمة رقم ١٥٧٤.
(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢٩٥).
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٦).
(٤) مقدمة الجرح والتعديل (٢/ ٢٧).
(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في المصدر السابق بإسناده (٢/ ٢٧).

لَمْ تَفْهَمْهُ وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا»[1]. وقال يحيى بن معين: لَو لم نكتب الشَّيْء من ثَلَاثِينَ وَجها مَا عَقَلْنَاهُ[2].

١٨- الكتابة لمعرفة بعض المباحث المهمة، والتي انبنى على بعضها علوم الحديث فيما بعد ذلك: ومنها: أ- معرفة الحديث المتواتر: فتعدد الشواهد وكثرتها قد تفيد التواتر لفظًا أو معنى، بخلاف المتابعات التي مهما تعددت لا تفيد التواتر المطلق. **ب- معرفة الحديث الآحاد:** فإذا لم يوجد للحديث شواهد، أو وجدت ولكنها ليست بالكثرة التي توصل الحديث إلى التواتر، فهو الحديث الآحاد.

١٩- تقوية الظن بصحة الحديث بتكثير المتابعات الصحيحة، ثم لا تزال تكثر حتى يقطع الإنسان بصدق المروي، ولا يستطيع دفعه عن نفسه.

٢٠- الدفاع عن المحدث، وإزالة الشبهة عنه في أَحَادِيث يَرْوِيهَا كما سمعها، كأن يرويها مختصرة، ويرويها بعضهم تامة، فيوردها[3] كَمَا جَاءَت ليزيل الشُّبْهَة عَن نَاقِليه[4].

وجميع علوم الحديث: كالمصطلح، والجرح والتعديل، والعلل، ومناهج المحدثين، وغير ذلك، إنما هي حصيلة كتابة أحاديث الراوة ثقاتهم وضعفائهم، وتسجيل هذه المعلومات الضخمة من الأحاديث والأقوال النقدية العلمية.

٢١- الخلاصة، ودوافع عامة:

لهذه الأسباب وغيرها كتب المحدثون الروايات تدينًا، وحفاظًا على السنة الشريفة، وخوفًا على دين الإسلام، وتيسيرًا على المسلمين ليحفظوا دينهم، واتباعًا لسيدنا رسول الله ﷺ حين أمر بالتبليغ عنه، فكيف يبلغون دينه ويحفظوه، وهم لم يكتبوه ولم يصونوه؟!

كما تظهر الكثير من الفوائد العلمية، والاجتماعية، والثقافية، والعرفية، والتنظيمية.. من خلال الكتابة، وجمع الطرق والأسانيد، وضم بعضها إلى بعض، ويستطيع

١ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢).
(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٧١) رقم ٤٣٣٠.
(٣) يعني الإمام البخاري رحمه الله تعالى.
(٤) يراجع: فتح الباري لابن حجر (١/ ١٥).

الباحث معرفتها بمعرفة مقاصدهم من تأليف كتب الحديث الشريف: كالمصنفات، والموطآت، والسنن، والجوامع، والصحاح، والمستخرجات، والمستدركات، والمسانيد، والمعاجم، والأمالي، ومعاجم الشيوخ، والفهارس، والأثبات، والعلل، والتراجم، والتخاريج، والشروح...إلخ.

وهذه الفوائد العامة: كزيادة ألفاظ، وتتمة محذوف، وزيادة شرح في حديث، وزيادة حكم، وقوة الحديث بكثرة الطرق؛ للترجيح عند المعارضة، ولدفع الغرابة عنه كذلك، ووصل تعليقٍ علقه أحد المحدثين، ومعرفة المتابعات والشواهد، ومعرفة اتفاق المحدثين أو اختلافهم في الحرف أو الحرفين فصاعداً. وبيان الزيادات التي على لفظ " الصحيحين " أو أحدهما، أو على أي كتاب، من حديث من وقعت، وهل انفرد بها أم لا؟ ومعرفة مناسبات ورود الأحاديث، وأماكن وقوعها، وأزمانها، وقصصها، ورفع إشكال وقع في لفظ من "الصحيحين" أو أحدهما، وتحقيق سماعات، وتمييز انقطاعات، وتعيين المبهم، وتمييز المهمل، ومعرفة حقيقة رواية المدلس، والمختلط، والمتلقن، والذي أصابه تغير، وبيان المدرج، وتسجيل أقوال المحدثين على الرواة والأحاديث، ومعرفة حقيقة الرواية باللفظ أو بالمعنى؟ ومعرفة غريب الحديث، وأوهام وأخطاء الرواة، وعلل الأسانيد والمتون...كما يستفاد منها معرفة اللطائف: كالأسانيد العالية والنازلة، والمسلسلات، وروايات الأكابر عن الأصاغر، والأصاغر عن الأكابر، وروايات الآباء عن الأبناء وعكسها، والمدبج، ورواية الأقران، والسابق واللاحق، والصحابة، والتابعين، والإخوة والأخوات، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، والوحدان، ومعرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة، ومعرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب، ومعرفة أسماء من اشتُهِرُوا بكناهم، ومعرفة الألقاب، ومعرفة المنسوبين إلى غير آبائهم، ومعرفة الرواة، والجرح والتعديل، وتواريخ الرواة، ومواطنهم، وطبقاتهم... إلى غير ذلك من البحوث التي قامت عليها علم الحديث بنوعيه: الروائي، والدرائي، ولولا هذه الجهود المباركة التي وفق الله تعالى إليها علماء المسلمين بكتابتهم للسنة، لاضمحلت الديانة، وفسدت الشريعة، واخترقها الزنادقة وأبطلوها، والحمد لله أولًا وآخرًا.

★★★★★★★★★★

المبحث الثالث: كتابة المحدثين أحاديث الضعفاء وروايتها

وفيه مطلبان، هما:

المطلب الأول: الأدلة على كتابة المحدثين لأحاديث الضعفاء وروايتها.

📖 **مدخل:** معرفة الضعفاء من المحدثين من الثقات أمر ضروري، والمسلمون في حاجة ملحة إليه، لأنه لا يتهيأ للمسلم أن يبلغ حديث سيدي رسول الله ﷺ كما أمر، حتى يضبط الحديث الصحيح عنه، وذلك بتمييز الثقات من الضعفاء، قال سيدي رسول الله ﷺ في خطبة الوداع: "أَلاَ لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الغَائِبَ"(١). قال ابن حبان رحمه الله: "فِي قَوْله ﷺ: "ليبلغ الشَّاهِد مِنْكُم الْغَائِب"، كالدليل على اسْتِحْبَاب حفظ تَارِيخ الْمُحدثين وَالْوُقُوف على معرفَة الثِّقَات مِنْهُم من الضُّعَفَاء؛ إِذْ لَا يتهيأ للمرء أَن يبلغ الْغَائِب مَا شهد إِلَّا بعد الْمعرفَة بِصِحَّة مَا يُؤَدِّي إِلَى من بعده، وَإِنَّهُ إِذا أدّى إِلَى من بعده مَا لم يَصح عَن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَأَنَّهُ لم يؤد عَنهُ ﷺ شَيْئا"(٢).

وقَال رَسُول اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»(٣). فرفع العلم يكون بموت العلماء الذين يحسنون السنن وتمييز الأخبار.

كتابة المحدثين عن الضعفاء:- جرت عادة المحدثين الرواية والكتابة(٤) عن الضعفاء، وهذا لا يعني الاحتجاج بأحاديثهم أو تصحيحها، فالاحتجاج لا يكون إلا بالحديث الصحيح من رواية الثقات كما سبق بيانه، ولكنهم يفعلون ذلك

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، بَابٌ: لِيُبَلِّغِ العِلْمَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ (١/ ٣٣) رقم ١٠٥.

(٢) الثقات لابن حبان (١/ ١٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، بَابٌ: كَيْفَ يُقْبَضُ العِلْم (١/ ٣١) رقم ١٠٠، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ وَالْفِتَنِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ (٤/ ٢٠٥٨) رقم ٢٦٧٣ من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رضي الله عنهما.

(٤) قول المحدثين في راو ما أنه ممن يكتب حديثه، لا يعني الاحتجاج به أو تصحيح أحاديثه، فإنه لا يحتج أصالة إلا برواية الثقة، قال ابن أبي حاتم – رحمه الله- في ترجمة محمد =ابن مسلم المكي أبي الزبير: سألت أبا زرعة عن أبي الزبير فقال: روى عنه الناس قلت: يحتج بحديثه؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٧٦).

لأسباب ومسوغات، تدل على مدى دقتهم وهضمهم وبراعتهم وفهمهم لعلوم الحديث الشريف.

☜ **ومما يدل على كتابتهم عن الضعفاء: أ- قول ابن أبي حاتم** رحمهما الله: "سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو، وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوما لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت"[1].

ب- وقال ابن عدي في ترجمة أحمد بن بديل بن قريش: وَلأَحْمَدَ بْنِ بُدَيْلٍ أَحَادِيثُ لاَ يُتَابَعُ عَلَيها عَنْ قَوْمٍ ثِقَاتٍ، وَهو مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ مَعَ ضَعْفِهِ(٢).

ج- وفي ترجمة مسلم بن خالد الزنجي[3] يقول أبو حاتم: ليس بذاك القوى منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر(٤).

د- وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: وَمُجَرَّدُ عَزْوِهِ إلَى رِوَايَةِ أَبِي نُعَيْمٍ لَا تُفِيدُ الصِّحَّةَ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ: عُلَمَاءِ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ؛ فَإِنَّ أَبَا نُعَيْمٍ رَوَى كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي هِيَ ضَعِيفَةٌ، بَلْ مَوْضُوعَةٌ بِاتِّفَاقِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ. وَهُوَ وَإِنْ كَانَ حَافِظًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ وَاسِعَ الرِّوَايَةِ، لَكِنْ رَوَى، كَمَا عَادَةُ الْمُحَدِّثِينَ أَمْثَالِهِ يَرْوُونَ جَمِيعَ مَا فِي الْبَابِ؛ لِأَجْلِ الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْتَجُّ مِنْ ذَلِكَ إلَّا بِبَعْضِهِ... وَقَدْ يَرْوِي الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا أَحَادِيثَ تَكُونُ ضَعِيفَةً عِنْدَهُمْ؛ لِاتِّهَامِ رُوَاتِهَا بِسُوءِ الْحِفْظِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لِيُعْتَبَرَ بِهَا وَيُسْتَشْهَدَ بِهَا(٥).

هـ- وهذه كتبهم التي تشتمل على الأحاديث المروية – عدا الصحيحين- فيها الضعيف، بل ويعلق بعضهم على الحديث بالضعف وبالنكارة ونحو ذلك. قال

---

١ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٣٣).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٠٥).
٣ - الزنجي: بفتح الزاي، وسكون النون، وفي آخرها جيم. هذه النسبة إلى الزنج وهم نوع من السودان. اللباب ٢/ ٧٧.
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٨٣).
(٥) منهاج السنة النبوية (٧/ ٥٢- ٥٣).

الحاكم رحمه الله تعالى: وَلَعَلَّ قَائِلًا يَقُولُ: وَمَا الْغَرَضُ فِي تَخْرِيجِ مالا يَصِحُّ سَنَدُهُ وَلَا يُعَدَّلُ رُوَاتُهُ؟ وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَوْجُهٍ: مِنْهَا أَنَّ الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ مُخْتَلَفٌ فيهما وربما عدل إمام وجرح غَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ الْإِرْسَالُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَمِنَ الْأَئِمَّةِ مَنْ رَأَى الْحُجَّةَ بِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَبْطَلَهَا، وَالْأَصْلُ فِيهِ الِاقْتِدَاءُ بِالْأَئِمَّةِ الْمَاضِينَ - رضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ- كَانُوا يُحدثونَ عَنِ الثِّقَاتِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِذَا سُئِلُوا عَنْهُمْ بَيَّنُوا أَحْوَالَهُمْ، وَهَذَا مَالِكُ بن أنس أَهْلِ الْحِجَازِ بِلَا مُدَافَعَةٍ، رَوَى عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ الْبَصْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ تَكَلَّمُوا فِيهِمْ، ثُمَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ الْإِمَامُ لِأَهْلِ الْحِجَازِ بَعْدَ مَالِكٍ، رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أبى يحى الْأَسْلَمِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو النَّخَعِيِّ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَجْرُوحِينَ. وَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ إِمَامُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، وَأَبِي الْعَطُوفِ الْجَرَّاحِ بْنِ الْمِنْهَالِ الْجَزَرِيِّ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ المجروحين، ثُمَّ بَعْدَهُ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَاضِي، وَأَبُو عَبْدِ الله محمد بن الحسن الشيبانى، حدثا جَمِيعًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَجْرُوحِينَ، وَكَذَلِكَ مِنْ بَعْدِهِمَا أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ وَعَصْرًا بَعْدَ عَصْرٍ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، لَمْ يَخْلُ حَدِيثُ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْفَرِيقَيْنِ عَنْ مَطْعُونٍ فِيهِ مِنَ الْمُحدثين، وَلِلْأَئِمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ غَرَضٌ ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَنْ يَعْرِفُوا الْحَدِيثَ مِنْ أَيْنَ مَخْرَجُهُ وَالْمُنْفَرِدُ به عدل أو مجروح؟(١).

📖 المطلب الثاني: دوافع كتابتهم وروايتهم عن الضعفاء:-

كتابة المحدثين أحاديث الرواة الضعفاء لها أسبابها الوجيهة، وشروطها القويمة، والتي تصب جميعها في خدمة السنة النبوية الشريفة، والوصول إلى أعلى قدر ممكن من الاحتياط لها والتمييز، ومن هذه الدوافع والأسباب والمسوغات:

١- أَنَّ الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ مُخْتَلَفٌ فيهما، وربما عدل إمام وجرح غَيْرُهُ(٢): قال العلائي رحمه الله: فإن كثيرًا من الأئمة وثقوا جماعة من الرواة، إما بحسب اجتهادهم في مروياتهم، أو لأنه لم يظهر لهم منهم ما ينافي الثقة، وظهر ذلك لغيرهم فجرحوهم، وبينوا سبب الجرح فكان مؤثرًا، ومن نظر في كتب الجرح والتعديل وجد من ذلك الكثير(٣). قال اللكنوي: وأما الجرح فانه لَا يقبل إِلَّا مُفَسرًا مُبين سَبَب

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٣٠-٣١).
(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٣٠-٣١).
(٣) جامع التحصيل (ص: ٦١).

الْجَرْح؛ لِأَن الْجَرْح يحصل بِأَمْر وَاحِد فَلَا يشق ذكره، وَلِأَن النَّاس مُخْتَلفُونَ فِي أَسبَاب الْجَرْح، فيطلق أحدهم الْجَرْح بِنَاء على مَا اعتقده جرحا وَلَيْسَ الْجَرْح فينفس الْأَمر، فَلَا بُد من بَيَان سَببه ليظْهر أهو فادح أم لَا؟ وأمثلته كَثِيرَة ذكرهَا الْخَطِيب الْبَغْدَادِيّ فِي الْكِفَايَة فَمِنْهَا: أنه قيل لشعبة لم تركت حَدِيث فلَان؟ قَالَ: رَأَيْته يرْكض على برذون فتركته، وَمن الْمَعْلُوم أن هَذَا لَيْسَ بِجرح مُوجب لتركته، وَمِنْهَا أنه أَتَى شُعْبَة الْمنْهَال ابن عَمْرو فَسمع صَوتًا أَي صَوت الطنبور من بَيته، أَو صَوت الْقِرَاءَة بألحان فَتَركه، وَمِنْهَا أنه سُئِلَ الحكم بن عتيبة لم لم ترو عَن زَاذَان؟ قَالَ: كَانَ كثير الْكَلَام، وَمِنْهَا أنه رأى جرير سماك بن حَرْب يَبُول قَائِما فتركته، وَمِنْهَا أن الْقَائِلين بِكَوْن الْعَمَل جُزْءا من الْإِيمَان كَانُوا يطلقون على من أنكر ذَلِك – وهم أهل الْكُوفَة– غَالِبا الإرجاء ويتركون الرِّوَايَة عَنْهُم، وَكَانُوا لَا يقبلُونَ شَهَادَتهم، وَهَذَا لَيْسَ بِجرح بِمُوجب لتركهم... (١).

٢– أن الْإِرْسَال مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَمِنَ الْأَئِمَّةِ مَنْ رَأَى الْحُجَّةَ بِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَبْطَلَهَا(٢): قال الحافظ العلائي رحمه الله: فإن قيل مدار هذا الدليل كيف ما صور على رد رواية المجهول، والحنفية القائلون بقبول المرسل يقبلون المجهول العدالة ويحتجون به، فكيف ينتهض هذا الدليل عليهم؟ وهل هو إلا إثبات متنازع فيه بمثله وإن عدل إلى تقدير عدم الاحتجاج بالمجهول كان ذلك انتقالا من دليل إلى آخر قبل تتمة الأول، وقد عرف ما فيه أيضا؟ قلنا: ليس الحنفية كل القائلين بالمرسل، بل قد قال به أيضا جمهور المالكية وغيرهم ممن لا يرى قبول رواية المجهول، وأيضا فالمجهول العين على قسمين: مجهول العين أصلا ورأسا أيضا، ومجهول العدالة بعد المعرفة باسمه وأن ظاهره الإسلام، والأول لم يقل الحنفية ولا غيرهم بقبوله، وإنما الخلاف بينهم وبين الجمهور في الثاني، والمجهول في الخبر المرسل هو من القسم الأول كما أشار إليه الخطيب في كلامه المتقدم، فالإلزام ظاهر لهم، والدليل منتهض، وليس فيه إثبات متنازع فيه بمثله(٣).

(١) الرفع والتكميل (من ص ٧٩ إلى ص ٨٢). وينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١١١).
(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٣٠-٣١).
(٣) جامع التحصيل (ص: ٦١– ٦٢).

☜ قلت: رأى بعض الفقهاء والأصوليين الاحتجاج بحديث مجهول الحال، فمن ثم قبلوا روايته وكتبوها واحتجوا بها، في حين رأى غيرهم عدم الاحتجاج بها، ولهذا لا تلزمه كتابتها، إذ هي عنده ضعيفة، وإذا كتبها فعلى سبيل الاعتبار والاستفادة. قال ابن أبي حاتم: "حدثني أبي قال، سمعت يونس بن عبد الأعلى الصدفي يقول، قال لي محمد بن إدريس الشافعي: نقول الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به فهو سنة، وليس المنقطع بشيء، ما عدا منقطع سعيد بن المسيب. قال أبو محمد ابن أبي حاتم: يعني ما عدا منقطع سعيد بن المسيب أن يعتبر به"(١). وقال ابن أبي حاتم أيضًا: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: "لا يُحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحُجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا" (٢).

٣- أَنْ يَكُونَ لِلْمُحَدِّثِ حَالَانِ: حَالُ اسْتِقَامَةٍ، وَحَالُ اضْطِرَابٍ: مِثْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ، أَوْ تَحْتَرِقَ كُتُبُهُ، فَمَا حَدَّثَ بِهِ فِي حَالِ الِاسْتِقَامَةِ صَحِيحٌ، وَمَا حَدَّثَ بِهِ فِي حَالِ الِاضْطِرَابِ ضَعِيفٌ، فَلَا يُدْرَى ذَلِكَ الْحَدِيثُ مِن أَيِّ النَّوْعَيْنِ؟ وَقَدْ عَلِمَ غَيْرُهُ أَنَّهُ مِمَّا حَدَّثَ بِهِ فِي حَالِ الِاسْتِقَامَةِ(٣). قال ابن سعد في ترجمة عبد العزيز بن أبان القرشي: كان كثير الرواية عن سفيان ثم خلط بعد ذلك فأمسكوا عن حديثه(٤).

☜ قلت: من يستبين له ما أخطأ الراوي فيه مما أصاب؛ سيكتب رواياته، وكذلك قد يفعل من لم يميز، من باب الاحتياط والاستشهاد، وإذا تميز للناقد صحيح حديثه من سقيمه، فله أن يكتب عنه من باب الاعتبار للخواص، أو لا يكتب عنه كما فعل الإمام البخاري، حيث ترك الكتابة عمن اختلط صحيح حديثه بسقيمه، فلم يكتب عنهم لا داخل «الصحيح» ولا خارجه، وهذه من ميزاته، فكل من كتب عنه داخل «الصحيح» أو خارجه فهو ممن تميز صحيح حديثه من سقيمه عنده. قال رحمه الله تعالى: أَبُو مَعْشَرٍ الْمَدِينِيُّ، نَجِيحٌ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ضَعِيفٌ لَا أَرْوِي عَنْهُ شَيْئًا، وَلَا أَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَكُلُّ رَجُلٍ لَا أَعْرِفُ صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ لَا أَرْوِي

(١) المراسيل» لابن أبي حاتم جزء ١، صفحة ٦.
(٢) المصدر السابق جزء ١، صفحة ٧.
(٣) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص: ٢٠- ٢١).
(٤) الطبقات الكبرى ط العلمية (٦/ ٣٧١) ترجمة رقم ٢٧٦٠.

عَنْهُ، وَلَا أَكْتُبُ حَدِيثَهُ(١). وقال أيضًا: زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ ذَاهِبُ الْحَدِيث، لَا يُدْرَى صَحِيحُ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، أَنَا لَا أَرْوِي عَنْهُ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ هَذَا فَأَنَا لَا أَرْوِي عَنْهُ(٢).

٤- كتابة الأحاديث لمعرفة رواتها ومخارجها، وكون هذا الإسناد – مثلا- محفوظًا من حديث فلان لا عن غيره: روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى الإمام أحمد بن حنبل قال: عبيد الله الوصافي، ليس بمحكم الحديث، يكتب حديثه للمعرفة(٣). وقد مر قول الشيخ ابن تيمية سابقًا.

وقال ابن أبي حاتم: قعقاع بن عمرو قال: "شهدت وفاة رسول الله ﷺ فيما رواه سيف بن عمر، عن عمرو بن تمام، عن أبيه عنه، وسيف متروك الحديث، فبطل الحديث، وإنما كتبنا ذكر ذلك للمعرفة(٤). وقال يعقوب بن سفيان في ترجمة عُثْمَان بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيّ: لَا يَكْتُبُ أَهْلُ الْعِلْمِ حَدِيثَهُ إلا للمعرفة، ولا يحتج بروايته(٥). وعثمان هذا متروك الحديث، "قال ابن معين: لا يكتب حديثه كان يكذب، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن المديني: ضعيف جدًّا... وقال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث ذاهب"(٦). فهؤلاء الرواة مع اختلاف مراتبهم في الجرح: ما بين خفيف، وشديد. كُتبت أحاديثهم للمعرفة.

ومعرفة المخرج مهمة، قال الحاكم في كتابه "المدخل إلى الإكليل": (لَمْ يَخْلُ حَدِيثُ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْفَرِيقَيْنِ عَنْ مَطْعُونٍ فِيهِ مِنَ الْمُحدثين، وَلِلْأَئِمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ غَرَضٌ ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَنْ يَعْرِفُوا الْحَدِيثَ مِنْ أَيْنَ مَخْرَجُهُ وَالْمُنْفَرِدُ به عدل أو مجروح) (٧). ومن فوائده: ألا يأتي راو آخر فيروي الحديث من طريق متروك مثلا، فَيهِم فيه الراوي، أو يدلسه، ويجعله ثقة عن ثقة، فكتب الأئمة أحاديثه ليعرفوا الحديث المحفوظ من غيره، وحقيقة ما تحمله، وهذا هو قوام علم العلل، وحتى لا

١ – العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٣٩٤).
٢ – المصدر السابق (ص: ٣٨٩).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٣٦) ترجمة ١٥٩٠.
(٤) المصدر السابق (٧/ ١٣٦) ترجمة رقم ٧٦٢.
(٥) المعرفة والتاريخ (٣/ ٤٩).
(٦) تهذيب التهذيب (٧/ ١٣٣-١٣٤) رقم الترجمة ٢٧٩.
٧ – المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٣٠-٣١).

تتبدل الأسانيد، ثم منهم بعد من يمحو هذه الصحف، أو يحرقها، أو يمزقها... حتى لا تتلقفها أيدي الناس بعد موتهم فيظنونها أحاديث صحيحة(١). ومن الأمثلة على ذلك: قول أبي بَكْرٍ الأَثْرَم: رَأَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبلٍ يَحْيَي بْنَ مَعِينٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ بِصَنْعَاءَ فِي زَاوِيَةٍ وَهُوَ يَكْتُبُ صَحِيفَةَ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانٍ عَنْ أَنَسٍ، فَإِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ كَتَمَهُ، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ: تَكْتُبُ صَحِيفَةَ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانٍ عَنْ أَنَسٍ وَتَعْلَمُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، فَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: أَنْتَ تَتَكَلَّمُ فِي أَبَانٍ ثُمَّ تَكْتُبُ حَدِيثَهُ عَلَى الْوَجْهِ؟ فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَكْتُبُ هَذِهِ الصَّحِيفَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَلَى الْوَجْهِ، فَأَحْفَظُهَا كُلَّهَا وَأَعْلَمُ انها موضوعة، حتى لا يجئ بَعْدَهُ إِنْسَانٌ فَيَجْعَلُ بَدَلَ أَبَانٍ ثَابِتًا وَيَرْوِيهَا عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ، فَأَقُولُ لَهُ: كَذِبْتَ، إِنَّمَا هِيَ عَنْ أَبَانٍ، لَا عَنْ ثَابِتٍ (٢).

وقال يحيى بن منده: "وبلغني بإسناد هو لي مسموع أن أبا زرعة قال: أنا أحفظ ستمائة ألف حديث صحيح، وأربعة عشر ألف إسناد في التفسير والقراءات، وعشرة آلاف حديث مزورة. قيل له: ما بال المزورة تحفظ؟ قال: إذا مر بي منها حديث عرفته"(٣).

☜ وحين يكتب أئمة الرواية هذه الأحاديث، فإنهم يعلمون بما عندهم من وسائل: الأحاديث التي أصاب فيها الراوي من التي غلط فيها، والأحاديث التي صدق فيها من التي كذب فيها، لأنهم كتبوا قبلها أحاديث الثقات الحفاظ وميزوها، فعرفوا أصل الحديث الذي يرجع إليه، كما نص عليه ابن حبان، وتابعه الحاكم، والسيوطي(٤). ومن كتب أحاديث الثقات وتميزت له؛ سهل عليه تمييز أحاديث مثل هذا الراوي. قال الإمام الترمذي رحمه الله: حدثنا إبراهيم بن

(١) قال يَحْيَي بْنُ مَعِينٍ: كَتَبْنَا عَنِ الكذابين وَسَجَرْنَا بِهِ التَّنُّورَ، وَأَخْرَجْنَا بِهِ خبزًا نضجا. أخرجه الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل بإسناده (ص: ٣٢).

٢ – المصدر السابق (ص: ٣٢).

(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٤٩٤).

٤ – ينظر للاستزادة: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٨٢).

عبد الله بن المنذر الباهلي، حدثنا يعلى بن عبيد، قال لنا سفيان الثوري: اتقوا الكلبي. فقيل له: فإنك تروي عنه؟ قال: أنا أعرف صدقه من كذبه(١).

٥- أن لا يظن المحدث أن هذه الأخطاء والأغاليط الموجودة في روايات الراوي تصل به إلى الترك أو الكذب، فيكتب عنه ثم يستبين له ذلك بعد فيتركه، كما قبل بعض النقاد حديث الواقدي(٢) ثم تركوه حين تبين لهم أن الأخطاء والمناكير منه لا من غيره. قال يحيى بن معين: نظرنا في حديث الواقدي؛ فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا: يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فإنه يضبط حديثهم، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه"(٣). وقال ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن عبد الجبار العطاردي الكوفي: "كتبت عنه وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه. حدثنا عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: أحمد بن عبد الجبار العطاردي، ليس بقوي"(٤). وقال عبد الله ابن أحمد: كَانَ أَبِي يحدثنا عَن عَمْرو بْن عبيد، وَرُبمَا قَالَ رَجُل لَا يُسَمِّيه، ثُمَّ تَركه بعد ذَلِك، وَكَانَ لَا يحدث عَنْهُ(٥).

☜ وقد يحدث العكس، فيتوصل الناقد إلى معلومات جديدة عن الراوي لم يكن يعرفها عنه، فيتغير رأيه من عدم الكتابة عنه إلى الكتابة(٦): قال العقيلي في ترجمة

---

١ - العلل الصغير، جزء ١، صفحة ٧٣٩.

(٢) الواقدي: هو محمد بن عمر بن واقد الأَسْلَمِي مولاهم، أبو عبد الله المَدَنِي. قال البخاري: متروك الحديث، وقال أحمد: كذاب، وقال ابن مَعِين: ضعيف وقال مرة: ليس بشئ، وقال ابن المدِيني: الهيثم بن عَدِي أوثق عندي من الواقدي ولا أرضاه في الحديث، وقال الذهبي: متفق على ترك حديثه، وقال ابن حجر: متروك مع سعة علمه. توفي سنة سبع ومائتين. التاريخ الكبير ١/ ١٧٨، الجرح والتعديل ٨/ ٢٠، تاريخ بغداد ٣/ ٢١، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٣ . ٣٢٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٨٤، تقريب التهذيب صـ ٤٩٨.

٣ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢١).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٦٢) رقم الترجمة ٩٩.

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٧١) رقم الترجمة ٢٦٤٦.

(٦) وقد يدعي الراوي كتابة إمام لأحاديثه: قال عبد الله بن أحمد: سَأَلت يحيى قلت: شيخ بِالْكُوفَةِ يُقَال زَكَرِيَّا الْكسَائي، فَقَالَ: رجل سوء يحدث بِحَدِيث سوء، قلت ليحيى: إِنَّه قد قَالَ لي أَنَّك قد كتبت عَنهُ، فحول يحيى وَجهه إِلَى الْقبْلَة، وَحلف بِاللَّه مُجْتَهدا أَنه لَا يعرفهُ وَلَا أَتَاهُ وَلَا كتب عَنهُ، إِلَّا أَن يكون رَآهُ فِي طَرِيق وَهُوَ لَا يعرفهُ، ثمَّ قَالَ يحيى: يستأهل أَن

شبابة بن سوار: حَدَّثَنَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ هَانِئٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَذُكِرَ، شَبَابَةُ، فَقَالَ: رَوَى عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ". وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: وَرَوَى عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدِّيلِيِّ، فِي الدُّبَّاءِ، فَقَالَ: وَهَذَا إِنَّمَا رَوَى شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثَ الْحَجِّ، قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: رُوِيَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ: بَايَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ ؟ فَأَنْكَرَهُ، وَقَالَ: إِنَّمَا هَذَا حَدِيثُ طَارِقٍ، مَا سَمِعْتُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، وَلَا مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: شَبَابَةُ أَيَّ شَيْءٍ تَقُولُ فِيهِ؟ فَقَالَ: شَبَابَةُ كَانَ يَدْعُو إِلَى الْإِرْجَاءِ وَحَكَى عَنْ شَبَابَةَ، قَوْلًا أَخْبَثَ مِنْ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ، مَا سَمِعْتُ عَنْ أَحَدٍ بِمِثْلِهِ، قَالَ: قَالَ شَبَابَةُ: إِذَا قَالَ فَقَدْ عَمِلَ، قَالَ: "الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ كَمَا تَقُولُونَ، فَإِذَا قَالَ: فَقَدْ عَمِلَ بِجَارِحَتِهِ، أَيْ بِلِسَانِهِ حِينَ يَتَكَلَّمُ بِهِ". قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا قَوْلٌ خَبِيثٌ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا، يَقُولُ، وَلَا بَلَغَنِي، قُلْتُ: كَيْفَ كَتَبْتَ عَنْ شَبَابَةَ؟ فَقَالَ لِي: نَعَمْ، كُنْتُ كَتَبْتُ عَنْهُ قَدِيمًا شَيْئًا يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ يَقُولُ بِهَذَا، قِيلَ لَهُ: كُنْتَ كَلَّمْتَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: لَا(١).

٦- أن تكون الكتابة عن الراوي في بدايات رواياته حيث كان ضعفه خفيفًا، ثم تدرج واشتد حتى ترك الأئمة حديثه، كجابر الجعفي، فقد روى عنه شعبة نحو سبعين حديثًا، وسُئِلَ الإمام أَحْمَدُ بن حنبل عَنْه وعن حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، فَأَطْرَقَ سَاعَةً وَقَالَ: لا أَدْرِي ثُمَّ قَالَ: قَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ جَابِرٍ الْجُعَفِيِّ نَحْوَ سَبْعِينَ حَدِيثًا، وَقَالَ أَحْمَدُ أيضًا: تَرَكَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَابْنُ مَهْدِيٍّ(٢)، وقال المروزي: "وسألته(٣) عن جابر الجعفي، فقال: قد كنت لا أكتب حديثه ثم كتبت أعتبر به(٤). وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: جابر الجعفي يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به"

يحْفر لَهُ بِئْر ثمَّ يلقى فِيهِ. العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٨) ترجمة رقم ٣٩٠٤.

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٩٥) ترجمة رقم ٧١٩.
(٢) تاريخ الإسلام ت تدمري (٨/ ٦٠).
(٣) يعني الإمام أحمد بن حنبل.
(٤) سؤالاته رقم (٧٥).

(١). فكتب بعض الأئمة حديثه، ثم تركه بعضهم لما ظهر من شدة ضعفه، ثم كتب عنه من كتب من باب الاعتبار للخواص كما سيأتي معناه إن شاء الله تعالى.

إذن؛ فالإمام قد يكتب عن الراوي ثم يستبين له ضعفه أو تظهر مناكيره كما سبق ذكره، فيترك الكتابة عنه، كما في ترجمة إبراهيم بن عطية الثقفي البغدادي، قال الإمام الذهبي: ضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَدْ كَتَبَ عَنْهُ أَحْمَدُ ثُمَّ تَرَكَهُ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَهُ مَنَاكِير(٢). أو يرتقي المستوى العلمي للإمام ذاته، فيظهر له ما لم يكن واضحًا قبل ذلك.

٧- اختلاف الوطن، وتزين الراوي الضعيف للنقاد بأحسن أحاديثه، فيوثقونه بناء على ما سمعوا منه من روايات، ومن ثم يكتبون عنه: قال المعلمي اليماني: كان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخًا فسمع منه مجلسًا أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلسًا، فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سأل عن الشيخ؟ وثقه، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، ويكون قد خلط قبل ذلك، أو يخلط بعد ذلك. ذكر ابن الجنيد أنه سئل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال «ما كان به بأس» فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: «فإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب وألا فإني رأيت الشيخ مستقيماً»(٣).

إذًا؛ فمن كان غريبًا عن البلد، فقد لا يعرف حقيقة الرواة لقصر مكثه عندهم، وقد يستقبلونه بروايات جيدة من رواياتهم، فيغرونه ليكتب عنهم، وقد أورد الحافظ ابن حجر في ترجمة أحمد بن عبد الرحمن بن وهب القرشي (المعروف ببَحْشَل) قول ابن عدي: "رأيت شيوخ مصر مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء لا يمتنعون من الرواية عنه(٤).

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٨).
(٢) تاريخ الإسلام ت تدمري (١٢/ ٥٣).
(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٢٥٦- ٢٥٧). وينظر: سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٨٩) رقم الترجمة ٨٨٧.
(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٥٥).

٨- كتابة أحاديثهم على جهة التعجب:-

☜ قال ابن حبان - رحمه الله تعالى- في ترجمة الْعَلَاء بن زيدل: يروي عَن أنس بن مَالك بنسخة مَوْضُوعَة لَا يحل ذكره فِي الْكتب إِلَّا عَلَى سَبِيل التَّعَجُّب(١).

☜ وقال في ترجمة الْمسيب بن شريك التَّمِيمِي: كَانَ شَيخًا صَالحًا كثير الْغَفْلَة، لم تكن صناعَة الحَدِيث من شَأْنه، يروي فيخطئ وَيحدث فيهم من حَيْثُ لَا يعلم، فَظهر من حَدِيثه المعضلات الَّتِي يَرْوِيهَا عَن الْأَثْبَات، لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ وَلَا الرِّوَايَة عَنهُ إِلَّا على سَبِيل التَّعَجُّب(٢).

☜ وقال أيضًا: أَسد بْن عَمْرو البَجلِيّ، من أهل الْكُوفَة، كنيته أَبُو الْمُنْذر، من أَصْحَاب الرَّأْي، يَرْوِي عَن إِبْرَاهِيم بْن جَرِير، روى عَنْهُ أَصْحَاب أَبِي حَنِيفَة، كَانَ يُسَوِّي الْحَدِيث عَلَى مذاهبهم، وَإِنَّمَا ذكرته لِأَن أَصْحَاب الْحَدِيث قَدْ رووا عَنْهُ عَلِى جِهَة التَّعَجُّب الشَّيْء بَعْد الشَّيْء(٣).

٩- الكتابة لترغيب الناس في كتابة الأخبار والرحلة، أو لعدم الصبر على سماع الروايات: قال ابن حبان في ترجمة جابر الجعفي: فَإِن احْتج بِأَن شُعْبَة وَالثَّوْري رويا عَنْهُ، فَإِن الثَّوْرِي لَيْسَ من مذْهبه ترك الرِّوَايَة عَن الضُّعَفَاء، بَل كَانَ يُؤَدِّي الْحَدِيث عَلَى مَا سمع؛ لِأَن يرغب النَّاس فِي كِتَابَة الْأَخْبَار، ويطلبوها فِي المدن والأمصار، وَأَمَّا شُعْبَة وَغَيره من شُيُوخنَا فَإِنَّهُم رَأَوْا عِنْده أَشْيَاء لَمْ يصبروا عَنْهَا، وكتبوها ليعرفوها، فَرُبمَا ذكر أحدهم عَنْهُ الشَّيْء بَعْد الشَّيْء عَلَى جِهَة التَّعَجُّب فتداوله النَّاس(٤).

وللحديث شهوة تجعل المحدث لا يصبر عن كتابة حديث الراوي وروايته، ولو من باب المعرفة والإغراب: قال عبد الرحمن بن مهدي - وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعف- فيقول: رجل صالح، الحديث يغلبه. يعني أن شهوة الحديث تغلبه(٥). وقال العقيلي في ترجمة أبان بن أبي عياش: "حدثنا أحمد بن محمد بن

١ - المجروحين لابن حبان (٢/ ١٨٠) رقم الترجمة ٨١٢.
٢ - المصدر السابق (٣/ ٢٤) ترجمة رقم ١٠٦٣.
٣ - المصدر السابق (١/ ١٨٠) ترجمة رقم ١١٧.
(٤) المصدر السابق (١/ ٢٠٩) ترجمة رقم ١٧٣.
(٥) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧).

صدقة، قال: حدثنا محمد بن حرب الواسطي، قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: قال شعبة: ردائي وحماري في المساكين صدقة، إن لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في هذا الحديث، قال: قلت له: فلم سمعت منه؟ قال: ومن يصبر عن هذا الحديث؟ يعني: حديث أبان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، في القنوت" (١).

١٠- الكتابة على سبيل الإنكار على الراوي: قال علاء الدين مغلطاي في ترجمة حجاج بن أرطاة(٢): قال منصور: الحجاج، كتب عنه على سبيل الإنكار(٣). وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن رشيد: "عنِ ابن جريج. وعنه ثلاثة أنفس. فيه لين. وقال أبو حاتم: مجهول. انتهى. وقال أبو محمد بن أبي حاتم: حديثه يدل على الإنكار، وذلك أنه روى عَنِ ابن جريج، عن عطاء، عَنِ ابن عباس: من جلس في حر مكة ساعة باعد الله عنه جهنم سبعين خريفا. قلت: ولم يذكر له ابن أبي حاتم راويًا سوى محمود بن العباس المروزي. وقال العقيلي فيه: في حديثه وهم ويحدث بمناكير، ثم ساق حديث ابن عباس المذكور، عن أحمد بن محمد بن الجعد، عن محمود بن العباس المروزي عنه، وقال: هذا حديث باطل لا أصل له"(٤).

---

(١) مقدمة الضعفاء الكبير العقيلي (١/ ١٧١).

(٢) الْحَجَّاج بْن أَرْطَاةَ: ابن ثور بن هبيرة بن شراحيل بن كعب، أبو أرطأة الكوفي. روى عن: عَمْرِو بْن مُرَّةَ، والزهري، وخلق سواهما. روى عنه: شُعْبَةُ، وسفيان الثوري، وخلق كثير. قال العجلي: كان فقيهًا، وكان أحد مفتي الكوفة، وكان فيه تيه، وكان يقول: أهلكني حب الشرف، وكان جائز الحديث إلا أنه كان صاحب إرسال، وقال أحمد بن حنبل: كان من الحفاظ، قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة، وقال ابن معين: صدوق، ليس بالقوي، يدلس، وقال أبو زرعة: صدوق مدلس، وقال أبو حاتم: صدوق، يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة. قلت: والخلاصة فيه:لين = الحديث، يدلس عن الضعفاء. معرفة الثقات ١/ ٢٨٤، ضعفاء العقيلي ١/ ٢٧٧، الجرح والتعديل ١/ ١٤٠، ضعفاء ابن الجوزي ١/ ١٩١، تهذيب الكمال ٥/ ٤٢٠، السير ٧/ ٦٨، تهذيب التهذيب ٢/ ١٧٢، التقريب ١/ ١٨٨، أسماء المدلسين صـ ٣٧.

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٨٧) رقم الترجمة ١١٨٥.

(٤) لسان الميزان ت أبي غدة (٣/ ٤٤) ترجمة رقم ٢٢٧٢. وينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٢٢٥) ترجمة رقم ٢٧٤، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٤) رقم الترجمة ٤٦.

١١- كتابة حديث الضعيف وشديد الضعف للاعتبار:

الاعتبار معنًى واسع يعني الجمع والنظر والبحث والمقارنة والمقايسة للراوي ومروياته[(١)]؛ لنستفيد منه، ونميز رتبته، وما أصاب فيه مما أخطأ من الأحاديث، وذلك بمقارنة مروياته بمرويات الثقات، فإن غلب عليه الصواب كان في جملة الثقات، وإن غلب عليه الضعف كان من جملة الضعفاء، وهذه هي الوسيلة اليقينية التي تؤدي إلى ذلك. قال الإمام مسلم رحمه الله: "فبجمع هَذِهِ الرِّوَايَات ومقابلة بَعْضهَا بِبَعْض تتَمَيَّز صحيحها من سقيمها، وتتبين رُوَاة ضِعَاف الاخبار من أضدادهم من الْحفاظ"[(٢)].

وعلى هذا الأساس ينبني قول العلماء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به. فمن يعتبر به هو الذي يستحق أن نجمع رواياته ونميز صوابها من خطأها، ومن لا يعتبر به هو الذي لا تستحق رواياته النظر لعدم فائدتها، كروايات الكذابين وشديدي الضعف في الجملة، ويبقى الاعتبار – بعد ذلك- متاحًا لخواص العلماء في بعض الروايات شديدة الضعف، وبعض الرواة الذين اشتد ضعفهم، وما تيقنا من كونه خطأ بعده فهذا لا يعتبر به، ولا يستفاد منه؛ لأن المنكر أبدًا منكر.

والاعتبار نوعان: النوع الأول: الاعتبار المطلق: وهو الذي يفعله كثير من المحدثين عندما يجمعون أحاديث الراوي، ويقارنونها بأحاديث الثقات، فما وافقهم فيه فهو دليل إصابته، وما خالفهم فيه فهو دليل خطئه، وعلى حسب مقدار الموافقة والمخالفة تكون رتبته جرحا أو تعديلا، وإذا تبين لهم خفة ضعفه وموافقته للثقات؛ كتبوا أحاديثه وأدخلوه في الصحيح مجازًا(٣) كما يفعله الشيخان، فيعتبرون به،

---

١ – مما يدل على اعتبار المرويات قول الإمام الشافعي في مراسيل سعيد بن المسيب كما حكاه ابن أبي حاتم، قال الشافعي رحمه الله: " الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به فهو سنة، وليس المنقطع بشيء، ما عدا منقطع سعيد بن المسيب. قال أبو محمد ابن أبي حاتم رحمهما الله: يعني ما عدا منقطع سعيد بن المسيب أن يعتبر به. «المراسيل» لابن أبي حاتم جزء ١، صفحة ٦. فهو هنا قد اعتبر هذه الروايات المنقطعة؛ فوجدها موصولة من طرق أخرى، وبناء على ذلك وجدت الحلقة المفقودة.

٢ – التمييز لمسلم (ص: ٢٠٩).

(٣) كعباد بن رَاشد: قال البخاري: روى عَنهُ ابن مهْدي، يهم شَيْئا، وَتَركه يحيى الْقطَّان. الضعفاء الصغير للبخاري ت زايد (ص: ٧٥) رقم الترجمة ٢٢٦، وقال ابن حجر: روى =

ويستفيدون منه. **والنوع الثاني**: الاعتبار للخواص[1]: وهو ما يجوز لكبار الأئمة دون غيرهم من الاعتبار بالأخبار الشديدة الضعف، والاستفادة من بعض الروايات التي في أسانيدها نكارة، وكذلك الاستفادة من بعض الرواة شديدي الضعف، والمتروكين، والكذابين.

✍ ومما يدل على وجود هذين النوعين من الاعتبار، وأن الأصل كتابة أحاديث الضعفاء للاعتبار، وليس الترك، ما يلي:-

☜ قال ابن أبي حاتم – رحمهما الله– في ترجمة عبد الله بن لهيعة بن عقبة: سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والأفريقي أيهما أحب إليكما؟ فقالا: جميعا ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار. قلت لأبي: إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به؟ قال: لا[2].

☜ وقال ابن حجر رحمه الله: بشر بن غالب الأسدي عن الزهري، قال الأزدي: مجهول، وفي الكنى للنسائي، حدثنا لوين، ثنا حسين بن بسطام، حدثني أبو مالك بشر بن غالب بن بشر، عن الزهري، عن مجمع بن جارية، عن عمه يرفعه: "لا دين

=له البخاري مقرونا بغيره. تهذيب التهذيب (٥/ ٩٢). وقال أيضًا في ترجمة عبد الْعَزِيز بن أبي رواد الْمَكِّيّ: وَثَّقَهُ يحيى بن معِين وَغَيره، وَتكلم فِيهِ أَحْمد للإرجاء، وَقَالَ ابن الْجُنَيْد: كَانَ ضَعِيفا، وَقَالَ أَبُو حَاتِم: لَا يتْرك حَدِيثه لرأي أَخطَأ فِيهِ، قلت: لَهُ مَوَاضِع يسيرَة مُتَابعَة. مقدمة فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٥٨).

١ – ومما يدل على وجود هذه الطبقة الخاصة من المحدثين قول الإمام مسلم رحمه الله: "إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ الْقَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ، وَإِتْقَانَهُ، أَيْسَرُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مُعَالَجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مَن الْعَوَامِّ، إِلَّا بِأَنْ يُوَقِّفَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا، فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ أَوْلَى بِهِمْ مِنَ ازْدِيَادِ السَّقِيمِ، وَإِنَّمَا يُرْجَى بَعْضُ الْمَنْفَعَةِ فِي الِاسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ، وَجَمْعِ الْمُكَرَّرَاتِ مِنْهُ لِخَاصَّةٍ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ رُزِقَ فِيهِ بَعْضُ التَّيَقُّظِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ، فَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ يَهْجُمُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِدَةِ فِي الِاسْتِكْثَارِ مِنْ جَمْعِهِ، فَأَمَّا عَوَامُّ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِ مَعَانِي الْخَاصِّ = مِنْ أَهْلِ التَّيَقُّظِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَلَا مَعْنَى لَهُمْ فِي طَلَبِ الْكَثِيرِ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ". مقدمة صحيح مسلم (١/ ٤). كما أنه أمر بدهي، وتفضيل المحدثين لبعض كبارهم، بل وتفضيل كبارهم لبعضهم البعض معروف في كتب الحديث والتراجم.

٢ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٧) رقم الترجمة ٦٨٢.

لمن لا عقل له"[١]. قال النسائي: هذا حديث باطل منكر، قلت: واستفدنا منه كنيته وتسمية جده[٢].

☜ وقال ابن حجر – أيضًا– في ترجمة محمد بن المنذر بن عبيد الله: قال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار، روى عنه عتيق بن يعقوب الزبيري، انتهى. وقال الحاكم يروي عن هشام أحاديث موضوعة، وقال أبو نعيم يروي عن هشام أحاديث منكرة(٣).

☜ وذكر ابن أبي حاتم في ترجمة حفص بن عمر بن أبي العطاف، أنه سمع أباه يقول: هو منكر الحديث، يكتب حديثه على الضعف الشديد"[٤]. وقال – أيضًا– في ترجمة سلامة بن روح بن خالد: سألت أبا زرعة عن سلامة بن روح قال: أيلي ضعيف، منكر الحديث. قلت: يكتب حديثه؟ قال: نعم، يكتب على الاعتبار، روى حديث أنس عن النبي ﷺ: أكثر أهل الجنة البله، وحديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: كم من ضعيف متضعف لو أقسم على الله لأبره(٥).

☜ وقال المروزي: "وسألته[٦] عن جابر الجعفي، فقال: قد كنت لا أكتب حديثه ثم كتبت أعتبر به[٧]. فاعتبار الإمام أحمد بأحاديث جابر الجعفي هي من الاعتبار للخواص؛ لأن جابرًا الجعفي متهم بالكذب[٨]، فلا تصلح رواياته للتقوية، وإنما للاعتبار لخواص أهل العلم دون غيرهم.

١ – لم أقف على كتاب الكنى للنسائي، وأخرجه أبو بشر الدولابي في الكنى والأسماء (٣/ ٩٨٠) رقم الكنى والأسماء للدولابي (٣/ ٩٨٠) عن النسائي به، بلفظه.
٢ – لسان الميزان (٢/ ٢٨)، وينظر الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٢٩).
(٣) لسان الميزان (٥/ ٣٩٤) رقم الترجمة ١٢٧٤.
٤ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٧٧) رقم الترجمة ٧٦٤.
٥ – المصدر السابق (٤/ ٣٠٢) ترجمة رقم ١٣١١.
٦ – يعني الإمام أحمد بن حنبل.
٧ – سؤالاته رقم (٧٥).
٨ – علل الحديث ومعرفة الرجال، جزء ١، صفحة ٥٤.

☜ سلامة بن روح بن خالد الأموي، قال أبو زرعة: "ضعيف، منكر" الحديث. قلت (القائل ابن أبي حاتم): يكتب حديثه؟ قال: نعم يكتب على الاعتبار[1].

☜ وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبد العزيز بن عمران الذي يروى عنه يعقوب الزهري وغيره، فقال: متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًّا. قلت: يكتب حديثه؟ قال: على الاعتبار(٢).

☜ وقال ابن حبان في ترجمة سُلَيْمَان بْن مُسْلِم: شيخ، يَرْوِي عَن سُلَيْمَان التَّيْمِي مَا لَيْسَ من حَدِيثه، لَا تحل الرِّوَايَة عَنْهُ إِلَّا عَلَى سَبِيل الِاعْتِبَار للخواص(٣).

☜ وقال في ترجمة مُحَمَّد بن عمر بن الْوَلِيد: شيخ، يروي عَن مَالِك مَا لَيْسَ من حَدِيثه، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ وَلَا الرِّوَايَة عَنْهُ إِلَّا عَنهُ الِاعْتِبَار للخواص(٤)(٥).

☜إذن؛ فاعتبار أئمة الحديث بالضعفاء وغيرهم ممن اشتد ضعفهم والكتابة عنهم موجودة على سبيل الاعتبار والاستفادة. نعم؛ جرت العادة أن المحدثين لا يعتبرون بروايات الكذابين، لأنهم لا يخطئون وفقط، بل ويكذبون، ولكن خواص المحدثين – أعني أهل النظر منهم– يعلمون أن هذا الكذاب– وإن كان يكذب– إلا أنه قد يصيب في بعض الحالات ويصدق(٦)، قال سفيان الثوري عن الكلبي" أنا أعرف صدقه من كذبه"، وهذا هو اعتبار الخواص.

---

١ – الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي – أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٣/ ٨٠٩).

٢ – الجرح والتعديل (٥/ ٣٩١) رقم الترجمة ١٨١٧.

(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٣٢) ترجمة رقم ٤١٣.

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٩٢) ترجمة رقم ٩٩٤.

(٥) وقال الذهبي في ترجمته: قال أبو حاتم: أرى أمره مضطّربًا. قلت: هو محمد بن الوليد اليَشْكُريّ. نُسِبَ إلى جده... قال أبو الفتح الأزْديّ: لَا يسوى بَلَحَةً. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف. ووهاه ابن حبان، وقال في المغني في الضعفاء: وقَالَ الْأَزْدِيّ: كَذَّاب. تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٤٤٧) ترجمة رقم ٣٧٧، المغني في الضعفاء (٢/ ٦٤١) ترجمة رقم ٣٧٧.

(٦) ومما يستأنس لذلك أن امرأة العزيز كذبت في ادعائها على سيدنا يوسف – عليه السلام– بما حكاه الله تعالى عنها:{ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [سورة يوسف: ٢٥]، ولكنها صدقت حين قال لها الملك وللنسوة:{مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ

والجهابذة النقاد يستطيعون تمييز روايات هؤلاء الرواة، ومعرفة صوابها من خطئها، والاستفادة من أخبارهم واعتبارها، ولا يستطيع ذلك إلا الخواص منهم دون غيرهم ممن لم يصل إلى رتبتهم، ويسمونه اعتبار الخواص؛ لأنه لا يكون إلا لخواص المحدثين، فكبار المحدثين كما يميزون خطأ الثقة، يميزون كذلك ما يرويه الراوي المتروك من الأحاديث الحسان. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "حُسَيْن ابن قيس، يُقَال لَهُ: حَنش، مَتْرُوك الحَدِيث، لَهُ حَدِيث وَاحِد حسن، روى عَنهُ التَّيْمِيّ فِي قصَّة البيع أَو نَحْو ذَلِك الَّذِي استحسنه أبي"(١). فها هو الإمام أحمد بن حنبل يستحسن حديثًا لراوٍ متروك، وهذا من باب الاعتبار للخواص.

وكتب الحديث مليئة بالرواية عن الضعفاء، وعن شديد الضعف ونحوه – وإن كانت أقل في الاستعمال مما قبلها–؛ لأن كتابتها بكثرة مما يقلل من قيمة الكتاب، إذ الأحاديث التي تعتبر اعتبار الخواص ليست كثيرة.

مسألة: هل ورد عن أئمة الحديث ترك الكتابة عن الراوي الضعيف، وعن شديد الضعف والكذاب ونحوهما؟ نعم، وميزانهم حساس في كتابة أحاديث من شاءوا، وترك الكتابة عمن أرادوا، على حسب الاعتبار والاستفادة العلمية التي تظهر لهم، وقد يختلفون في بعض الرواة، فيكتب بعض أئمة النقد عنهم، ولا يكتب الباقي، ومن النماذج على ترك أئمة الحديث الكتابة عن الرواة الضعفاء على حسب مراتبهم:

أولا: ترك الكتابة عن الراوي الضعيف:–

قد يترك الأئمة النقاد الكتابة عن الرواي الذي غلب على حديثه الوهم، وقد يكتبون عنه، فمن أقوالهم التي تدل على عدم الكتابة عن بعض الرواة الذين غلب على حديثهم الوهم: قال ابن أبي حاتم: نا أبي، أخبرني سليمان بن أحمد الدمشقي، قال:

الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (٥١) ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ (٥٢) وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ} [سورة يوسف: ٥٣]. ويستأنس لذلك أيضًا بحديث "صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، ذَاكَ شَيْطَانٌ". أخرجه الإمام البخاري في عدة مواطن من صحيحه، منها كتاب بدء الخلق، بَابُ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ (٤/ ١٢٣) رقم الحديث ٣٢٧٥.

١ – العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٨٦).

قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم، قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم، قلت فثلاثين؟ قال: نعم، قلت: فخمسين؟ قال: نعم(١). وقال أيضًا: نا أبي، انا سليمان بن أحمد الدمشقي، قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في مائة؟ قال: لا، مائة كثير، قال أبو محمد: يعني مائة حديث(٢).

☜ **وقد يتركون أحاديث الراوي كلها لحديث واحد رواه**؛ لشدة النكارة فيه، والذي يدل على شدة وهمه: قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "حَدَّثَ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بِحَدِيثِ "أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنًى كُلُّهَا مَنْحَرٌ"، وَفِيهِ كَلَامٌ غَيْرَ هَذَا، فَتَرَكَهُ يَحْيَى بِآخِرِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَتَرَكَ يَحْيَى عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ بِآخِرِهِ، ثُمَّ قد حَدَّثَنَا عَنْهُ"(٣). وَسُئِلَ عَن خَارِجَة بن مُصعب فضعفه، وَقَالَ: مَا روى عَنهُ ابْن الْمُبَارك شَيْئا فِي كتبه، فَقَالَ لَهُ ابْن أبي رزمة: بلَى حَدِيث وَاحِد، وَقَالَ: قد قَالُوا لِابْنِ الْمُبَارك فِيهِ، فَقَالَ: كَيفَ أحدث عَن رجل حدث بِكَذَا، الحَدِيث مُنكر(٤).

☜**وقد يتركون حديث الراوي لشدة بدعته**(٥): قال الحافظ العقيلي في ترجمة محمد بن راشد الخزاعي: "حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: سمعت أبا النضر يقول: كنت عند باب الرُّصافة، فسلّم علي شعبة، فمر بي محمد بن راشد الخزاعي، فقال لي: كتبت عن هذا أشياء؟ قلت: نعم، حديث كذا

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٨).
٢ – المصدر السابق (٢/ ٣٣).
٣ – العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ١٥٩).
(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي (ص: ٦٥) رقم الترجمة ١١٠.
(٥) وأكثر العلماء على قبول رواية المبتدع غير المكفرة على تفصيلات اختلفوا فيها: كان لا يكون داعية إلى بدعته، وأن لا يكون الحديث مما يؤيد بدعته، قال العقيلي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بنِ سَعِيدٍ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: اتْرُكْ مَنْ كَانَ رَأْسًا فِي الْبِدْعَةِ يَدْعُو إِلَيْهَا، قَالَ يَحْيَى: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَتَادَةَ؟ كَيْفَ تَصْنَعُ بِابْنِ أَبِي رَوَّادَ وَعُمَرَ بْنِ ذَرٍّ؟» وَعَدَّ يَحْيَى قَوْمًا، ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: «هَذَا إِنْ تَرَكَ هَذَا الضَّرْبَ تَرَكَ نَاسًا كَثِيرًا». مقدمة الضعفاء الكبير (١/ ٨).

وكذا، فقال لي: لا تكتب عنه، فإنه معتزلي خشبي رافضي"[1]. أو لكونه داعية إلى بدعته: قال الحافظ العقيلي في ترجمة عمرو بن عبيد البصري: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّهْمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ، فَقَالَ: لَا تَكْتُبْ حَدِيثَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ يَكْذِبُ؟ فَقَالَ: كَانَ دَاعِيَةً إِلَى دِينِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: فَلِمَ وَثَّقْتَ قَتَادَةَ وَسَعِيدَ ابْنَ أَبِي عَرُوبَةَ وَسَلَّامَ بْنَ مِسْكِينٍ؟ فَقَالَ: كَانُوا يَصْدُقُونَ فِي حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ إِلَى بِدْعَةٍ"(٢). أو لكون بدعته مما تجعله يكذب ويخطئ توهمًا لا عمدًا: قال ابن الجوزي: عَمْرو بن عبيد بن بَاب، أَبُو عُثْمَان الْبَصْرِيّ، يروي عَن الْحسن. قَالَ أَيُّوب وَيُونُس: كَانَ يكذب فِي الحَدِيث، وَقَالَ أَحْمد: كَانَ يكذب على الْحسن، قَالَ عَليّ: لَيْسَ حَدِيثه بِشَيْء وَلَا نرى الرِّوَايَة عَنهُ، وَقَالَ يحيى: لَيْسَ بِشَيْء لَا يكْتب حَدِيثه، وَقَالَ النَّسَائِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث، وَقَالَ ابْن حبَان: كَانَ عَمْرو من اهل الْوَرع وَالْعِبَادَة إِلَى ان أحدث مَا أحدث، فاعتزل مجْلِس الْحسن وَجَمَاعَة مَعَه فسموا (الْمُعْتَزلَة))، وَكَانَ يشْتم الصَّحَابَة، ويكذب فِي الحَدِيث وهما لَا تعمدا، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ ضَعِيف(٣).

☜ **وأما الروايات المنكرة والباطلة، والرواة شديدو الضعف والكذابين، فالأصل أنه لا يعتبر بهم؛ لأن رواياتهم يغلب عليها الأخطاء والمناكير في جملتها، ولا يستطيع تمييز صوابها من منكرها إلا أئمة الحديث الكبار. ومما يدل على ذلك:** ١- قال ابن عدي في ترجمة سَعِيد بْن سِنَانٍ الْحِمْصِيّ، يُكَنَّى أبا مهدي: قال أَحْمَد ابْن حَنْبَلٍ: ضعيف. وقال يَحْيَ: ليس بثقة. وقال يحيى بْن مَعِين: ليس بشَيْءٍ. وقال أيضًا: ليس بثقة، قَالَ السعدي: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة لا تشبه أحاديث الناس، وكان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته، قَالَ: وكنا نستمطر به، فنظرت في أحاديثه فإذا أحاديثه معضلة، فأخبرت أبا اليمان بذلك، فقال: أما إن يَحْيى بْن مَعِين لم يكتب منها شيئًا، فلما رجعنا إلى العراق ذكرت ليحيى بن مَعِين أبا المهدي، وقلت: ما منعك أن تكتبها، قَالَ: من يكتب

١ - المصدر السابق (٣/ ٤٦٧).
(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٢٨١) ترجمة رقم ١٢٨٤.
(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٢٢٩) رقم الترجمة ٢٥٧٤، وينظر: المجروحين لابن حبان (٢/ ٦٩) رقم الترجمة ٦١٩.

تلك الأحاديث، لعلك كتبت منها يا أبا إسحاق؟ قالَ: قُلتُ كتبت منه شيئا يسيرًا؛ لأعتبر، قَالَ: تلك لا يعتبر بها هي بواطل[١] .

٢- وقال ابن أبي حاتم في ترجمة فائد بن عبد الرحمن: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: فائد أبو الورقاء لا يشتغل به، سمعت أبي يقول: فائد ذاهب الحديث لا يكتب حديثه، وكان عند مسلم بن ابراهيم عنه، فكان لا يحدث عنه، وكنا لا نسأله عنه، وأحاديثه عن ابن ابي أوفى بواطيل لا تكاد ترى لها اصلا كأنه لا يشبه حديث ابن ابي أوفى، ولو أن رجلا حلف أن عامة حديثه كذب لم يحنث"[٢].

٣- وقال المرُّوذي: "ذكر – يعني: الإمام أحمد بن حنبل – الفوائد، فقال: الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدًا منكر"[٣].

٤- وقال البخاري في ترجمة محمد بن زَاذَان: "هُوَ مُنكر الحَدِيث لَا يكْتب حَدِيثه"(٤).

📖 ومن فوائد الكتابة للاعتبار بوجه عام (للثقات والضعفاء) واعتبار الضعفاء وشديدي الضعف[٥] أنه "المنهج الدقيق في الحكم على الحديث صحة وضعفًا ومعرفة حاله[٦]، وذلك بالنظر في الطرق التي اعتُبِرت وسُبِرت، وعرضها على باقي الطرق والروايات في بابها، فيظهر الآتي:

☜ أنها تحقق مبادئ النظر، والتمييز، والتثبت، والاحتياط، والتي يقوم عليها علم الحديث الشريف، وهل بنيت مباحث علوم الحديث النقدية: كالاختلاط، والتفرد، وزيادة الثقة، والاختلاف في الرفع والوقف، والوصل والإرسال، والزيادة وعدمها، وسوء الحفظ... وغيرها إلا عليها؟ فمخالفة ذلك يوقع في التساهل، والبعد عن مناهج النقاد الكبار.

---

١ – الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٩٩) بتصرف.
٢ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٨٤) رقم الترجمة ٤٧٥.
٣ – العلل" (ص ٢٨٧)، وكذا حكاه عن أحمد إسحاق بن هانئ في "مسائله" (١٩٢٥-١٩٢٦).
(٤) الضعفاء الصغير للبخاري ت زايد (ص: ١٠٠).
(٥) يلحق الثقات ببعض هذه الفوائد.
٦ – ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٥٩).

التقاط الفوائد قبل جمع الطرق وبعدها، والاستفادة من الراوي أيًّا كانت مرتبته، ومن رواياته فيما يتعلق منها – مثلاً– بالوقوف على حقيقة أدوات التحديث، المحفوظ منها من الخطأ، ومعرفة الشيوخ، والتلاميذ، والأقران، والكنى، والألقاب، وتاريخ المواليد والوفيات، والوقوف على حقيقة أدوات التحديث، ومراتب بعض الرواة التي تُذكر في سياق الأسانيد، ومعرفة اسم الراوي، وكنيته، ولقبه، وتعيين الراوي المبهم، وتمييز المهمل، ومعرفة الأماكن، والزمان، وبعض الأحداث إلى غير ذلك من الأمور التي تقبل من الضعيف ومن الثقة، ولهذا فوائد الكثيرة:كالحكم باتصال الإسناد أو انقطاعه، وضعف الحديث أو صحته. وعلى هذا المبدأ بُني علم التاريخ، ما لم تكن هذه الزيادات والفوائد خطأ، كأن ينسبه لكنية أو لنسبة غلط، فالخطأ لا اعتبار له ولا قيمة.

يستفيد كبار المحدثين من شديد الضعف والكذاب أمورًا مهمة لا يكاد يكذب فيها: كمعرفة اسم والده، وشيوخه، وسماعه منهم، والبلاد التي دخلها.. ما لم يثبت أنه يكذب ويدعي السماع؛ فهنا لا فائدة من الاعتبار به، فمثلا: "عمر بن عمرو العسقلاني عن سفيان الثوري وغيره. قال ابن عدي: حدث بالبواطيل عن الثقات، قلت: ومن بلاياه عن سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة –رضي الله عنه– رفعه: "لا تجالسوا أبناء الأغنياء فإن فتنتهم أشد من فتنة العذارى". قال ابن عدي: وهذا موضوع على سفيان، وحدث عنه إبراهيم بن أبي سفيان، ومحمد بن الحكم القطوي، وجماعة، انتهى. قال ابن عدي: حدثنا عبد الرحمن بن عبد المؤمن، ثنا إبراهيم بن جعفر الرازي، ثنا أبو حفص العسقلاني عمر بن عمرو بن بشر الحنفي، ثنا الثوري فذكره. فاستفدنا من هذه الرواية اسم جده ونسبه إلى قبيلته[1].

– وموسى بن مطير. واه، كذبه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم، والنسائي، وجماعة: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حبان: صاحب عجائب ومناكير لا يشك سامعها أنها موضوعة، وقال أبو نعيم: روى عن أبيه عن أبي هريرة — رضي الله عنه– أحاديث منكرة، وفي مسند الطيالسي، ثنا موسى الهلالي، عن أبيه، عن كعب بن عجرة؛ فذكر حديثًا وهو هذا، وقد استفدنا من هذه الرواية نسبه[2].

١ – المصدر السابق (٤/ ٣٢٠).
٢ – لسان الميزان (٦/ ١٣٠–١٣١).

☜ وعلى هذا الأساس المذكور تعامل بعض كبار المحدثين مع كلام الواقدي مع شدة ضعفه، فقبلوا منه ما لم يخالف غيره به، أولم يكن ثمت دليل على الخطأ والمجازفة، فعن يعقوب بن شيبة، قال: حدثني بعض أصحابنا ثقة، قال: سمعت أبا عامر العقدي يسأل عن الواقدي، فقال: نحن نسأل عن الواقدي إنما يسأل الواقدي عنا، ما كان يفيدنا الشيوخ والأحاديث إلا الواقدي[1]. وقال الذهبي: صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ وَالمَغَازِي، العَلاَّمَةُ، الإِمَامُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ، أَحَدُ أَوْعِيَةِ العِلْمِ عَلَى ضَعفِهِ، المتَّفَقِ عَلَيْهِ[2].

١٢- معرفة الأحوال التفصيلية في الرواة، فقد يكون الراوي ثقة، لكنه ضعيف في شيخ ما، أو بلد ما، أو علم ما، أو إذا حدث من حفظه.. إلخ، وكذلك الضعيف قد يوثق في حالات، وقد يقارن بغيره ممن هو أوثق منه بمراحل، فيفهم من الكلام تضعيفه، وليس ذلك مرادا؛ فهو يضبط أحاديثه غالبًا، ومن هنا يمسي كتابة أحاديث الرواة واعتبارها؛ وسيلة مهمة لإخراج التراجم المعللة، ومعرفة الأحوال التفصيلية للرواة. ومن الأمثلة التي تدل على ذلك: ١- محمد بن خازم الضرير، أبو معاوية، قال أبو حاتم: أثبت الناس في الأَعْمَش الثَّوْرِي ثم أبي معاوية الضَّرِير، وقال أحمد: أبو معاوية الضَّرِير في غير حديث الأَعْمَش مضطرب لا يحفظها حفظًا جيدًا، وقال ابن حجر: ثقة أحفظ الناس لحديث الأَعْمَش وقد يَهِم في حديث غيره(٣).

٢- أبو الحسين الأصبهاني[4]، محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن موسى. قال ابن حجر: متهم بالكذب، لا ينبغي الرواية عنه، كان يضع الأسانيد ، سماه بعضهم جراب الكذب. وهو أبو الوليد الدربندي في ما سمعه من أحمد بن علي الجصاص بالأهواز فقال: كنا نسميه جراب الكذب، قال الخطيب: وقد رأينا للأهوازي أصولاً كثيرة سماعه فيها صحيح بخط بن أبي الفوارس وغيره، وكان سماعه أيضًا صحيحًا

١ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦/ ١٩٠).
٢ - سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٩/ ٤٥٤).
(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٦ . ٢٤٧، تهذيب الكمال ٢٥/ ١٢٣ . ١٣٢، ميزان الاعتدال ٦/ ١٣٠، ٧/ ٤٢٨ . ٤٢٩، تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٠ . ١٢١، تقريب التهذيب ص ٤٧٥.
٤ - الأَصْبَهاني: بكسر الألف أو فتحها وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة والهاء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى أصبهان وتسمى بالعجمية سباهان، وهي حاليًا في إيران. ينظر: الأنساب ١/ ١٧٥.

لتاريخ البخاري الكبير(١). فهذا الراوي على ما فيه، لكن سماعه صحيح للتاريخ الكبير للإمام البخاري رحمه الله!

٣- رواية معمر بن راشد في اليمن وفي البصرة: قال أحمد: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، وكان معمر يتعاهد كتبه، وينظر فيها، يعني باليمن، وكان يحدثهم حفظا بالبصرة(٢). قال الذهبي: وَمَعَ كَوْنِ مَعْمَرٍ ثِقَةً، ثَبْتاً فَلَهُ أَوهَامٌ لاَ سِيَّمَا لَمَّا قَدِمَ البَصْرَةَ لِزِيَارَةِ أُمِّهِ، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث عن حِفْظِه فَوَقَعَ لِلْبَصْرِيِّيْنَ عَنْهُ أَغَالِيْطُ، وَحَدِيْثُ هِشَامٍ وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْهُ أَصَحُّ لأَنَّهُم أَخَذُوا عَنْهُ مِنْ كُتُبِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٣).

٤- رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين والحجازيين: روى ابن عدي بإسناده إلى أحمد بن حنبل قال: إسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح(٤). قال ابن عدي: وهذه الأحاديث من أحاديث الحجاز ليحيى بن سَعِيد، وَمُحمد بن عَمْرو، وهِشام بن عروة، وابن جُرَيج، وعمر بن مُحَمد، وعبيد اللَّه الوصافي وغير ما ذكرت من حديثهم، ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عياش عنهم، فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إما أن يكون حديثا موصولا يرسله أو مرسلا يوصله أو موقوفا يرفعه. وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث. وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة(٥).

١٣- الكتابة للإغراب: في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، قال: "من اسمه سُليمان: سليمان بن الأَشعث، أَبو داود السِّجِسْتاني، روى عنه أَحمد حديثاً واحداً، أَخبرنا به أبو منصور القَزاز، قال: أخبرنا أَبو بكر بن ثابت، قال: أخبرنا أَبو الفَرج لاطناجيري، قال: حدثنا عمر بن أَحمد الواعظ، قال: حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأَشعث، قال: حدثنا أَبي، قال: حدثنا محمد بن عمرو الرازي، قال: حدثنا عبد

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٦٢٥)، لسان الميزان (٧/ ٦٥).
(٢) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص: ٩٩).
(٣) سير أعلام النبلاء ط الحديث (٦/ ٤٧٥).
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٧٢).
(٥) المصدر السابق (١/ ٤٨٨).

الرحمن بن قيس، عن حماد بن سلمة، عن أَبي العُشَراءِ الدارمي، عن أبيه: أَن رسول الله ﷺ سُئِل عن العَتِيرة. فحسنها، قال: قال ابن أَبي داود: قال أَبي: فذكرته لأحمد ابن حنبل فاستحسنه وقال: هذا حديث غريب، وقال لي: اقعد، فدخل فأخرج مِحبرة وقلماً وورقة، وقال: أَمِلَّه علي، فكتبه عني، ثم شهدته يوماً آخر وجاءَه أَبو جعفر بن أَبي سَمينة، فقال أحمد بن حنبل: يا أبا جعفر عند أبي داود حديث غريب اكتبه عنه، فسألني، فأَمليته عليه(١).

☜ وقال الذهبي في ترجمة عَبْد الرَّحْمَن بْن قيس، أبي معاوية الزَّعْفرانيّ: "هو مجمع عَلَى ضعفه. روى لَهُ التِّرْمِذيّ حديثًا في " الشمائل ". وقال أبو زُرْعة: كذاب. وكذّبه عَبْد الرَّحْمَن بْن مهديّ. أَنْبَأَنِي يَحْيَى الصيرفي، قال: أخبرنا عبد القادر الرهاوي الحافظ قال: أخبرنا مسعود الثقفي، قال: أخبرنا عبد الوهاب بن منده، قال: أخبرنا أبي، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى بن منده، قال: حدثنا أحمد بن الفرات، قال: حدثنا عبد الرحمن بن قيس، قال: حدثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ الدَّارِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَتِيرَةِ فَحَسَّنَهَا. تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ قَيْسٍ. قَالَ ابْنُ أبي داود: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن عمرو زنيج، قال: حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ قَيْسٍ، فَذَكَرَهُ. قَالَ أَبِي: ذَكَرْتُهُ لابْنِ حَنْبَلٍ فَاسْتَحْسَنَهُ. وَقَالَ: هَذَا مِنْ حديث الأعراب، أمله علي. فكتبه عني(٢).

☜وقال العقيلي في ترجمة أبان بن أبي عياش: "حدثنا أحمد بن محمد بن صدقة، قال: حدثنا محمد بن حرب الواسطي، قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: قال شعبة: ردائي وحماري في المساكين صدقة، إن لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في

(١) (ص: ٤٩- ٥٠).
(٢) تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ١٠٨) ترجمة رقم ٢٣٤.

هذا الحديث[1]، قال: قلت له: فلم سمعت منه؟ قال: ومن يصبر عن هذا الحديث؟ يعني: حديث أبان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، في القنوت"[2].

١٤- الكتابة عن الضعفاء بغرض العلو في الإسناد مع كون الحديث محفوظًا من أحاديث الثقات، فإذا رأى الإمام أن صنيعه هذا قد يفهم فهما خاطئًا عدل مصنفه، قال البرذعي رحمه الله: "وأتاه(٣) ذات يوم، وأنا شاهد، رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال لي أبو زرعة: "ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط ابن نصر، ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم من الأول قطن بن نسير، وصل أحاديث عن ثابت. جعلها عن أنس"، ثم نظر فقال: "يروى عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح"، قال لي أبو زرعة: "ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى. وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول: الكذب"، ثم قال لي: "يحدث عن أمثال ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه، ويطرق لأهل البدع علينا فيجدوا السبيل بأن يقولوا الحديث إذا احتج عليهم به ليس هذا في كتاب الصحيح"، ورأيته يذم وضع هذا الكتاب ويؤنبه. فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب، عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى. فقال لي مسلم: "إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات، عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات"(٤).

١٥- الكتابة للنظر في أحاديث الراوي المتكلم فيه محل البحث، وإلى الأسانيد إليه؛ لتحديد جهة الخطأ والنكارة: قال ابن أبي حاتم رحمهما الله: "قال سألت أبي عن محمد بن عمر الواقدي المديني، فقال: متروك الحديث، قال يحيى بن معين: نظرنا في حديث الواقدي؛ فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين

---

١ - يعني حديث: "أَن النَّبِيّ □ أَوْتَرَ بَعْدَ مَا رَكَعَ".
٢ - ضعفاء العقيلي (١/ ١٧١).
(٣) يعني الإمام أبا زرعة الرازي رحمه الله.
(٤) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ -٦٧٦).

أحاديث مناكير، فقلنا: يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فانه يضبط حديثهم، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه"(١).

١٦- تمييز الصواب والمحفوظ(٢) من روايات المدلسين والمختلطين والضعفاء وشديدي الضعف، وحقيقة السماعات، وتحديد الراوي المخطئ في الرواية: هل هو فلان، أم فلان؟ وهل هو يستحق القدح بسببها أم هي في عداد الأخطاء المتحملة؟ قال ابن حبان في ترجمة إِسْحَاق بْن وهب الطهرمسي: يروي عَن ابن وهب. أخبرنَا عَنْهُ شُيُوخنَا، يضع الْحَدِيث صراحًا، لَا يحل ذكره فِي الْكتب إِلَّا عَلَى سَبِيل الْقدح فِيهِ(٣). وقال في ترجمة عَبْد اللَّهِ بْن حَكِيم: كَانَ يضع الْحَدِيث عَلَى الثِّقَات، ويروي عَن مَالك، وَالثَّوْري، ومسعر، مَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم، لَا يحل ذكره فِي الْكتب إِلَّا عَلَى سَبِيل الْقدح فِيهِ (٤). كما ينظر الناقد إلى كتاب الراوي؛ للوقوف على حقيقة أحاديثه: قال ابن معين: عقبَة الْأَصَم لَيْسَ بِثِقَة، قَالَ أَبُو سَلمَة التَّبُوذَكِي: أَخْبرنِي الْحُسَيْن بن عدي قَالَ: نَظرنَا فِي كتاب عقبَة الْأَصَم، فَإِذا أَحَادِيثه هَذِه الَّتِي يحدث بهَا عَن عَطاء إِنَّمَا هِيَ فِي كِتَابه عَن قيس بن سعد عَن عَطاء(٥).

ويتتبع العالم منهم أصول الراوي المتكلم فيه لكتابة أحاديثه منه، ومعرفة المحفوظ منها من غيره: قال ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الله بن لهيعة: سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢١).

(٢) قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "وإذا كان أئمة الحديث – رحمهم الله– قد حثُّوا طلاب العلم على التوسع في الكتابة، وجمع الأسانيد، لإدراك العلة، أو لتقوية بعضها ببعض، فقد حذَّروا غاية التحذير من الاغترار بالشواذ والمناكير التي أخطأ فيها الرواة الثقات أو الضعفاء؛ فإنها كثرة لا تنفع الحديث، ولا تفيده؛ لا في الإعلال، إذ الشواذ والمناكير لا يُعل بها غيرها، بل هي معلولة بغيرها؛ ولا في التقوية؛ إذ الشواذ والمناكير لا تُقوِّي غيرها ولا تتقوى بغيرها. قال الإمام شعبة بن الحجاج (رحمه الله): "لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ". الكفاية في علم الرواية (ص ٢٢٤ – ٢٢٥).

(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ١٣٩) رقم الترجمة ٦٢.

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢١) ترجمة رقم ٥٥٠.

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ١٣٥) رقم ٣٥٦٤. وقال ابن معين أيضًا: عقبَة الْأَصَم لَيْسَ بِشَيْء. المصدر السابق (٤/ ٨٨) رقم ٣٢٨٨.

سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ(١).

١٧- الكتابة للاستعمال: الحديث المستعمل يشمل الأحاديث الصحيحة والضعيفة، والأئمة كما يحتجون بالأحاديث الصحيحة، فإنهم يستفيدون من الأحاديث الضعيفة، فإذا لم يكن الحديث الضعيف منكرًا، ووافق القرآن الكريم، أو السنة المطهرة، أو الإجماع، أو القياس، أو عمل الصحابة رضوان الله عليهم، أو كان خيرًا من الرأي الضعيف، أو أصلح من آراء الرجال(٢)، مع موافقته لعمومات الشريعة ومقاصدها... فإنهم يستعملون هذا الحديث الضعيف ويستفيدون منه؛ لأنه لا يخالف أصولهم الفقهية أو الحديثية.

قال الإمام مسلم: "فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك مَنِ الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله(٣).

وما من عالم من كبار علماء المسلمين إلا واستعمل أحاديث لا تصل إلى درجة القبول، كما استعمل الإمام أحمد بن حنبل أحاديث ضعيفة مع علمه بضعفها وأنها مما لا يمكن تصحيحه أو تحسينه، ومما يدل على ذلك قول القاضي أبي يعلى: "قال مهنا، قال أحمد: الناس كلهم أكفاء إلا الحائك والحجام والكساح. فقيل له: تأخذ

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٧) رقم الترجمة ٦٨٢.
(٢) قال عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمهما الله: "سئل أبي عنه - يعني عن مخلد بن خفاف - فقال: لم يرو عنه غير أبي ذئب، وليس هذا إسناد تقوم به الحجة. يعني الحديث الذي يروي مخلد بن خفاف، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «إن الخراج بالضمان» غير أني أقول به؛ لأنه أصلح من آراء الرجال". الجرح والتعديل، جزء ٨، صفحة ٣٤٧.
(٣) مقدمة صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٧.

بحديث (كل الناس أكفاء إلا حائكًا أو حجامًا) وأنت تضعفه؟ فقال: إنما نضعف إسناده، لكن العمل عليه"(١). وقال القاضي أبو يعلى أيضًا: "قال مهنا، سألت أحمد عن حديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ "أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة. قال: ليس بصحيح، والعمل عليه، كان عبد الرزاق يقول: عن معمر عن الزهري مرسلًا"(٢).

وأخرج الإمام الطبراني في كتابه الدعاء بإسناده من حديث سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا أُمَامَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– وَهُوَ فِي النَّزْعِ، قَالَ: إِذَا أَنَا مُتُّ فَاصْنَعُوا بِي كَمَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصْنَعَ بِمَوْتَانَا، أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ إِخْوَانِكُمْ فَسَوَّيْتُمُ التُّرَابَ عَلَى قَبْرِهِ فَلْيَقُمْ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةَ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ وَلَا يُجِيب...(٣). قال ابن الملقن: إِسْنَاده لَا أعلم بِهِ بَأْسا، وَذكره الْحَافِظ أَبُو مَنْصُور فِي «جَامع الدُّعَاء الصَّحِيح»، وَزَاد بعد قَوْله: «قد لقن حجَّته»: «وَيكون الله (حجَّته) دونهمَا». قَالَ: وَقد أرخص الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل فِي تلقين الْمَيِّت، وَأَعْجَبهُ ذَلِك، وَقَالَ: (أهل) الشَّام يَفْعَلُونَهُ. قَالَ أَبُو مَنْصُور: وَهُوَ من العزمات والتذكير بِاللَّه، والسماح بذلك مأثور عَن السّلف... قلت: لَكِن حَدِيثه هَذَا لَهُ شَوَاهِد يعتضد بهَا – والغريب أَن الشَّيْخ زَكِي الدَّين لم يذكر فِي مُصَنفه الْمَذْكُور مِنْهَا غير حَدِيث عَمْرو بن الْعَاصِ وَحده – مِنْهَا حَدِيث: «واسألوا لَهُ (التثبيت)» وَقد سلف(٤).

فترك استعمال الأحاديث الضعيفة، ومساواة الضعيف بالموضوع، فيه مخالفة لجميع العلماء، وطعن فيهم، لأنهم أدخلوها في كتبهم ورروها، وهم أورع وأتقى لله تعالى من أن يلبّسوا على المسلمين دينهم، بل هم أحرص الناس عليه.

والإمام أحمد لا يجيز الإفتاء لمن لا بصر له بمعرفة الحديث (الضعيف المتروك)، بل ولا يجيز العمل به، ويقدم عند الضرورة الحديث الضعيف على الرأي الشديد الضعف لا على القياس، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن الرجل تكون له الكتب المصنفة فيها قول رسول الله ﷺ واختلاف الصحابة والتابعين وليس للرجل بصر بالحديث الضعيف المتروك منها فيفتي به ويعمل به؟ قال: لا يعمل

(١) العدة في أصول الفقه، جزء ٣، صفحة ٩٣٨.
(٢) المصدر السابق جزء ٣، صفحة ٩٤٠.
(٣) الدعاء للطبراني (ص: ٣٦٤) رقم الحديث ١٢١٤.
(٤) البدر المنير (٥/ ٣٣٤– ٣٣٥).

حتى يسأل ما يؤخذ به منها فيكون يعمل على أمر صحيح يسأل عن ذلك أهل العلم"(١). وهذا مذهب أبي داود السجستاني، وأبي حاتم الرازي، كما قال ابن منده: "وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذه(٢) ويخرج الإسناد الضعيف؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال"(٣).

❖ وتعدد الطرق الضعيفة مما قد تقوي استعمال الخبر لا تصحيحه عند أهل النظر من المحدثين؛ ولهذا اهتم الإمام الترمذي – رحمه الله– في كتابه السنن بجمع الأحاديث المستعملة عند الفقهاء، سواء كانت من الصحيح أو من غيره مما لم يصل إلى درجة القبول، مع بيان من عمل بها، ونقل كلام كبار المحدثين والفقهاء في ذلك، ولم يكن قصده جمع الصحيح كما فعل شيخه الإمام البخاري. قال الإمام الترمذي رحمه الله: "جميع ما في هذا الكتاب(٤) من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين، حديث ابن عباس أن النبي ﷺ (جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر). وحديث النبي ﷺ أنه قال: «إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» وقد بينا علة الحديثين جميعًا في الكتاب"(٥).

❖ وقد يختلف الأئمة في استعمال بعض الأخبار الضعيفة؛ بناء على اختلافهم في تحديد ما يعارضها من الأخبار الصحيحة، ويستعملون من الضعيف – غير المنكر– ما يوافق الأحاديث الصحيحة، أو الإجماع، أو عمل الصحابة، أو القياس، من غير تصحيح للضعيف، أو إثبات نسبته للنبي ﷺ ، وهنا يظهر الفرق بين التصحيح وبين الاكتفاء بالاستعمال من غير تصحيح. قال الخطيب البغدادي رحمه الله: أخبرنا أبو منصور محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز بهمذان قال، نبأنا صالح بن أحمد بن محمد الحافظ قال، نبأنا القاسم بن أبي صالح قال، سمعت أبا حاتم يقول: قال لي أبو زرعة: ترفع يديك في القنوت؟ قلت: لا. فقلت له: فترفع أنت؟ قال: نعم. فقلت ما حجتك؟ قال حديث ابن مسعود. قلت: رواه ليث بن أبي سليم، قال:

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٣٨).
(٢) يقصد يأخذ مأخذ الإمام النسائي، وفيه دلالة على أن الإمام النسائي يقدم الضعيف المستعمل على آراء الرجال.
(٣) شروط الأئمة (فضل الأخبار) جزء ١، صفحة ٧٣.
(٤) يعني كتابه الجامع.
(٥) المصدر السابق، أبواب المناقب، بَابٌ في فضل الشام واليمن (٦/ ٢٣٠).

حديث أبي هريرة؟ قلت: رواه بن لهيعة. قال: حديث بن عباس؟ قلت: رواه عوف. قال: فما حجتك في تركه؟ قلت: حديث أنس أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء. فسكت(١).

قلت: فمع تعدد طرق حديث رفع اليدين في القنوت لم يصححه الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله، وإنما ذهب إلى جواز استعماله لعدم نكارته عنده، أو لأنه لا يرى أن له معارضًا، ولم يحتج على الإمام أبي حاتم بتصحيحه؛ لوروده من طرق لينة متعددة، وإنما احتج على جواز استعماله لتعدد طرقه مع عدم وجود المعارض. أما بالنسبة للإمام أبي حاتم الرازي – رحمه الله– فقد رأى أن في حديث «كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء»(٢) حجة في ترك استعمال هذه الأخبار الضعيفة المتعددة الطرق التي تحث على الرفع في القنوت، وهذا يُظهر لنا اجتهاد الأئمة في التعامل مع الحديث الضعيف، وتحديد الدليل المعارض الذي يمنع من استعمال الخبر الضعيف، بل قد يوصله إلى النكارة.

❖ ومن هنا نفهم صنيع الأئمة حين كتبوا أحاديث الضعفاء، وفرقوا بين روايتها في الحلال والحرام، وبين روايتها في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب، والرقائق، ومكارم الأخلاق، والقصص، والزهد، والآداب، مع كون أحاديث الضعفاء لا يحتج بشيء منها، لأن الاحتجاج لا يكون إلا بالحديث الصحيح، كما نقل عن أئمة الحديث. قال ابن أبي حاتم – رحمهما الله– عند حديثه عن طبقات الرواة: ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط – فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام(٣). وقال أيضًا: (باب في الآداب والمواعظ إنها تحتمل الرواية عن الضعاف): حدثنا عبد الرحمن حدثني أبي نا عبدة (يعني ابن سليمان) قال: قيل لابن المبارك: وروى عن رجل حديثا، فقيل: هذا رجل ضعيف فقال يحتمل أن يروى عنه هذا القدر أو مثل

(١) تاريخ بغداد، جزء ٢، صفحة ٧٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب الاستسقاء، بَابُ رَفْعِ الاَمَامِ يَدَهُ فِي الِاسْتِسْقَاءِ (٢/ ٣٢) رقم ١٠٣١، وفي كتاب المناقب، بَابُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ (٤/ ١٩٠) رقم ٣٥٦٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الاستسقاء، بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ = –=بِالدُّعَاءِ فِي الِاسْتِسْقَاءِ (٢/ ٦١٢) رقم ٨٩٥ من طريق سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه!

(٣) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٦– ٧).

هذه الأشياء، قلت لعبدة: مثل أي شيء كان؟ قال في أدب، في موعظة، في زهد أو نحو هذا(١).

قال الإمام النووي في [شروط العمل بالأحاديث الضعيفة]: (وَيَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمُ التَّسَاهُلُ فِي الْأَسَانِيدِ) الضَّعِيفَةِ (وَرِوَايَةُ مَا سِوَى الْمَوْضُوعِ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْعَمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى)، وَمَا يَجُوزُ وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، وَتَفْسِيرُ كَلَامِهِ، (وَالْأَحْكَامِ كَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَ) غَيْرِهِمَا، وَذَلِكَ كَالْقَصَصِ وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَالْمَوَاعِظِ، وَغَيْرِهَا (مِمَّا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ). وَمَنْ نُقِلَ عَنْهُ ذَلِكَ: ابْنُ حَنْبَلٍ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالُوا: إِذَا رُوِّينَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ شَدَّدْنَا، وَإِذَا رُوِّينَا فِي الْفَضَائِلِ وَنَحْوِهَا تَسَاهَلْنَا... وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ لَهُ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الضَّعْفُ غَيْرَ شَدِيدٍ، فَيَخْرُجُ مَنِ انْفَرَدَ مِنَ الْكَذَّابِينَ وَالْمُتَّهَمِينَ بِالْكَذِبِ، وَمَنْ فَحُشَ غَلَطُهُ، نَقَلَ الْعَلَائِيُّ الِاتِّفَاقَ عَلَيْهِ. الثَّانِي: أَنْ يَنْدَرِجَ تَحْتَ أَصْلٍ مَعْمُولٍ بِهِ. الثَّالِثُ: أَنْ لَا يُعْتَقَدَ عِنْدَ الْعَمَلِ بِهِ ثُبُوتُهُ، بَلْ يُعْتَقَدُ الِاحْتِيَاطُ. وَقَالَ: هَذَانِ ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ. وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ مُطْلَقًا، قَالَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ. وقِيلَ: يُعْمَلُ بِهِ مُطْلَقًا، وَتَقَدَّمَ عَزْوُ ذَلِكَ إِلَى أَبِي دَاوُدَ وَأَحْمَدَ، وَأَنَّهُمَا يَرَيَانِ ذَلِكَ أَقْوَى مِنْ رَأْيِ الرِّجَالِ. وَعِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ: وَالضَّعِيفُ مَرْدُودٌ مَا لَمْ يَقْتَضِ تَرْغِيبًا، أَوْ تَرْهِيبًا، أَوْ تَتَعَدَّدُ طُرُقُهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُتَابِعُ مُنْحَطًّا عَنْهُ. وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ مُطْلَقًا. وقِيلَ: يُقْبَلُ إِنْ شَهِدَ لَهُ أَصْلٌ، وَانْدَرَجَ تَحْتَ عُمُومٍ. انْتَهَى. وَيُعْمَلُ بِالضَّعِيفِ أَيْضًا فِي الْأَحْكَامِ، إِذَا كَانَ فِيهِ احْتِيَاطٌ(٢).

مسألة: أجاز أئمة الحديث كتابة الأحاديث الضعيفة للاستفادة منها، والعمل بها في فضائل الأعمال، وفي الفقه فيما لا يخالف عمومات الشريعة ومقاصدها، والأدلة الأصولية الفقهية للإمام، وروايتها بأسانيدها في مجالس التحديث حيث لا تشتد النكارة، فإذا اشتدت النكارة كان التشديد، وقد يعيب المحدثون على الشيخ الذي يغلب عليه التحديث بالمناكير، أو يروي المناكير العجيبة، في مجالس التحديث والرواية، قال ابْنُ مَهْدِيٍّ: قُلْتُ – أَوَ قِيلَ – لِشُعْبَةَ: مَنِ الَّذِي يُتْرَكُ الرِّوَايَةُ عَنْهُ؟ قَالَ: «إِذَا أَكْثَرَ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَمْ يُعْرَفْ مِنَ الْمَعْرُوفِينَ مِنَ الرِّوَايَةِ، أَوْ أَكْثَرَ الْغَلَطَ، أَوْ تَمَادَى فِي غَلَطٍ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى خِلَافِهِ،

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٠- ٣١).
(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٥٠- ٣٥١).

أَوْ يُتَّهَمُ بِكَذِبٍ، أَمَّا سِوَى مَنْ وَصَفْتُ فَأَرْوِي عَنْهُمْ»(١). والتحديث بالمنكرات قد يسبب مشاكل مجتمعية كبيرة وللمحدث، كما في قصة وكيع بن الجراح حين حدث بروايته عَنْ إسماعيل بْن أَبِي خَالِد، عَنْ عَبْد الله البهيّ أنّ أبا بَكْر الصديق جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بعد وفاته، فأكبّ عَلَيْهِ فقبّله وقال: بأبي وأميّ، ما أطيب حياتك ومماتك. ثمّ قَالَ البهي: وكان النبي تُرِك يومًا وليلة حتى ربَا بطنُه وأنشت خِنْصراه. قَالَ ابن خشرم: فلمّا حدّث وكيع بهذا بمكة اجتمعت قريش وأرادوا صَلْبه، ونصبوا خشبة ليصلبوه، فجاء ابن عُيَيْنَة فقال لهم: الله الله، هذا فقيه أهل العراق وابن فقيهه، وهذا حديث معروف. قَالَ: ولم أكن سمعته، إلا أنّي أردت تخليص وكيع. قَالَ ابن خشرم: سمعته مِن وكيع بعدما أرادوا صلبه، فتعجّبت مِن جسارته، وأُخْبِرتُ أنّ وكيعًا احتجّ فقال: إنّ عِدّةً مِن الصحابة منهم عُمَر قَالُوا: أَنَّ رَسُول اللَّهِ ﷺ لم يمت، فأحبّ الله أن يُريهم آية الموت. رواها أحمد بْن محمد بْن عليّ بْن رَزِين الباشانيّ عَنْ عليّ بْن خشرم، ورواه قُتَيْبة عَنْ وكيع. وَهَذِهِ هفوة مِن وكيع كادت تَذهب فيها نفسه، فما لَهُ ولرواية هذا الخبر المنكرَ المنقطع، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"، ولولا أنّ الحافظ ابن عساكر وغيره ساقوا القصة في تواريخهم لتركتها وَلَمَا ذكرتها، ولكنْ فيها عِبرة(٢).

١٨- الحكم على الرواة جرحا وتعديلا، وتنزيلهم مراتب التعديل والتجريح التي يستحقونها، وذلك من خلال عرضهم على الميزان وهم الثقات، فمن عُهد عليه الإصابة، وكثرة الموافقة للثقات؛ كان ثقة، أو من المقبول حديثه، ومن عُهِد عليه الخطأ، وكَثْرة المخالفة للثقات، أو التفرد والإغْراب ورواية ما لا يعرفون؛ كان ضعيفًا في حفظه، ومن خلال هذا الاعتبار يمكنه أن يقيم الراوي، ويضعفه أو يوثقه، ويقيم الدليل والحجة على ذلك.

١٩- تقوية وانجبار الطرق التي نزلت كلها عن درجة القبول بعضها ببعض[٣]، وذلك عند من يقويها بالمجموع.

(١) أخرجه العقيلي في مقدمة الضعفاء الكبير بإسناده (١/ ١٣).
(٢) تاريخ الإسلام ت بشار (٤/ ١٢٣٧).
٣ - ينظر: فتح المغيث (١/ ٢٥٧).

مسألة: الكتابة عن الضعيف مسألة اجتهادية:- فقد يختلف كبار النقاد من المحدثين فيمن يكتب حديثه وفيمن لا يكتب، بحسب فهمهم وانتقائهم وتمييزهم، فما لا يكتب حديثه عند أحدهم لا يلزم الآخر؛ لأن هذا الأمر تابع لمقدرة كل ناقد في تمييز روايات مخصوصة لراوٍ مخصوص. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سألت يحيى بن معين عن أبى حمزة ميمون القصاب، فقال: كوفي، ليس بشيء، وهو الذي حدث عن إبراهيم وسعيد بن المسيب، لا يكتب حديثه. وقال عبد الرحمن: سألت أبي عن ميمون أبى حمزة القصاب فقال: ليس بقوي يكتب حديثه[1].

★★★★★★★★★★

١ - الجرح والتعديل (٨/ ٢٣٦).

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدي رسول الله ﷺ.

أما بعد: فمن خلال دراستي لهذا البحث تبين لي ما يلي:

• كُتبت السنة النبوية منذ عصر سيدنا رسول الله ﷺ بأمره، والأحاديث التي أمرت بكتابتها أقوى من تلك التي نهت عنها، واستجاب الصحابة – رضوان الله عنهم- لهذا الأمر النبوي بالكتابة والتبليغ عنه، فمن ثم كتبت السنة شيئًا فشيئًا حتى تم تدوينها الرسمي بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى، وقام العلماء بكتابة المصنفات المتعددة للحفاظ على السنة النبوية الشريفة.

• ركز المحدثون على الاهتمام بجمع وكتابة أحاديث الثقات والحفاظ وغربلتها وتصفيتها، وتمييز المحفوظ منها من غيرها؛ لأنها الأصل الذي سيقيسون عليه بعد ذلك روايات الضعفاء والثقات، كما أنها الأساس الرئيس الذي قامت عليه علوم الحديث، والجرح والتعديل، والعلل، والمناهج الحديثية، وغيرها من علوم الحديث الشريف بقسميها: الروائي، والدرائي.

• رواية المحدثين وكتابتهم عن الرواة الضعفاء أمر لا يعابون عليه، ولا يعتذر عنه، لأنه دليل احتياط شديد، واعتبار، واستفادة، وعلم، وخبرة، وتمكن من فهم علوم الحديث الشريف، إذ الكتابة عنهم مهمة؛ لمعرفة مخارج الأحاديث، وتمييز المحفوظ من غير المحفوظ، ومعرفة الرواة، وغير ذلك مما تقوم عليه علوم الحديث المتنوعة، وهل قامت علوم الحديث والتواريخ إلا على هذه الكتابة لأحاديث الثقات والضعفاء، وذلك الاعتبار والاستعمال؟! وكيف يمكن للفقيه أن يجتهد دون النظر إلى تلك الأحاديث الصحيحة والضعيفة، فيحتج بالصحيح منها، ويستفيد من الضعيف ويستعمله؟

إن مساواة الضعيف بالموضوع في الترك أمر خطير لا يعرفه جمهور المحدثين؛ لأنه منابذة لتراث ضخم مجموع، وسوء ظن بالمحدثين، وتساهل واضح، واتباع لغير سبيل أهل النظر من المحدثين.

المقترحات والتوصيات

بعد هذه الرحلة البحثية الشيقة أستطيع التوصية بما يلي:

١- ضرورة تعامل الباحثين مع كلام أئمة الحديث الكبار بمزيد من الاعتناء والروية والصبر، ومحاولة ضم الكلام بعضه إلى بعض، وقرائته في سياق تسلسلي واحد، تراعَى فيه المذاهب الحديثية، وهوامش الاجتهاد، والانتقاء، والخطأ... فهذا المنهج يعطي صورة أقرب إلى الحقيقة، وأبعد عن الشذوذ والاندفاع.

٢- دراسة موسعة لمسألة عمل المحدثين بالحديث الضعيف (آلياته، وحدوده).

٣- عمل دراسة موسعة في اعتبار المحدثين بأحاديث الضعفاء على اختلاف مراتبهم، واستفادتهم منهم، بما أسهم بقوة وظهور علم الحديث في زمانهم، وهو المأمول أن يتجدد بإذن الله تعالى.

وختامًا، فما كان من توفيق في هذا البحث فمن الله وحده، وما كان من زلل أو خطأ فمن نفسي، والله ورسوله ﷺ منه براء، وأنا أرجع عنه إلى الصواب حيًّا وميتًا، وصلى الله وبارك وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، آمين!

★★★★★★★★★★

فهرس أهم مصادر ومراجع البحث:- ١

- القرآن الكريم.
- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لشمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن الدمشقي الشافعي (المتوفى: ٧٦٥هـ)، حققه ووثقه: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان.
- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
- تاريخ ابن معين . رواية الدوري، لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، الناشر: مركز البحوث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م، تحقيق: د: أحمد محمد نور سيف.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر : دار الكتاب العربي، مكان النشر : بيروت / لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م ، تحقيق : د . عمر عبد السلام تدمري.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثَابِت الخَطِيب البَغْدَادِي (ت ٤٦٣ هـ) ، دار النشر: دار الكتب العلمية . بيروت.
- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخَارِي (ت ٢٥٦ هـ) ، دار النشر: دار الفكر، تحقيق : السيد هاشم الندوي.
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عَسَاكِر الدِّمَشْقِي (ت ٥٧١ هـ)، دار النشر: دار الفكر . بيروت ، ١٩٩٥م ، تحقيق : محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السُّيُوْطِي (ت ٩١١ هـ) ، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف .
- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، دار النشر: دار الكتب العلمية بيروت / لبنان، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات.
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق : مصطفى عبد القادر.
- التمييز، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع — السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني — القاهرة.
- تهذيب التهذيب ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ) ، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (ت ٧٤٢ هـ) دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة : الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، تحقيق: د . بشار عواد معروف.

- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد التَّمِيمِي البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ)، دار النشر: دار الفكر . بيروت ، الطبعة : الأولى ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
- جامع بيان العلم وفضله، ليوسف بن عبد الله ابن عبد البر (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كَيْكَلَدِي بن عبد الله العَلَائِي الدِّمَشْقِي (ت ٧٦١ هـ) ، دار النشر : عالم الكتب . بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي .
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. جزءان.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرَّازِي (ت ٣٢٧ هـ) ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي . بيروت ، الطبعة : الأولى ١٢٧١هـ . ١٩٥٢م .
- الحديث والمحدثون، لمحمد محمد أبي زهو رحمه الله، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: القاهرة في ٢ من جمادى الثانية ١٣٧٨هـ، عدد الأجزاء: ١.
- الدعاء، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، لأبي داود سليمان بن الأشعث ابن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية – بيروت.
- رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، لأبي عبد الله محمد ابن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار المسلم – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- الرسالة، للشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس، المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر.
- رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبي الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى التِّرْمِذِي (ت ٢٧٩ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون .
- سنن النَّسَائِي (المجتبى)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِي (ت ٣٠٣ هـ)، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية . حلب ، الثانية ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
- سؤالات ابن أبي شيبة لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني ت ٢٣٤ هـ، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط / الأولى، ١٤٠٤ هـ.

- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان ابن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط .
- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء — الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- صحيح البُخَارِي، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخَارِي الجُعْفِي (ت ٢٥٦ هـ) ، دار النشر: دار ابن كثير - بيروت ، الطبعة : الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- صحيح مُسْلِم، لأبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِي النَّيْسَابُوْرِي (ت ٢٦١ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.
- صحيح مُسْلِم بشرح النووي، لأبي زكريا يحيى بن شَرَف بن مُرِّي النَّوَوِي (ت ٦٧٦هـ)، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة : الثانية ١٣٩٢هـ.
- كتاب الضعفاء، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أبي عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقَيْلِي (ت ٣٢٢ هـ) ، دار النشر : دار المكتبة العلمية - بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي.

- الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، لعبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، أبي زرعة (ت ٢٦٤هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، المحقق: د. سعد الهاشمي.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجَوْزِي (ت ٥٩٧هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦هـ ، تحقيق: عبد الله القاضي.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، الناشر: دار مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ الطبعة : الأولى ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥م، المحقق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت.
- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن مَنِيع البَصْرِي (ت ٢٣٠ هـ)، دار النشر : دار صادر ـ بيروت ، الطبعة : الأولى ١٩٦٨م ، الجامعة، المحقق: إحسان عباس .
- طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفون بالتدليس)، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي الشَّافِعِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: مكتبة المنار ـ عمان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ، تحقيق : د . عاصم بن عبد الله القريوتي.
- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض – جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الثانية ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م
- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

- العلل والسؤالات، لعلي بن عبد الله بن جعفر المديني، البصري، أبي الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.
- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد حنبل الشَّيْبَانِي (ت ٢٤١ هـ)، ط: المكتب الإسلامي، دار الخاني . بيروت، الرياض . ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م ، الطبعة: الأولى، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس .
- العلل والسؤالات من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البُخَارِي، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: دار المعرفة . بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب .
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، دار النشر : دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علوم القرآن . جدة ، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م ، تحقيق : محمد عوامة.
- الكامل في التاريخ، لعز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري، المعروف بابن الأثير (٦٣٠هـ) ، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤١٥ هـ ، تحقيق : عبد الله القاضي.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عَدِي الجُرْجَانِي (ت ٣٦٥ هـ) ، دار النشر : دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود . علي محمد معوض.
- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

- الكنى والأسماء، لأبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِي (ت ٢٦١ هـ)، دار النشر: الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ، الطبعة : الأولى ١٤٠٤هـ ، تحقيق : عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.
- لسان العرب، لمحمد بن مُكْرَم بن منظور الأَفْرِيقِي المِصْرِي (ت ٧١١ هـ)، دار النشر: دار صادر ـ بيروت ، الطبعة : الأولى .
- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَانِي (ت ٨٥٢ هـ)، ط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، الثالثة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، تحقيق : دائرة المعرف النظامية ـ الهند.
- المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م ، دراسة وتحقيق: د ـ محمد صادق آيدن الحامدي.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ) ، دار النشر: دار الوعي ـ حلب ، الطبعة : الأولى ١٣٩٦هـ ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد.
- مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م
- المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم، الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية.
- المراسيل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧ هـ) تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط / الأولى – ١٣٩٧ هـ.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر،

الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلِي الكُوْفِي (ت ٢٦١ هـ) ، دار النشر : مكتبة الدار ـ المدينة المنورة ـ السعودية ، الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي.
- معرفة الرجال عن يحيى بن معين. وفيه عن علي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، لأبي زكريا يحيى بن معين (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوِي (ت ٢٧٧ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية بيروت ـ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م ، تحقيق: خليل المنصور.
- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة : الأولى: ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م ، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل.
- المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق : الدكتور/ نور الدين عتر .
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور/ أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، دار النشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة : الأولى ١٩٩٥م ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود .
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ، عدد الأجزاء: ١
- نظرات في تاريخ السنة، للأستاذ الدكتور/ توفيق أحمد سالمان، طبعة جامعة الأزهر الشريف.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

★★★★★★★★★

References :

- alquran alkarim.
- al'iikmal fi dhikr man lah riwayat fi musnad al'iimam 'ahmad min alrijal siwaa man dhakir fi tahdhib alkamali, lishams aldiyn 'abi almahasin muhamad bin eali bin alhasan aldimashqii alshaafieii (almutawafaa: 765h), haqaqah wawathaqahu: da. eabd almueti 'amin qileiji, alnaashir: manshurat jamieat aldirasat al'iislamiati, karatshi - bakistan.
- tarikh abn mueayan (riwayat euthman aldaarmi), li'abi zakariaa yahyaa bin muein bin eawn almirii bialwala'i, albaghdadii (almutawafaa: 233h), almuhaqiqi: du. 'ahmad muhamad nur sif, alnaashir: dar almamun lilturath - dimashqa.
- tarikh aibn mueayn riwayat aldawri, li'abi zakariaa yahyaa bin mueayn (t 233 ha), alnaashir: markaz albuhuth aleilmii wa'iihya' alturath al'iislamii makat almukaramati, altabeatu: al'uwlaa 1399h 1979m, tahqiqu: du: 'ahmad muhamad nur sif.
- tarikh al'iislam wawafayat almashahir wal'aelami, lishams aldiyn 'abi eabd allah muhamad bin 'ahmad euthman bin qaymaz aldhahabii (t 748 ha), dar alnashr : dar alkutab alearabii, makan alnashr : bayrut / lubnan , altabeatu: al'uwlaa, 1407h 1987m , tahqiq : d . eumar eabd alsalam tadamuri.
- tarikh baghdada, li'abi bakr 'ahmad bin ealii bin thabit alkhatib albaghdadi (t 463 hi) , dar alnashri: dar alkutub aleilmiat bayrut.
- altaarikh alkabiri, li'abi eabd allah muhamad bin 'iismaeil bin 'iibrahim albukhari (t 256 hi) , dar alnashri: dar alfikri, tahqiq : alsayid hashim alnndwi.
- tarikh madinat dimashqa, li'abi alqasim ealiin bin alhasan bin hibat allh bin easakir alddimashqi (t 571 hu), dar alnashri: dar alfikr bayrut , 1995m , tahqiq : muhibi aldiyn 'abi saeid eumar bin gharamat aleamri.

- tadrib alraawy fi sharh taqrib alnawawi, lilhafiz 'abi alfadl jalal aldiyn eabd alrahman bin 'abi bakr alssuyuti (t 911 hi) , dar alnashri: maktabat alriyad alhadithat , tahqiq :eabd alwahaab eabd allatif .
- tadhkirat alhifazi, limuhamad bin 'ahmad bin euthman aldhahabii (t 748 ha) , dar alnashri: dar alkutub aleilmiat bayrut / lubnan, altabeat : al'uwlaa 1419h 1998m , dirasat watahqiqu: zakaria eumayrat.
- taqrib altahdhib, li'abi alfadl 'ahmad bin ealii bin hajar aleasqalani (t 852 ha), dar alnashri: dar alkutub aleilmiat bayrut lubnan , altabeat : althaaniat 1415h 1995m, tahqiq : mustafaa eabd alqadir.
- altamyiazi, limuslim bin alhajaaj 'abi alhasan alqushayrii alnaysaburii (almutawafaa: 261hi), almuhaqiqi: du. muhamad mustafaa al'aezami, alnaashir: maktabat alkawthar - almurabae - alsaeudiatu, altabeatu: althaalithatu, 1410hi.
- altankil bima fi tanib alkuthari min al'abatili, lieabd alrahman bin yahyaa bin eali bin muhamad almuealimi alyamani (almutawafaa: 1386h), mae takhrijat wataeliqati: muhamad nasir aldiyn al'albanii - zuhayr alshaawish - eabd alrazaaq hamzat, alnaashir: almaktab al'iislamia, altabeati: althaaniati, 1406 hi - 1986 mi.
- tahdhib alathar watafsil althaabit ean rasul allah min al'akhbari, limuhamad bin jarir bin yazid bin kathir alamli, 'abi jaefar altabari (almutawafaa: 310h), almuhaqiqi: mahmud muhamad shakir, alnaashir: matbaeat almadanii - alqahira.
- tahdhib altahdhib , li'abi alfadl 'ahmad bin ealii bin hajar aleasqalani (t 852 hi) , dar alnashru: dar alfikr bayrut, altabeata: al'uwlaa 1404h 1984m .
- tahdhib alkamal fi 'asma' alrajal, li'abi alhajaaj yusif bin eabd alrahman almizzi (t 742 hi) dar alnashri: muasasat alrisalat bayrut, altabeat : al'uwlaa 1400h 1980m, tahqiqu: d . bashaar eawad maerufi.

• althiqati, li'abi hatim muhamad bin hibban bin 'ahmad alttamimi albusti (t 354 ha), dar alnashri: dar alfikr bayrut , altabeat : al'uwlaa 1395h 1975m, tahqiqi: alsayid sharaf aldiyn 'ahmadu.
• jamie bayan aleilm wafadluhu, liusuf bin eabd allah abn eabd albiri (almutawafaa: 463hi), tahqiqu: 'abi al'ashbal alzuhiri, alnaashir: dar abn aljuzi, almamlakat alearabiat alsueudiati, altabeat al'uwlaa, 1414 hi - 1994m.
• jamie altahsil fi 'ahkam almarasili, li'abi saeid salah aldiyn khalil bin kaykaladi bin eabd allah alealayiy alddimashqi (t 761 hi) , dar alnashr : ealim alkutub bayrut , altabeat : althaaniat 1407h 1986m , tahqiq : hamdi eabd almajid alsalafi .
• aljamie li'akhlaq alraawi wadab alsaamiei, li'abi bakr 'ahmad bin ealii bin thabiti, alkhatib albaghdadii (almutawafaa: 463hi), almuhaqiqi: du. mahmud altahaani, alnaashir: maktabat almaearif - alrayad. juz'ani.
• aljurh waltaedili, li'abi muhamad eabd alrahman bin 'abi hatim muhamad bin 'iidris alrrazi (t 327 hi) , dar alnashr : dar 'iihya' alturath alearabii bayrut , altabeat : al'uwlaa 1271h 1952m .
• alhadith walmuhdithuna, limuhamad muhamad 'abi zahw rahimah allahu, alnaashir: dar alfikr alearabii, altabeatu: alqahirat fi 2 min jumadaa althaaniat 1378hu, eadad al'ajza'i: 1.
• alduea', lisulayman bin 'ahmad bin 'ayuwb bin mutayr allakhmi alshaami, 'abi alqasim altabaranii (almutawafaa: 360h), almuhaqiqi: mustafaa eabd alqadir eata, alnaashir: dar alkutub aleilmiat - bayrut, altabeatu: al'uwlaa, 1413hi.
• dhkar man yaetamid qawlah fi aljurh waltaedil (matbue dimn kitab <<'arbae rasayil fi eulum alhudith>>, lishams aldiyn 'abi eabd allah muhamad bin 'ahmad bin euthman bin qaymaz aldhahabi (almutawafaa: 748h), almuhaqiq: eabd alfataah 'abu ghudata, alnaashir: dar albashayir - bayrut, altabeata: alraabieati, 1410hi, 1990m.

- risalat 'abi dawud 'iilaa 'ahl makat waghayrihim fi wasf sununihi, li'abi dawud sulayman bin al'asheath bin 'iishaq al'azdi alssijistany (almutawafaa: 275h), almuhaqaqi: muhamad alsabaghi, alnaashir: dar alearabiat - bayrut.
- risalat fi fadl al'akhbar washarh madhahib 'ahl aluathar wahaqiqat alsinan, li'abi eabd allah muhamad bin 'iishaq bin muhamad bin yahyaa bin mandah aleabdi (almutawafaa: 395h), almuhaqiq: eabd alrahman eabd aljabaar alfirywayy, alnaashir: dar almuslim - alrayad, altabeati: al'uwlaa, 1414hi.
- alrisalatu, lilshaafieii, 'abi eabd allh muhamad bin 'iidris bin aleabaasi, almatlabii alqurashii almakiyi (almutawafaa: 204hi), almuhaqiqi: 'ahmad shakiri, alnaashir: maktabah alhalbi, masr.
- rafe almalam ean al'ayimat al'aelami, litaqi aldiyn 'abi aleabas 'ahmad bin eabd alhalim , alriyad - almamlakat alearabiat alsueudiati, eam alnashri: 1403 hi - 1983 mi.
- alrafe waltakmil fi aljurh waltaedili, limuhamad eabd alhayi bin muhamad eabd alhalim al'ansariu alliknawi alhindi, 'abi alhasanat (almutawafaa: 1304h), almuhaqiq: eabd alfataah 'abu ghudata, alnaashir: maktab almatbueat al'iislamiat - halb, altabeatu: althaalithatu, 1407hi.
- sunan altirmidhi, li'abi eisaa muhamad bin eisaa alttirmidhi (t 279 ha), dar alnashri: dar 'iihya' alturath alearabii bayrut, tahqiq : 'ahmad muhamad shakir wakhrun .
- sunan alnnasayiy (almujtabaa), li'abi eabd alrahman 'ahmad bin shueayb alnnasayiy (t 303 ha), dar alnashra: maktab almatbueat al'iislamiat halab , althaaniat 1406h 1986m , tahqiq : eabd alfataah 'abu ghuda.
- alsanat qabl altadwini, limuhamad eajaj bin muhamad tamim bin salih bin eabd allah alkhatib, alnaashir: dar alfikr liltibaeat walnashr waltawzie, bayrut - lubnan, altabeati: althaalithati, 1400 hi - 1980 m

• suwaalat aibn 'abi shaybat li'abi alhasan eali bin eabd allh bin jaefar almadinii t 234 ha, tahqiqu: muafaq eabd allah eabd alqadir, maktabat almaearif - alrayad, t / al'uwlaa, 1404 h.
• suwaalat 'abi eubayd alajri 'aba dawud alsijistaniu fi aljurh waltaedili, li'abi dawud sulayman bin al'asheath alssijistany (almutawafaa: 275h), almuhaqaqi: muhamad eali qasim aleamri, alnaashir: eimadat albahth aleilmii bialjamieat al'iislamiati, almadinat almunawarati, almamlakat alearabiat alsaeudiati.
• suwaalat aibn aljunid li'abi zakariaa yahyaa bin mueayn bin eawn albaghdadi (almutawafaa: 233hi), almuhaqiqi: 'ahmad muhamad nur sif, dar alnashra: maktabat aldaar - almadinat almunawarati.
• sharh ealal altirmidhi, lizayn aldiyn eabd alrahman bin 'ahmadu, alsalamy, albaghdadi, thuma aldimashqi, alhanbali (almutawafaa: 795h), almuhaqiqi: alduktur humam eabd alrahim saeid, alnaashir: maktabat almanar - alzarqa' - al'urdunu, altabeati: al'uwlaa, 1407h - 1987m.
• shih albukhari, li'abi eabd allah muhamad bin 'iismaeil albukhari aljuefi (t 256 hi) , dar alnashri: dar abn kathir bayrut , altabeat : althaalithat 1407hi 1987m , tahqiq : du. mustafaa dib albugha.
• shih muslim, li'abi alhusayn muslim bin alhajjaj alqushayri alnnaysaburi (t 261 hu), dar alnashri: dar 'iihya' alturath alearabii bayrut , tahqiq : muhamad fuad eabd albaqi.
• shih muslim bisharh alnawawii, li'abi zakariaa yahyaa bin sharaf bin murri alnnawawi (t 676 ha), dar alnashr : dar 'iihya' alturath alearabii bayrut , altabeat : althaaniat 1392h.
• ktab aldueafa'i, lil'iimam muhamad bin 'iismaeil bin 'iibrahim albukhari, 'abi eabd allah (almutawafaa: 256hi), almuhaqiqi: 'abu eabd alllh 'ahmad bin 'iibrahim bin 'abi aleaynayni, alnaashir: maktabat aibn eabaas, altabeatu: al'uwlaa 1426h/2005mi.
• aldueafa' alkabiru, li'abi jaefar muhamad bin eamriw bin musaa aleuqayli (t 322 hi) , dar alnashr : dar almaktabat aleilmiat bayrut ,

altabeat : al'uwlaa 1404h 1984m , tahqiq : eabd almueti 'amin qileiji.

- aldueafa' wa'ajwibat 'abi zareat alraazi ealaa sualat albirdhey, lieubid allah bin eabd alkarim bin yazid alraazi, 'abi zarea (t 264h), alnaashir: aljamieat al'iislamiat almadinat almunawarati, altabeata: al'uwlaa 1402h 1982ma, almuhaqiqu: du. saed alhashimi.
- aldueafa' walmatrukun, li'abi eabd alrahman 'ahmad bin shueayb alnasayiyi (t 303 ha) , alnaashir : dar muasasat alkutub althaqafiat bayrut altabeat : al'uwlaa 1405 hi , 1985m, almuhaqiq : buran aldanawi, wakamal yusif alhut.
- altabaqat alkubraa, li'abi eabd allah muhamad bin saed bin manie albasri (t 230 hi) , dar alnashr : dar sadir bayrut , altabeat : al'uwlaa 1968m , aljamieatu, almuhaqiqu: 'iihsan eabaas .
- tabaqat almudalisin (taerif 'ahl altaqdis bimaratib almusufun bialtadlisi), li'abi alfadl 'ahmad bin ealii bin hajar aleasqalani alshshafiei (t 852 ha), dar alnashra: maktabat almanar eamaan , altabeat : al'uwlaa 1403h 1983m , tahqiq : d . easim bin eabd allah alqiryuti.
- ealal altirmidhii alkabiri, limuhamad bin eisaa bin sawrt bin musaa bin aldahaki, altirmidhi, 'abi eisaa (almutawafaa: 279hi), ratabah ealaa kutub aljamiei: 'abu talib alqadi, almuhaqaqa: subhi alsaamaraayiy, 'abu almaeati alnuwri, mahmud khalil alsaeidi, alnaashir: ealim alkatab, maktabat alnahdat alearabiat - bayrut, altabeatu: al'uwlaa, 1409hi.
- aleilal walsuwalati, lieali bin eabd allah bin jaefar almadini, albasariu, 'abi alhasan (almutawafaa: 234hi), almuhaqaqi: muhamad mustafaa al'aezami, alnaashiru: almaktab al'iislamiu - bayrut, altabeatu: althaaniatu, 1980m.
- aleilal wamaerifat alrajal, li'abi eabd allah 'ahmad bin muhamad hanbal alshshaybani (t 241 ha), ta: almaktab al'iislamii, dar alkhani bayrut, alriyad 1408h 1988m , altabeatu: al'uwlaa, tahqiq : wasiu allah bin muhamad eabaas .

• aleilal walsuwalat min kalam 'ahmad bin hanbal fi eilal alhadith wamaerifat alrajal, li'abi eabd allah 'ahmad bin muhamad bin hanbal bin hilal bin 'asad alshaybani (almutawafaa: 241h), almuhaqiqi: subhi albadri alsaamaraayiy, alnaashir: maktabat almaearif - alrayad, altabeati: al'uwlaa, 1409hi.
• fath albari sharh sahih albukhari, li'abi alfadl 'ahmad bin ealiin bin hajar aleasqalani (t 852 hu), dar alnashri: dar almaerifat bayrut, tahqiqu: muhibi aldiyn alkhatib .
• alkashif fi maerifat man lah riwayat fi alkutub alsitati, lishams aldiyn 'abi eabd allah muhamad bin 'ahmad bin euthman aldhahabii (t 748 hi) , dar alnashr : dar alqiblat lilthaqafat al'iislamiat , muasasat eulum alquran jidat , altabeatu: al'uwlaa 1413h 1992m , tahqiq : muhamad eawama.
• alkamil fi altaarikhi, lieizi aldiyn 'abu alhasan eali bin muhamad bin eabd alkarim aljazari, almaeruf biaibn al'athir (630hi) , alnaashir : dar alkutub aleilmiat bayrut , altabeat : althaaniat 1415 hu , tahqiq : eabd allah alqadi.
• alkamil fi dueafa' alrajali, li'abi 'ahmad eabd allh bin eadi aljurjani (t 365 hi) , dar alnashr : dar alkutub aleilmiat bayrut altabeat : al'uwlaa 1418h , 1997m , tahqiq : eadil 'ahmad eabd almawjud eali muhamad mueawad.
• alkifayat fi eilm alriwayati, li'abi bakr 'ahmad bin ealii bin thabit bin 'ahmad bin mahdii alkhatib albaghdadii (almutawafaa: 463hi), almuhaqiqi: 'abu eabd allah alsuwrqi, 'iibrahim hamdi almadani, alnaashir: almaktabat aleilmiat - almadinat almunawarati.
• alkinaa wal'asma'i, li'abi alhusayn muslim bin alhajjaj alqushayri (t 261 hi) , dar alnashr : aljamieat al'iislamiat almadinat almunawarat , altabeat : al'uwlaa 1404h , tahqiq : eabd alrahim muhamad 'ahmad alqashqari.
• lisan alearabi, limuhamad bin mukram bin manzur al'afriqi almisri (t 711 ha), dar alnashr : dar sadir bayrut , altabeat : al'uwlaa .

• lisan almizani, li'abi alfadl 'ahmad bin eali bin hajar aleasqalani (t 852 hi) , t : muasasat al'aelami lilmatbueat bayrut , althaalithat 1406h 1986m , tahqiq : dayirat almaerif alnizamiat alhindu.
• almutafaq walmuftaraqu, li'abi bakr 'ahmad bin ealii bin thabit alkhatib albaghdadii (t 463 hu), alnaashir: dar alqadiri liltibaeat walnashr waltawzie dimashq , altabeat : al'uwlaa 1417h 1997m , dirasat watahqiqu: d . muhamad sadiq aydin alhamidi.
• almajruhin min almuhdithin waldueafa' walmatrukina, li'abi hatim muhamad bin hibban albusti (t 354 hi) , dar alnashri: dar alwaey halab , altabeat : al'uwlaa 1396h , tahqiq : mahmud 'iibrahim zayid.
• majmue alfatawaa, litaqi aldiyn 'abi aleabaas 'ahmad bin eabd alhalim bin taymiat alharaani (almutawafaa: 728h), almuhaqiq: eabd alrahman bin muhamad bin qasimi, alnaashir: majamae almalik fahd litibaeat almushaf alsharifi, almadinat alnabawiati, almamlakat alearabiat alsaeudiati, eam alnashri: 1416h/1995m
• almadkhal 'iilaa kitab al'iiklili, li'abi eabd allah alhakim muhamad bin eabd allah bin muhamad bin hamduih alnaysaburii almaeruf biaibn albaye (almutawafaa: 405h), almuhaqiq: du. fuad eabd almuneam, alnaashir: dar aldaewat - al'iiskandiria.
• almarasili, lieabd alrahman bin 'abi hatim muhamad bin 'iidris alraazi (t 327 ha) tahqiqu: shakar allah niemat allah qawjani - muasasat alrisalat - bayrut - t / al'uwlaa - 1397 hu.
• maerifat 'anwae eulum alhaditha, wyuerf bimuqadimat abn alsalahi, lieuthman bin eabd alrahman, 'abi eamrw, taqi aldiyn almaeruf biaibn alsalah (almutawafaa: 643hi), almuhaqiqi: nur aldiyn eatra, alnaashir: dar alfikri- suria, dar alfikr almueasir - bayrut, sanat alnashr: 1406h - 1986m.
• maerifat althiqat min rijal 'ahl aleilm walhadith wamin aldueafa' wadhakr madhahibihim wa'akhbarihim, li'abi alhasan 'ahmad bin eabd allah bin salih aleijli alkufi (t 261 hi) , dar alnashr : maktabat aldaar almadinat almunawarat alsaeudiat , altabeat : al'uwlaa 1405h 1985m , tahqiq : eabd alealim eabd aleazim albustui.

- maerifat alrijal ean yahyaa bin mueayn. wafih ean ealii bin almudini, wa'abi bakr bin 'abi shibata, wamuhamad bin eabd allah bin numir, waghayruhim/ riwayat 'ahmad bin muhamad bin alqasim bin muhriz, li'abi zakariaa yahyaa bin mueayn (almutawafaa: 233hi), almuhaqiqi: aljuz' al'awala: muhamad kamil alqasaari, alnaashir: majmae allughat alearabiat - dimashqa, altabeatu: al'uwlaa, 1405hi, 1985m.
- almaerifat waltaarikhi, li'abi yusuf yaequb bin sufyan alfasawi (t 277 ha), dar alnashri: dar alkutub aleilmiati bayrut 1419h 1999m , tahqiqu: khalil almansur.
- maghani al'akhyar fi sharh 'asamay rijal maeani alathar, li'abi muhamad mahmud bin 'ahmad bin musaa badr aldiyn aleaynii (t 855 hi) , alnaashir : dar alkutub aleilmiat bayrut lubnan , altabeat : al'uwlaa: 1427h 2006m , tahqiqu: muhamad hasan muhamad 'iismaeil.
- almughaniy fi aldueafa'i, lishams aldiyn muhamad bin 'ahmad bin euthman aldhahabi (t 748 ha), tahqiq : aldukturu/ nur aldiyn eatr .
- muejam maqayis allughati, li'ahmad bin faris bin zakaria' alqazwinii alraazi, 'abi alhusayn (almutawafaa: 395hi), almuhaqiqa: eabd alsalam muhamad harun, alnaashir: dar alfikri, eam alnashri: 1399h - 1979m.
- maejam allughat alearabiat almueasirati, lildukturu/ 'ahmad mukhtar eabd alhamid eumar (almutawafaa: 1424h), alnaashir: ealim alkutub, altabeati: al'uwlaa, 1429 hi - 2008 m
- almunhal alrawii fi mukhtasar eulum alhadith alnabawii, li'abi eabd allah, muhamad bin 'iibrahim bin saed allah bin jamaeat alkinanii alhamawii alshaafieaya, badr aldiyn (almutawafaa: 733hi), almuhaqiqi: du. muhyi aldiyn eabd alrahman ramadan, alnaashir: dar alfikr - dimashqa, altabeatu: althaaniatu, 1406.
- mizan alaietidal fi naqd alrijal, li'abi eabd allah muhamad bin 'ahmad bin euthman aldhahabii (t 748 hi) , dar alnashr : dar alkutub aleilmiat bayrut , altabeat : al'uwlaa 1995m , tahqiq :

alshaykh eali muhamad mueawad walshaykh eadil 'ahmad eabd almawjud .

- minhaj alsunat alnabawiat fi naqd kalam alshiyeat alqadariati, litaqi aldiyn 'abi aleabaas 'ahmad bin eabd alhalim aibn taymiat alharaani alhanbali aldimashqii (almutawafaa: 728hi), almuhaqaqa: muhamad rashad salima, alnaashir: jamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati, altabeata: al'uwlaa, 1406 hi - 1986 m
- almuaqazat fi eilm mustalah alhadithi, lishams aldiyn 'abi eabd allh muhamad bin 'ahmad bin euthman bin qaymaz aldhahabii (almutawafaa: 748hi), aietanaa bihi: eabd alfataah 'abu ghuddt, alnaashir: maktabat almatbueat al'iislamiat bihalbi, altabeati: althaaniati, 1412 ha, eadad al'ajza'i: 1
- nazarat fi tarikh alsanati, lil'ustadh alduktur/ twfyq 'ahmad salman, tabeat jamieat al'azhar alsharif.
- alnakt ealaa kitab aibn alsalahi, li'abi alfadl 'ahmad bin eali bin muhamad bin 'ahmad bin hajar aleasqalani (almutawafaa: 852h), almuhaqiqi: rabie bin hadi eumayr almadkhali, alnaashir: eimadat albahth aleilmii bialjamieat al'iislamiati, almadinat almunawarati, almamlakat alearabiat alsaeudiat, altabeati: al'uwlaa, 1404h/1984m.

٢ – فهرس عام للموضوعات.

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٣٩
المبحث الأول: تاريخ كتابة وتدوين السنة المطهرة	١٤٥
المبحث الثاني: كتابة المحدثين أحاديث الثقات.	١٥٣
المطلب الأول: اشتراط المحدثين الأصل الصحيح (الرواة الثقات) لقبول الحديث وتصحيحه.	١٥٣
المطلب الثاني: دوافع كتابتهم عن الرواة الثقات.	١٦٦
المبحث الثالث: كتابة المحدثين أحاديث الضعفاء وروايتها.	١٧٦
المطلب الأول: الأدلة على كتابة المحدثين لأحاديث الضعفاء وروايتها	١٧٦
المطلب الثاني: دوافع كتابتهم وروايتهم عن الضعفاء.	١٧٨
الخاتمة.	٢٠٩
المقترحات والتوصيات.	٢١٠
فهرس أهم المصادر والمراجع.	٢١١
ترجمة المصادر والمراجع باللغة اللاتينية	٢٢١
فهرس عام للموضوعات.	٢٣١